

رئاسة الجامعة المستنصرية

عمادة كلية التربية

# البحث الدلالي عند المعتزلة

رسالة تقدم بها

علي حاتم الحسن

الى

مجلس كلية التربية بالجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات

درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية و آدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور غالب فاضل المطلي

نيسان ١٩٩٩ م

ذو الحجة ١٤١٩ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿بل هو قرآن مجيد﴾ في لوح محفوظ

سورة البروج  
الآيتان ٢١، ٢٢

صدق الله العظيم

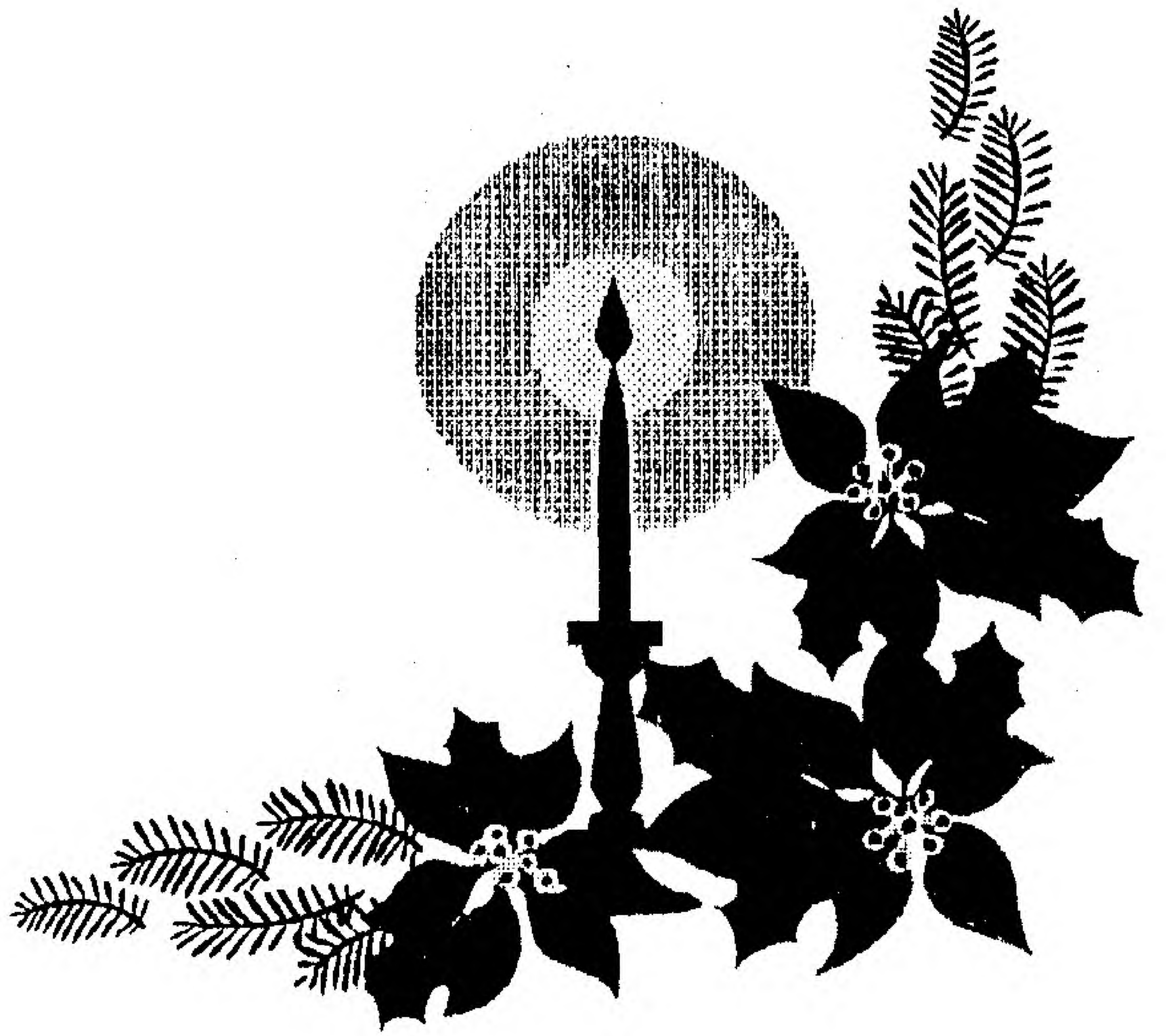


**الأهداء ...**

**الى مشاهدي الاعلى الى ابي ادامة الله ظللاً وارفاً  
الى العقل المشفق الى الوعي الفكري، الى  
استاذي الاستاذ الدكتور غالب المطلبي.**

**اليهمما وفاءً**

**الابا جيت**





## اقرار المشرف

أشهد أن اعداد الرسالة الموسومة بـ(البحث الدلالي عند المعتزلة) والمقدمة من قبل الطالب علي حاتم الحسن قد تمّ تحت اشرافي في كلية التربية : الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها.



التوقيع:

الاسم: الاستاذ الدكتور غالب فاضل المطلي

التاريخ: ١٩٩٩/٥ / ٨

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوفرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع:

الاسم: الاستاذ الدكتور غالب فاضل المطلي

رئيس قسم اللغة العربية ورئيس لجنة -

الدراسات العليا في قسم اللغة العربية.

التاريخ: ١٩٩٩/٥ / ٨



## اقرار لجنة المناقشة

نحنُ اعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(البحث الدلالي عند المعتزلة) والمقدمة من قبل الطالب علي حاتم الحسن. وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وادابها بتقدير ( ) .

التوقيع	التوقيع
الاسم	الاسم
التاريخ: / / ١٩٩٩	التاريخ: / / ١٩٩٩
(المشرف)	(العضو)

التوقيع	التوقيع
الاسم	الاسم
التاريخ: / / ١٩٩٩	التاريخ: / / ١٩٩٩
(العضو)	(العضو)

التوقيع	التوقيع
الاسم	الاسم
التاريخ: / / ١٩٩٩	التاريخ: / / ١٩٩٩
(رئيس اللجنة)	(العضو)

صادقت من قبل مجلس كلية التربية – الجامعة المستنصرية

التوقيع:

الاسم: الاستاذ الدكتور صباح محمود محمد

عميد كلية التربية

التاريخ: / / ١٩٩٩



# المحتويات



# المحتويات

## -المقدمة

## -الفصل الاول: التفكير الدلالي عند المعتزلة مقاربات نظرية

- ♦ توطئة
- ♦ المبحث الاول: المحل والبنية والحركة
- ♦ المبحث الثاني: الصفة الخطية
- ♦ المبحث الثالث: المجاز
- ♦ المبحث الرابع: القصدية

## -الفصل الثاني: حقيقة الكلام

- ♦ المبحث الاول: حقيقة الكلام
- ١. الكلام والمحل
- ٢. الكلام بوصفه جنساً صوتياً
- ٣. الكلام والحركة
- ٤. المعتزلة والاستدلال
- ٥. علاقة الكلام بالاشارة والكتابة
- ♦ المبحث الثاني: الكلام النفسي
- ♦ المبحث الثالث: الحكاية والمحكي



## **-الفصل الثالث:التحول الدلالي ومظاهره عند المعتزلة-**

- ♦ المبحث الاول:المواضعة والقصد وصلتهما بالتحول الدلالي
- ♦ المبحث الثاني:الحقيقة والمجاز
- ♦ المبحث الثالث:المشترك اللفظي
- ♦ المبحث الرابع:الاسماء الشرعية

**-الخاتمة-**

**-المصادر والمراجع-**

**Abstract-**



# المقدمة



## المقدمة

تأتي أهمية موضوع ((البحث الدلالي عند المعتزلة)) من أهمية المعتزلة انفسهم الذين عُتُوا بالنص اللغوي، ولا سيما الالهي منه (القرآن الكريم) عنايتهم باصولهم الخمسة، خاصة أن هذه العناية كانت قد اتخذت من التأويل أساساً في عملية التحليل اللغوي، فميزهم ذلك الامر من سواهم من المتكلمين فكان أن نظروا الى النص اللغوي على أنه نص دلالي متحرك يفضي الى إرساء نظرية عقيدة محتومة، أي أن دلالة النص اللغوي عندهم لم تكن دلالة ثابتة ينظر اليها من جهة الحقيقة اللغوية حسب، بل هي تفجير مستمر في المعلومات ينزع الى أن يُظهر نفسه ظهوراً جلياً واضحاً في ظواهر من قبيل المجاز أو الحكاية والمحكي أو القراءة و المقروء أو غيرهما يميز التفكير الاعتزالي من سواه. وما كان ذلك بسبب من أن المعتزلة كانوا افضل من غيرهم، بل لانهم اعتمدوا الاستدلال العقلي في عملية التحليل والتفسير، ومن ثم نزعوا الى متابعة كل ما يتعلق بالبناء العميق للنصوص اللغوية نزوعاً أكيداً وهو امرٌ - على نحو ما بينا - ناتج من التفكير العقيدي القبلي، أي أن الاستدلال العقلي قد دفعهم الى ملاحقة التحليل العميق في المادة اللغوية من أجل الوصول الى نتائج عقيدية تمثل الأساس المعرفي لهم، ولعلنا لهذه العلة لانستغربُ خلو مادة البحث من بعض الظواهر اللغوية كالترادف مثلاً، أو مما يتعلق بالنظرة المعجمية الفوقية. وكان من جراء ذلك أن تركزت موضوعات البحث في ما يمكن أن نصطلح عليه بـداخلية الدرس اللغوي أو في البنية العميقة له، فاصبح من مهمات التفكير الاعتزالي معرفة ما يمكن تعريفه بالحقيقة الكلامية، أي البحث عن الماهيات حتى وإن كانت خاضعة الى التجريد. فكان أن قاد ذلك المعتزلة الى أن يرفضوا كل ما يتعلق بالمعنى النفسي، لأنه في اعتقادهم لا يستند الى أدلة عقلية. ولذلك كانت موضوعات الكلام وما يتعلق به من بنية وحركة ومحل من اساسيات المنهج الاعتزالي، ثم كان لذلك المنهج أن ينعكس على هذا البحث فتظهر محتوياته - أي البحث - على نحو ما كأنها مستمدة من المنهج الاعتزالي نفسه، إذ قادت طبيعة التفكير عندهم



البحث- ضرورة- الى موضوعاته المؤلفة له، فكأن موضوعات البحث قد جاءت نتيجةً طبيعيّةً هيمنة الفكر الاعتزالي في النظر الى هذه المسائل لتحصير هيمنة الباحث في هذه الموضوعات الى أن تكون في عملية التحليل حسب.

تألفت هذه الرسالة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة احتلّ تحليل المقاربات النظرية وسمات الخطاب الدلالي عند المعتزلة الفصل الاول منها تحت عنوان ((التفكير الدلالي عند المعتزلة- المقاربات النظرية)) ونزع البحث في هذا الشأن الى أن يعرض لموضوعات المحل والبنية والحركة والصفة الخطية والقصد والمجاز عرضاً يوضّح أسس هذا التفكير وموقعه في حقل الدراسات الدلالية. أمّا الفصل الثاني فقد عُني بحقيقة الكلام، ونفي الكلام النفسي الذي دعا اليه الاشاعرة، والحكاية والمحكي، لتصبح موضوعات التحول الدلالي ومظاهره عند المعتزلة، ممثلةً بالمواضعة والقصد وصلتهما بالتحول الدلالي، ومن ثمّ الحقيقة والمجاز، والمشارك اللفظي، والاسماء الشرعيّة، من نصيب الفصل الثالث، لينتهي البحث بخاتمة ينزغ فيها الباحث الى تقديم خلاصة في النظرية الدلالية عند المعتزلة وطائفة من النتائج التي يجد أن لابدّ من اعادة ذكرها واهرازها.

انني اجد ان من الضرورة أن ابين انّ جلّ مادة البحث قد أستقيت من المتكلمين من المعتزلة دون غيرهم، أعني- اولئك الذين تصدّوا للدفاع عن اصولهم الخمسة بطريقة الجدل المستند الى العقل دافعين بذلك كل الشبهات بطرق استدلالية تستند الى الحجة والبرهان، وهو امرٌ قاد البحث الى استبعاد كل ما يتعلق بعملية التفسير المنشغلة بالنصوص الدينية من اجل صياغة الاحكام الفقهية وتثبيتها من جهة او من اجل معرفة ادلة الاحكام تلك من جهة اخرى. لذلك لم يكن الزمخشري بوصفه مفسراً قبل كل شيء- على الرغم من وضوح عقيدته الاعتزالية- من مهمات البحث. من اجل هذا عمّد البحث الى اعتماد المتكلمين من المعتزلة الذين غنّوا أوّل ما غنّوا بالبحث البرهاني كيما يقوموا النص الديني، بمعنى أنهم ارادوا تحصين النص الديني (القرآن الكريم) من خلال منظومتهم المعرفية المستندة الى الحجج العقلية الاستدلالية. لذلك كانت نظرية القصد عند القاضي عبد الجبار المعتزلي واحدة من



المفاهيم الاعتزالية الكبرى التي دافعت عن داخلية النص القرآني الشريف من خارجه، رافضةً بذلك كل ما يتعارض مع مفهوم التنزيه عندهم. ومن أجل ذلك نزعنا إلى القول بأنَّ البحث حاول أنْ يَغْفَلَ أولئك الذين اهتموا بعملية الشرح والتفسير الجاهزتين - وزيادةً على ذلك لم يهتم البحث أيضاً بأولئك الذين عُرفوا باهتماماتهم العامة مثل الجاحظ والرماني وغيرهما، على الرغم من ذكر بعض من آرائهم التي وجدَّ البحث أنها تستحق الوقوف عندها. وخلاصة القول - اهتمَّ البحث بالمتكلمين من المعتزلة معتمداً - على نحوٍ رئيس - على القاضي عبد الجبار المعتزلي الذي - يُعَدُّ حسب ما نزع - الموسوعة المصدرية الوحيدة - في أقل تقدير في الوقت الحاضر - لأفكار المعتزلة عامة والمتحدِّث بلسانهم أيضاً في مؤلفه (المغني)، إذ إنَّ المكتبة الاعتزالية - ليس في العراق حسب وأنما في أرجاء العالم - تفتقد لمصادرِها الأساسية لأسبابٍ غير خافية على أحد. ولا يغيب عن بال المتخصصين ثراء (المغني) المؤلف من عشرين جزءاً - على الرغم من ضياع ستة أجزاء منه - وتأتي أهمية هذا المؤلف من أنه يعرضُ لآراء عامة المعتزلة - تقريباً - من جهة ثمَّ يعرضُ لآراء مختصة مقيَّدة من جهةٍ أخرى. لذلك وجبَ على البحث أنْ يعتمدَ هذا المؤلف بوصفه مؤلفاً جامعاً لآراء عامة المعتزلة، لاسيما أنَّ أيّاً من مؤلفاتهم لم يصل إلينا سوى مؤلف أبي الحسين البصري الموسوم بـ ((المعتمد في أصول الفقه)) وهو مصدر اعتزالي احتلَّ حيزاً مهماً في هذا البحث لما يتسم به من عرضٍ شاملٍ للمادة اللغوية التي كانت المنطلق الرئيس في عملية التحليل العقلي الاعتزالي. ثمَّ كان التركيز ولأسباب منهجية تتعلق بالبحث المهتم بالجانب الدلالي عند المعتزلة موجهاً إلى أجزاء بعينها من (المغني) كانت قد عرضتُ للمادة اللغوية عرضاً يُلفت النظر، على الرغم من أنَّ هذا العرض لم يكن القصد منه قصداً لغوياً بل كان قصداً عقيدياً خالصاً، إذ إنَّ الجزء السابع منه كان قد عرضَ لمادة الكلام وما يتبع ذلك من عملية تحرِّي دقيقة لماهية الكلام وجنسه، ومن ثمَّ علاقته بالمتكلم (فاعل الكلام) وما ينسحبُ من هذه المفاهيم على الكلام الإلهي أيضاً. لذلك كانت الروح الكشفية العلمية عن طبيعة الكلام وهويته أمراً رئيساً مهيمناً في هذا الجزء من المغني ولاسيما أن مسألة قدم



القرآن الكريم وحدوثه كانت من المحاور الأساسية في هذا الجزء، وهي مسألة في غاية الأهمية لأنها أثارت جدلاً ونقاشاً عميقين نعتقد أنها كانت سبباً أساسياً أيضاً في إثارة العقول وتحريكها لاسيما أنّ ثمة صراعاً فكرياً قد قام بين المعتزلة والاشاعرة بشأن هذه القضية. وظهرت أهمية الجزء الخامس منه -أي المغني- فيما تضمنه البحث مما سُمّي بقضية المواضعة والقصد، أمّا اجزاؤه الأخرى فقد وردت في البحث على قدر حاجته منها. ولاسيما أنّ تلك الأجزاء قد عُيّنت باغراض جدليّة أخرى. تبتعد شيئاً من الابتعاد عن مهمة البحث.

ويأتي كتاب شرح الأصول الخمسة للقاضي في المرتبة الثانية في الأهمية بعد المغني -مقوماً في ضوء مادة البحث- إذ احتلّ هذا الكتاب أهمية ملحوظة في مبحث الاسماء الشرعيّة -أمّا كتابا (المحيط بالتكليف) و(متشابه القرآن) فقد وردا في البحث حيثما دعت الحاجة اليهما، على أنّ تلك الحاجة كانت نزرة يسيرة، إذ إنّ طبيعة مادة هذين المؤلفين تبتعد شيئاً من الابتعاد عن اهتمام البحث إلا في القليل منها. وفي عودٍ إلى (المعتمد في أصول الفقه) لأبي الحسين البصري نجد أنّ مبحثين رئيسيين في هذا البحث هما الحقيقة والمجاز، والمشارك اللفظي قد اعتمدا اعتماداً أساسياً عليه، إذ إنه بسط القول فيهما على نحوٍ يثير الإعجاب. كما كان لكتاب ((المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين)) لأبي رشيد النيسابوري - أهمية ملحوظة في ثنايا البحث.

وكان كتاب ((شرح نهج البلاغة)) لابن أبي الحديد، ولاسيما مادة جزئه الثالث عشر، مضمناً في هذه الرسالة عبرَ إشارات ترجع في أصولها إلى الإمام علي (ع)، بيد أنّ تلك الإشارات اليسيرة إنقلبت بالبحث ليصبح مدعاة للتأمل والتدبر السديدين.

لقد اعتمد البحث أيضاً على معلوماتٍ وردت على لسان الأشاعرة -خصوم المعتزلة الرئيسين- مثلما هي الحال في كتاب (مقالات الإسلاميين) للشمس، و(الانصاف) و(التمهيد للباقلاني) و(المنحول) للغزالي وغيرها، كما أنّ جملةً من الإشارات المتفرقة هنا أو هناك جاءت في كتب متفرقة أيضاً كانت من اهتمامات هذا البحث.



إنَّ منَ الجدير بالذكر كذلك الإشارة إلى المداخلات القيمة التي جاءت في مؤلفات حديثة من قبيل مؤلفات الدكتور نصر حامد أبو زيد كـ(الاتجاه العقلي في التفسير) و(اشكاليات القراءة وآليات التأويل) و(العلامات في التراث)، إذ اختطَّ له فيها منهجاً تحليلياً عميق الغور، اعترفُ بأن قد كان له الأثر البالغ في منهج هذه الرسالة ومن ثمَّ في طرائق التعامل مع النصوص الاعتزالية التي لم تكن نصوصاً سهلة التناول مطاوعة للفهم، بل كانت غاية في الصعوبة عصية على الفهم تحتاج إلى تأملٍ وتدقيق وانعام نظر كي لا يقع المرء في شرك فهمٍ خطأ أو إدراك ماهو غير مقصود، ولعلَّ ذلك قد انسحبَ على هذه الرسالة، إذ يعترفُ الباحث بأنَّ في هذه الرسالة شيئاً من غموض، بيد أنَّ ما يخففُ عنه هذا الأمر أنَّه لم يكن غموضاً مقصوداً إليه قصداً بل هو نتيجة طبيعة لمادةٍ تمثَّلت في نصوصٍ صادرةٍ من فرقةٍ تميَّزت بجدليَّة القول المستند إلى العقل والمتضمَّن خطأ فلسفياً بين طيَّاته جعلَ منه نصاً أو قولاً يثقل كاهلَ من أتى على تحليله أو التعامل معه. ونعتقد أنَّ الفكرة الرئيسة في هذا البحث تتمثَّلُ في هيمنة مبدأ التحول الدلالي، إذ إنَّ النص اللغوي عند المعتزلة هو نصٌّ متغيِّر ومتحرك يخضعُ في جوهره إلى مبدأ التحول الدلالي ممثلاً بظواهر اللغة على نحوٍ عام كاللحاز والاشتراك اللفظي وغيرهما، ولاسيَّما أنَّ مبدأ الثبات المستند إلى نظرية القصد أصبحَ معادلاً رئيساً لمبدأ التحول الدلالي في النص اللغوي. أي أنَّ عملية التأويل تتعلق -ضرورة- على وفق هذا التأسيس بمعادلةٍ يؤلفُ النصُّ اللغوي المتحرك أحدَ طرفيها ليحتلَّ مفهوم القصد (الدلالة الثابتة) الطرف الثاني من هذه المعادلة، وهي معادلة خضعتُ لها مادة البحث على نحوٍ عام. ولا يخفى على المختص الصعوبات الكبيرة المتعلقة بالتفكير العقيدي عند المعتزلة، وهو تفكير قيَّدَ البحث بمتابعة المنظومة الفكرية القبليَّة عندهم كيما تصبح التحليلات الناتجة عن هذا التفكير أقلَّ صعوبة على الباحث، بمعنى أنَّ التفكير الدلالي الاعتزالي مؤسس -بالضرورة- على التفكير العقيدي إذا ما قلنا أنَّه افراز حتمي لتفكيرهم العقيدي. كما أنَّ مشكلة فقدان المصادر الاعتزالية أرقتُ الباحث على نحو يدعو إلى الامتناع لولا تواصل الجهد والتفتيش من جهة ووجود المقوم لهذا الجهد من جهةٍ أخرى، إذ كان لاستاذي المشرف الاستاذ



الدكتور غالب المطلي الاثر المهم في تقويم ما انحرف في هذه الرسالة تقويماً يجعل الباحث مديناً له بالفضل والعرفان العلميّين. وهو ينظر اليه بوصفه معتركاً محتدماً من العلوم المسكّة بالمنهج الحديث امساكها بالتراث القديم.

إنّ من الغبطة أن اذكر من ساعدني في انجاز هذا البحث بالشكر الجزيل وبينهم الآنسة ساجدة سلطان الموظفة في المكتبة المركزية-جامعة بغداد لما قدّمتها من خدمة علميّة تمثّلت بتوفير ما امكن توفيره من مصادر هذه الرسالة. وكذلك جميع موظفات المكتبة المركزية لجامعة بغداد وموظفيها لسماحتهم ولطافتهم وصدق مساعدتهم كما أنّ واجب العرفان والامتنان يحتمّ عليّ أن اتقدّم الى صديقيّ العزيزين الاستاذ بشير جبار والاستاذ باسم جاسم بشكرٍ وافرٍ غير ممنون لمؤازرتهم المتواصلة وشدهما ازرّ الباحث، كما اشكر كلّ من قدّم عوناً او مدّاً يداً للمساعدة في أن يصل هذا البحث الى ابدى الناس عوناً ومساعدته، والله من بعد ذاك كله وراء القصد.

الباحث



# الفصل الاول

## التفكير الدلالي عند المعتزلة المقاربات النظرية

توطئة

المبحث الاول: المطل والبنية والحركة

المبحث الثاني: الصفة الخطيئة

المبحث الثالث: المجاز

المبحث الرابع: القصديّة



## توطئة

إنَّ المهمة الرئيسة في هذا التمهيد تتعلق بعملية كشفية للتصورات الكلية عن اسس البحث الدلالي عند المعتزلة في ضوء الدراسات الدلالية الحديثة وذلك من خلال عنايتها بمسألتين اساسيتين:

**الاولى:** تقديم تلك الاسس بايجاز شديد قد يبدو أوَّل وهلة قاصراً عن اعطاء الموضوع حقَّه من التفسير والتحليل، بيد أنَّ ذلك سيكون امراً مؤقتاً، إذ إنَّ تلك الاسس ستعرض للبحث والكشف والتحليل في ثنايا فصول الرسالة، وإنَّ العلة في ذكرها في هذا التمهيد إنما كانت من اجل وضع الافتراضات او المسلمات الكبرى في التفكير الدلالي الاعتزالي مواضعها من نظريتهم العامة.

**الثانية:** البحث عن مقاربات لهذه الاسس في النظرية الدلالية الحديثة توضح موضع الجهود الاعتزالية من هذه النظرية، وهو امر يبعد مادة البحث من كثير من الاشارات الى هذه المقاربات، إذ حرصتُ ثمة بان يكون البحث معنياً بالتفكير الدلالي الاعتزالي وحده لانني اعتقد أنَّ ذلك يساعد على توضيح معالم التفكير عندهم وحدوده على نحو صارم.

تتوخى النظرية الدلالية عند الباحثين المعاصرين الاجابة عن سؤالٍ اساسي مهمٍ عام، هذا السؤال هو: ما المعنى؟ وهي تحاول ان تجد اجابة لغوية فتسلك طريقاً تنقلب فيه بهذا السؤال العام الى اسئلة شتى اكثر تخصصاً واقرب الى التفكير اللغوي، فتقتضي بذلك ((رصد الخصائص الدلالية، او العلائق الدلالية في اللغات الطبيعية، مثل التعدد الدلالي، والشذوذ الدلالي، والترادف، والتضاد، واقتضاء... باعتبار أنَّ الرصد الكافي لهذه العلائق يعني الاجابة عن السؤال العام، والعكس صحيح ايضاً))<sup>(١)</sup>.

(١) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ١٣٥، وينظر: اللسانيات واللغة العربية ٩٨/٢.



وهذا يعني أنّ علم الدلالة معنيّ أشدّ عناية بما يمكن أن نصلّح عليه بـ ((مشكلة المعنى))<sup>(١)</sup>. الأمر الذي أصبح هذا العلم بموجبه- في نظر المعاصرين- علماً يلاحق التراكيبات اللغويّة ليستلّ منها تحليلاً معنوياً عميقاً ليضع تصوراً عن مسارات حركة المعنى في اللغة، وهو امر ينزغ بعلم الدلالة الى أن يكون غاية الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجميّة، بل هو قمة هذه الدراسات<sup>(٢)</sup>.

وتتجلى هذه النظرة عند جون لاينز ايضاً وهو يتصدى الى المعنى إذ يقول: ((لا يمكن مقارنة مجال المعنى وتنوعه وتعقيداته كما هو معبر عنه في اللغة بأيّ سلوكٍ للاتصال عند البشر او غيره، مع أنّ انواعاً عديدة من السلوك يمكن وصفها بانها ذات معنى))<sup>(٣)</sup> واذا كان علم الدلالة يتعلّق بالمعنى على وجهٍ عام فإنّ ((بالمر)) يرى أنّ مشكلة هذا العلم ليست ولا يمكن أن تكون- هي البحث عن كيان محيّر يُسمّى ((المعنى)). أنّها عنده ((محاولة لفهم كيف يمكن لهذه الكلمات والجمل أن)) ((تعني)) على الاطلاق، او ربّما على نحوٍ افضل، كيف يمكنها أن تكون ((ذات معنى meaningful)) ولو كنّا نتحدّث عن ((لها معنى having meaning)) فإنّ هذا يُشبه الحديث عن ((لها طول having Length)). وكونها ((لها طول)) يعني وجود اقدام او بوصات كثيرة طويلة، فالطول ليس شيئاً اطول من هذا. وبالمثل، أنّ المعنى ليس هو الكيان الذي ((تملكه)) الكلمات أو أي كيانات لغوية اخرى، بأي معنى حرفي لكلمة ((تملك having))<sup>(٤)</sup>.

ومن اجل القبض على الكيان المعنوي اهتمّ فتكشايين بالاستعمال الذي به وبوساطته نستطيع أن نتعامل مع المعنى، وهو امرٌ كان بالمر قد رفضه ذاهباً الى أنّ الاستعمال ليس بملاحظة مفيدة إذ قد نكون غير واثقين من (استعمال) كلمة اكثر من ثقتنا من معناها<sup>(٥)</sup>.

(١) علم الدلالة- لاينز ٩، وينظر: علم الدلالة السلوكي ٥.

(٢) ينظر: علم اللغة، د. السعرا ٢٨٥. وينظر: الدرس الدلالي في خصائص أبين جني ١.

(٣) اللغة والمعنى والسياق ١٦.

(٤) علم الدلالة، بالمر ٥١.

(٥) بنظر: المصدر نفسه ٥١.



وعلى النحو نفسه الذي تُمثّل فيه مشكلة المعنى الموضوع الرئيس في علم الدلالة ومركز النظر الى موضوعات هذا العلم، كانت هذه المشكلة تؤلف عن قصدٍ أو غير قصد القضية الرئيسة في التفكير الاعتزالي بَلّة أنها المشكلة الاساسية عند عامة المتكلمين. وفي الحق أنّ ارتباط المعنى بما نستخدم عليه بالدال والمدلول يمثّل جوهر هذه المشكلة، وهو مبحثٌ سيُعنى هذا البحث بابراره من خلال مقولات عُني المعتزلة بابرارها ابرازاً اكيراً في مباحثهم بتناولها لقضية المعنى. ومن جهةٍ اخرى شكّل الاشاعرة الطرفَ النقيض للآراء الاعتزالية على وجه عام، إذ إنّ المعنى لا يمثّل عندهم غير الكلام النفسي المخزون في داخل النفس، وما العلامات الا دلالات عليه، الامر الذي يعني أنّ المعنى عندهم يتعلّق بالمدلول دون الدال. يقول الباقلاني في هذا الصدد: ((انّ الكلام الحقيقي هو المعنى الموجود في النفس لكن جعل عليه امارات تدلّ عليه))<sup>(١)</sup>.

ويؤكد الغزالي الفكرة نفسها إذ يقول -وهو يتحدث عن الكلام الذي يعني عنده المعنى-  
انه ((مدلول امارات وضعت للتفاهم))<sup>(٢)</sup>.

وفي اثناء رفض القاضي عبد الجبار المعتزلي للمعنى النفسي قال: ((وهذا يؤدي الى الاثاق بحقائق الاسماء، وانّ يدعى فيها ما لادليل عليه، وفي ذلك ارتكاب التجاهل في الاسماء والمعاني جميعاً. وما ادى الى ذلك وجب الحكم بفساده))<sup>(٣)</sup>. نلاحظ في هذا النص أنّ القاضي يؤكد أنّ ثمة معاني منفصلة عن الألفاظ لأنّه ذكرهما كليهما بطريقة العطف، الأمر الذي يدلّ على استقلالية كلّ واحدٍ منهما عن الآخر، ولاسيما أنّ القاضي كان دحض رأي ابي هاشم الجبائي في حدّ الكلام بانه ((الحروف المنظومة والاصوات المقطّعة)) مفترضاً اي القاضي أنّ العقل الاستدلالي يتقاطّع مع ايراد مصطلحي الحروف المنظومة والاصوات المقطّعة، على انهما شيان متغايران لأنّ احدهما دال على الآخر، الأمر

(١) الانصاف ١٠٦.

(٢) المنحول ١٠١.

(٣) المغني ١٤/٧.



الذي يجعل من هذا التعريف تعريفاً مكرراً ومن اجل ذلك فإنّ الكلام عنده ((ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف))<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أنّ العقلية الاستدلالية الاعتزالية ولاسيما عند القاضي تفترض أنّ ذكر مصطلحين إنّما يجب أن يدلّ على شيئين متغايرين، وهذا ما حصل في قول القاضي السالف الذكر حين ذكر المعاني والاسماء بمصطلحين مستقلّين. فكأنّ المعنى - عندهم - منفصل عن الالفاظ، بمعنى أنّ ((المعنى)) يتعلق بالمدلول حسب. وهو امرٌ يتوافق مع رأي الاشاعرة ولاسيما أنّ المدلولات سيطرت على دراسة المعنى زمناً طويلاً اصبحت المعنى بموجب مقيّداً بالصورة الذهنية التي تلازم الرموز اللغوية، بيد أنّ الدراسات الحديثة قد نزعت الى أنّ هذا المنهج قاصر عن تفسير مفهوم ((المعنى)) تفسيراً شاملاً، ذلك لأنّ الصورة الذهنية للرمز لا تحيط بحقيقة الاشياء التي كان من واجب الرموز توضيحها وكشفها من خلال صورتها الذهنية، ولاسيما أنّ ((الصورة الذهنية لمثلث مثالي لا يعتبر في الواقع قولاً مقنعاً، إذ إنّ اشكالات كثيرة يمكن أن تنعت على أنها مثلثات))<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة اخرى فإنّ المعتزلة يعدّون الكلام عرضاً محسوساً يمتاز بمعقوليته ووجوده. واذا كان مصطلح الكلام عند المعتزلة يعني ((المعنى)) فإنّ الاخير يجب أن يكون واقعاً ملموساً وعرضاً محسوساً، ما دام أنّ الكلام النفسي عند القاضي ليس سوى ترتيب معنى الكلام. الامر الذي لا يجيز لنا القول اننا نتكلّم به بعد الترتيب لأنّ ((مارتب وفعل لا يجوز أن يفعل من بعد))<sup>(٣)</sup>.

لاجل هذا تعني عملية ترتيب المعنى عملية ترتيب الكلام الذي يعني هنا - اي الكلام - أنّه دالٌّ على الدوال بصورها الذهنية غير المسموعة، وأنّ عملية التصويت ليست سوى عملية اظهار للمعنى المتعلق - هذه المرة - بالدوال، وهو امرٌ يقود الى أنّ المعنى عند المعتزلة يتحقق بالعلاقة القائمة بين الدوال والمدلولات، وهو نقيض التصور الاشعري الذي يربط المعنى بالمدلول حسب.

(١) المعنى ٦/٧.

(٢) نحو علم للترجمة ٧٨.

(٣) المعنى ١٨/٧.



نخلصُ مما تقدم الى أنَّ المعنى عند المعتزلة قد انتقل من المدلول ليتحقق في الدال. وهو امرٌ يبرز بوضوح في الدرس اللساني الحديث فيما قرره١ ياكوبسن من ((أنَّ المعنى هو معنى الرمز لا معنى المدلول))<sup>(١)</sup> ولاجل هذا كان الاهتمام بالرموز اللغوية بوصفها اشكالاً تخضع للسلوك. وفي الحق أنَّ المنهج السلوكي قد اثار افكاراً مختلفة في هذا الشأن عمّا في المنهج التقليدي، فانتقل بذلك ((الاهتمام في دراسة المعنى من الولع بالمدلولات الى تبويب الشكل ضمن مجمل السلوك كيما تحدد خصائص الحالة والعمل التي تكون مشتركة بالنسبة لجميع الفاظ المعنى لتلك الصيغة الكلامية، على حدّ قول بلومفيلد))<sup>(٢)</sup>.

وعلى نحو ما فانا سنلاحظ أنَّ هذه النظرة ستأخذ حيزاً ما في التفكير الدلالي عند المعتزلة، وأنَّ فهم بحثهم يقتضي ابراز هذه النظرة في أنَّ المعنى ليس امراً منفصلاً عن الدال بل هو جزء من كينونته. ثمّة مسألة اساسية اخرى يتطلّب البحث الدلالي ابرازها ايضاً، هي البحث عن (المنطلق) او ما يمكن ان نعبر عنه بنقطة الشروع اللغوية في البحث الدلالي عند المعتزلة، ليكون ذلك تصوراً منهجياً مساعداً في فهم منحى التفكير الدلالي عندهم في تحليل المعنى او التعامل معه، واعني بذلك صياغة اجابة ما عن سؤال من قبيل ابدأ النشاط الدلالي عندهم بالمفردة ام بالتركيب، او بعبارة اكثر دقة، أنَّ الاجابة عن هذا السؤال تحتاج الى شيء من التحليل، إذ لا تغيبُ عن بال الباحثين تلك الصعوبات التي تواجه علم الدلالة وهي صعوبات أدت الى اعاقته بوصفه علماً مستقلاً كحال علم النحو أو علم الصوت، الامر الذي جعله متاخراً عنهما تاريخياً إذا ما وازنا بينه وبين ما يقابله من الفروع اللسانية الاخرى. وتتجلى هذه الصعوبات في أنه علم تجريدي لأنه يلاحق المعنى الموصوف بتجريديته.

وقد أشار الدكتور عادل فاخوري الى العلاقة الجدلية بين علم الدلالة والمعنى، يقول في هذا الصدد: ((علم الدلالة Semantics، وهو يدرس العلاقة ما بين العلامات (م) و

(١) نحو علم للترجمة ٨٤.

(٢) المصدر نفسه ٨٤.



مدلولاتها (د): عا (م، د). فيما أن المدلول قد يُعتبر من حيث كونه صورة ذهنية، ومن حيث كونه الشيء الخارجي الموافق لهذه الصورة يجبُ تفريع هذا المستوى العام الى علمين: علم المعاني، وهو بالتالي يبحثُ في العلاقة بين العلامات (م) وبين المعاني (ن): عا (م، ن). وعلم الدلالة الخارجية sigmatics، وهو يتناول العلاقة بين العلامات (م) والاشياء الخارجية (خ) لكن بما أن الأدلة العلامات على الاشياء الخارجية لا تتم إلا عبر المعاني فهذه الدلالة تشكّل علاقة ثلاثية: عا (م، ن، خ) <sup>(١)</sup>. ويستند التحليل الدلالي الى تعدد المستويات ليتحقق المستوى الاول في الكلمة في كونها حاملة لمعانٍ تقود الى معانٍ اخرى متمثلة بالقول او الجملة. فقد تكون هذه الكلمة بسيطة لا يمكن تجزئتها من مثل بيت، رجل لتمثل الوحدة الدلالية الصغرى. وقد تكون الكلمة مركبة او مشتقة فيمكن تحليلها او تجزئتها من مثل (منزل صغير) ويسميتها ((مارتيني)) السانتيم. بيد أن اللغة ((تتجلى قبل كل شيء في شكل اقوال لا في شكل كلمات معزولة. لذا لا بد أن نعي بأن النشاط الدلالي لا يتأتى مباشرة من الكلمات بل من خلال الاقوال او من خلال اجزاء الخطاب)) <sup>(٢)</sup> وقد نجد التفكير الاعتزالي المتعلق بالنشاط الدلالي يبدأ بالمفردة بوصفها حاملة للدلالة اشارية حسب ليتخذ من التركيبات (الاقوال) منطلقاً رئيساً في تحليل المعنى او التعامل مع ما يسمى (المعنى). يقول البصري في هذا الشأن: ((قد نصف الكلام بأنه مفيد، ونعني أنه موضوع لفائدة، أو أنه مستعمل فيها. وهذا ما حصل في اللفظ المفرد)) <sup>(٣)</sup> لذلك لا تتعلق الالفاظ المفردة في المفهوم الاعتزالي - كما قرر ذلك ابو الحسين البصري - بكيان اسمه المعنى، إنما تهتم بما اسماء البصري - الفائدة - إذ إنها تؤدي فائدة اشارية قد تنهيا المفردة من خلالها لكي تقوم بمهمة اوسع عندما تصبح جزءاً من قول أو جزءاً من تركيب، بمعنى أن المفردات في سياق التركيب تبحث مجتمعة من خلال إئتلاف خاص بها كيما تصل

(١) تيارات في السيمياء ٢١.

(٢) مدخل الى علم الدلالة ٥.

(٣) المعتمد في اصول الفقه ٢٠.



الى معنى يتعلّق بالتركيب وهو امرٌ يقود ابا الحسين البصري-وهو يتحدث عن الكلام- الى القول: ((وقد نعني بذلك أنّه يفيد اتصال المعاني بعضها ببعض. وهذا لا يكون في اللفظ المفرد لأنّه لا يفيد اتصال بعض المعاني ببعض، ولا يفيد تصوّره معناه، لأنّ معناه متصوّرٌ لنا قبل اللفظ. والكلام المفيد ايصال بعض المعاني ببعض، وتعلّق بعضها ببعض))<sup>(١)</sup> لاجل هذا كان المستوى الحقيقي لتحليل المعنى عند المعتزلة هو (القول). وهو امرٌ اصبحَ ذا شأن في النظرية اللسانية الحديثة، إذ إنّ ((المحتوى الدلالي لقولٍ ما لا يقتصرُ فقط على مجموع دلالات الكلمات التي يحتوي عليها هذا القول ذلك أنّ هناك ظواهر تركيبية بوجه خاص، كالرتبة مثلاً تتوفّرُ على معاني ما للجمل التالية-قتل الصياد الدب، قتل الدب الصياد، تتكون من نفس الوحدات، غير أنّ دلالتها متضادة أو مختلفة. هناك-إذن-وحدات دالة محصورة خارج الوحدات الدلالية الدنيا))<sup>(٢)</sup>.

ومن الاشياء التي تقود علم الدلالة الى الغموض ما يُسمى بـ(المعاني الحافة) أي المعاني العاطفيّة أو الثقافيّة سواء الاجتماعيّة منها أو الفرديّة، مثل القيمة القدحيّة المرتبطة بكلمة ((ثعلب)).

او ما توحيه كلمة (ثور) عند عامة الناس من غباوة، اي أنّ الكلمات لا توحى بالاشياء نفسها لكلّ الأفراد. بيد أنّ ميل علماء الدلالة عادةً ما يستبعد المعاني الحافة مكتفياً بالمعاني المركزيّة. وهو امرٌ يضعنا في تناقض دلالي واضح، إذ يمكن تسويق هذا الموقف ((من الوجهة المنهجية بيد أنّه من التناقض. يمكن التأكيد على صيغة اللغة من جهة واستبعاد دراسة المعاني الحافة من جهة أخرى. حقاً أنّ هذه الدلالات الثقافيّة باعتبارها مشتركة بين المتكلّمين تؤدي دوراً في عملية التبليغ. لذا فإنّ نكرانها او استبعادها... إنّما يعني نكران طابع اللغة الاجتماعي والثقافي))<sup>(٣)</sup>. بيد أنّ ثمة من عني بابرار ذلك ابرازاً اكيداً واعني به (يلمسليف) الذي اكّد ضرورة النظر في المعاني الحافة الاجتماعيّة وعدّ دراستها

(١) المعتزلة في اصول الفقه ٢٠.

(٢) مدخل الى علم الدلالة ٥.

(٣) مدخل الى علم الدلالة ٨.



وتحليلها من صلب عمل علم الدلالة مستبعداً المعاني الحافّة الفرديّة التي تُعدّ عنده من مجال الاسلوبيات<sup>(١)</sup>.

واذا ((كانت الفروع اللسانية الاخرى) كالصوتيات، وهي الدراسة الموضوعيّة لاصوات اللغة، والفونولوجيا وهي الدراسة الوظيفيّة لهذه الاصوات، وعلماء الصرف والتراكيب اللذان يُعنيان بتكون الجمل)... تنهضُ بوصف ظواهر عينيّة يمكن مشاهدتها (الاصوات، الكلمات، الاقوال) فإنّ علم الدلالة ليس كذلك إذ يُعنى بظواهر مجردة هي الصورة الذهنيّة<sup>(٢)</sup>. واذا كانت الصفة التجريدية التي تلاحق علم الدلالة سبباً في غموضه فإنّ دراسة الصورة\* الصوتيّة تمكنت ((ابتداءً من الثلاثينات من هذا القرن أن تنتصبَ كعلمٍ حقيقي قائم بذاته وقد تمّ لها ذلك بخاصة بفضل قيام فونولوجيا براغ... التي تمخضَ عنها علم اللسان البنيوي وعلى عكس ذلك ظلّت الدراسة الدلاليّة قائمة طيلة عشرات السنين، ولا يزال هذا الميدان لم يبلغ بعد الصرامة التي هي عليها الفونولوجيا او علم التراكيب<sup>(٣)</sup>)).

واذا كان علم الدلالة في الدرس اللساني الحديث يهتمُ بظواهر مجردة تتمثل بالصورة الذهنيّة، فإنّ المعتزلة-على لسان القاضي-يهتمون كذلك بالصورة الذهنيّة في تحليل المعنى، إذ إنّ فكرة ((ترتيب المعنى)) التي رفضَ القاضي بموجبها ما يسمى بالكلام النفسي، تشير الى انها تعني عمليّة ترتيب الالفاظ من خلال صورها الذهنيّة، وهو امر يقود الى ان المعنى يتعلق بالبدال وهو في صورته الذهنيّة، وإنّ عمليّة التصويت ليست سوى عمليّة اظهار للمعنى المتعلق بالبدال لذلك يمكن القول إنّ المعنى عند المعتزلة يمثل العلاقة القائمة بين الدوال والمدلولات أي أنّ المعنى عندهم لا يتحقق على أنّه كيان

(١) ينظر: مدخل الى علم الدلالة ٨.

(٢) المصدر نفسه ٤.

\* لعله هنا يشير الى جهود نيكولاي ترويتسكوي في هذا الشأن في تأسيس نظرية متكاملة في الفونيمات والنظام الوظيفي ولانقصد علم

الاصوات

(٣) المصدر نفسه ٤.



مستقل قائم بنفسه بل هو تحصيل لعلاقة بين الدوال والمدلولات. وقد تتجسد هذه العلاقة بطريقة خفية نعني (الترتيب)، أو بطريقة مسموعة من خلال الصوت. واجدٌ أنَّ عرضية المعنى عند المعتزلة مستمدة من سبق عرضية الاصوات التي تسبق -بالضرورة- العملية التصورية الذهنية، أي أنَّ عملية ترتيب المعاني إنما هي عملية ترتيب لما هو متصورٌ من الاشكال اللفظية الدالة على تلك المعاني، ومن ثمَّ لم يكن ثمة كلام نفسي. بمعزل عن تلك العملية التصورية المستندة الى دوال خارجية معبرة عن ذلك المعنى الذي يصبحُ كلاماً بعد أن تجري عليه عملية الترتيب تلك. وهو امرٌ يدفع بنا الى القول بأنَّ فكرة الفصل بين الالفاظ والمعاني إنما تتعلق بمرحلة المواضعة التي تعني أنَّ الالفاظ المفردة هي دلالات أو امارات على مدلولاتها. يقول ابو هشام في هذا الشأن ((فاقيم الاسم عند ذلك مقام الاشارة عند الحضور، فكما تحسن الاشارة إذا حضر المشار اليه لوقوع الفائدة به للمشير والمشار اليه فكذلك يحسن الاسم لهذا الغرض عند غيبة المسمى))<sup>(١)</sup> الامر الذي يعني أنَّ الالفاظ المفردة تؤدي دور الاشارة حسب، وهي اقرب -على وفق هذا التفسير- الى الدلالة من المعنى، في حين يمثلُ التأليف أو التركيب المعنى الاعتزالي المستند الى العلاقة القائمة بين الدوال والمدلولات وهي علاقة عدم انفصال.

ويزداد المعنى عند المعتزلة تعقيداً إذا ما تعلّق بالكلام الالهي (النص القرآني الشريف)، إذ إنَّ نظرية القصد التي تستندُ الى المعرفة الضرورية بالذات الالهية، تحتلُّ موقع الدال، وهو امرٌ يقود النص القرآني الشريف كيما يصبحَ مدلولاً بمعنى أنَّ (النص القرآني) ينتظمُ على وفق المعنى المتعلّق بالدال غير اللغوي (القصد). وكأنَّ الرموز اللغوية التي تؤلف النص القرآني الشريف تغلفُ بمفهوم المدلول، أي انها اقرب الى المدلول منها الى الدال، ولا سيّما أنَّ الدال قد أصبحَ متعلّقاً ((بالقصد))، وهو امرٌ يشير الى أنَّ الفاظ النص القرآني لا يتعلّق بعضها مع بعضها الآخر عن طريق معانيها المستمدة من صفتها التركيبية أو اللغوية ولا من المعاني الخارجية المحيطة بها (العاطفية، والثقافية و...)، إنما تستمدُّ انتظامها



عن طريق الدال غير اللغوي (القصد) وكأنَّ (النص القرآني) يحتلُّ موقع البديل للمدلول المستنبط من نظرية (القصد)، أو هو تعبير آخر للمدلول غير اللغوي.

ومهما يكن من امر فإنَّ المعنى لم يكن كياناً ملموساً واضحاً لأنَّ ((معاني الكلمات لا تحدد فقط بالقيم التجريدية العامة المشار إليها في القواميس والمعجمات، بل تحيط بكلِّ كلمة ظلال من المعاني النفسية والعاطفية المختلفة وتكسبها الواناً مؤقتة من الاحاسيس والابخيلة تمثل قيمتها التعبيرية))<sup>(١)</sup>. وينسحب الحكم نفسه على التركيبات إذ ((أنَّ معنى الجملة ليس فقط عملية سؤال عن علاقاتها مع الجمل الأخرى، ولكنها تتضمن كذلك العلاقة مع العالم الخارجي))<sup>(٢)</sup>. ولم يتوقف الأمر على النظر إلى العلاقات بين الكلمات على مستوى التركيبات (النظم الكلامي) أو على مستوى علاقة التركيبات بالابعاد الخارجية، إنما ثمة اشكالية أخرى تتعلق بتحليل الكلمات نفسها فهي -أي الكلمات- كما يرى بيرس تتصف بأنَّ لها انماطاً وحالات، فعندما نقول: (مَنْ يضحك أخيراً قد يضحك كثيراً) نجد أنَّ كلمة ((يضحك)) تحققت على أنها تمثل حالتين لنمط واحد، وهو امرٌ يقوِّض التعويل على فكرة أنَّ الجمل تتألف من معاني مجموع كلماتها. كما أنَّ ثمة فصل بين صيغة كلمة وتعبير كلمة، إذ يعني المصطلح الأول عملية ترديد للمصطلح الثاني. بمعنى أنَّ الأفعال المساعدة في الانكليزية -مثلاً am, are, is هي صيغ كلمات لتعبير كلمة نفسه<sup>(٣)</sup> لذلك يصبح تحديد معنى كلمة امراً عسيراً إذ ((ينبغي علينا لكي نحدِّد معنى لصيغ الكلمة التي تتكون منها الجملة ان نكون قادرين على تحديد هذه الصيغ لا باعتبارها حالات لا نماط معينة فحسب، بل باعتبارها صيغاً لتعابير معينة وأنَّ حالات النمط الواحد ليس بالضرورة صيغاً للتعبير ذاته))<sup>(٤)</sup>.

(١) منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث ٩٢.

(٢) المصدر نفسه ٩٢.

(٣) ينظر: اللغة والمعنى والسيال ٤٢.

(٤) المصدر نفسه ٤٣.



لذلك يصبحُ حصر علم الدلالة امرأً عسيراً ايضاً لأنَّ ((الاساس الذي يقوم عليه علم الدلالة هو ((المعنى))، فمعنى الكلمة والجملة هو الذي يخضعُ للتحليل الدقيق. وسؤالنا عن المعنى ليس البحث عنه كياناً مستقلاً أو كياناً تمتلكه الكلمات، وإنما هو فهم لماهية الكلمات والجمل، أي كيف تكون هذه الكلمات والجمل ذوات معنى))<sup>(١)</sup>. لأجل هذا فإنَّ التقييس الكامل للمعنى يُعدُّ ((امراً عسيراً بالنسبة لاية لغة حيّة- بل هو أعسر في فروع الايصال التي تتحقق فيها نشاطات سريعة في التقدم))<sup>(٢)</sup>.

بجانب هذه المقدمات النظرية الاساسية في التفكير الدلالي الاعتزالي ومقارباته النظرية عند المحدثين اجدُ أنَّ بالبحث حاجة الى ان ننظر الى أثر الخطاب الاعتزالي في تفكيرهم الدلالي نظراً مباشراً وإلى صلة ذلك التفكير العقيدي بمنطلقاتهم الدلالية المركزية، واختيارهم ان يكون (الكلام) مركز نظريتهم في المعنى، وان تحتل موضوعاته ومتعلقاته مكاناً واسعاً في تلك النظرية. لقد عني المعتزلة بمناقشة طائفة من التصورات الخاصة بمحل الكلام وبنيتِه وحركته أو بتصورات اخرى تتعلق بأثر القصد في (حركة المعنى)، وهذا يعني ان علينا ان ننظر في هذه المسائل اولاً لبيان اثر الخطاب العقيدي في نظرتهم (لمفردات) النظرية الدلالية عندهم.

(١) منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث ٩١.

(٢) نحو علم للترجمة ١٠٧.



## المبحث الاول-المحل والبنية والحركة

ثمة موضوعات تأتلف في علاقاتٍ تتباين في القوة والضعف لتشكّل كلاً مكوناً ومتحققاً مُتمثلاً بالكلام الذي يعني الجنس الصوتي عند المعتزلة كلهم سوى ابي علي الجبائي الذي يرى انّ الكلام قد يتحقق في الكتابة، وفي الحفظ. بيد انّ شبكة العلاقات بين الموضوعات التي تقترب من حقيقة الكلام على نحوٍ أو آخر تتحقق ايضاً عند ابي علي في الكلام مصوّتاً. لاجل هذا نقول انّ (المحل) و (البنية) و (الحركة) تشكّل ثلاثية تعدّ من ضرورات الحديث عن الكلام وتحققه. ويتفق المعتزلة على وجه عام على المبادئ العامة التي تقود تفكيرهم، اي انّ المنظومة المعرفيّة الكليّة الاعتزاليّة تتفق على كليّات هي في حقيقة امرها مقودة قسراً الى تفكير عقيدي يتمثل في اصولهم العامة. لذلك لانستغرب من وجود بعض الخلافات في جزئيات معيّنة، وهو امرٌ طبيعيّ لانه يتعلق باشخاص يتباينون في طرقهم المنهجية في تناول موضوعات البحث، إذ إنّ طرق التفكير في جزئيات معينة قد تكون مختلفة بين شخصٍ وآخر، بيد انّ هذه الخلافات تنتهي الى منظومة معرفية موحدة. لذلك لا يتفق ابو هاشم مع ابي علي وكذلك القاضي في تحليل ثلاثية المحل والبنية والحركة-وقد تستند هذه الخلافات في حقيقة امرها الى الخلافات المتعلقة بتحديد جنس الكلام-أهو صوت ام حرف؟ ام هو شيء آخر؟ ولا سيما انّ تحديد هذه المفاهيم لا يتعلق باللغة البشرية حسب وانما يتعداها الى اللغة الالهية. لذلك يصبحُ أمراً طبعياً ان يقول ابو علي الجبائي إنّ الكلام يوجد في محال متعددة في الآن نفسه لانه رفض ان يكون الكلام جنساً صوتياً، وإنما هو موجود مع الصوت وموجود مع الكتابة، وموجود مع الحفظ.

ويستقيمُ التحليل كذلك عند كل من ابي هاشم والقاضي اللذين اتفقا على انّ الكلام جنس صوتي. الامر الذي يقود ضرورة الى رفض منطق ابي علي القائم على تعدد المحال. وقد اختلفوا في البنية ايضاً، فهي عند ابي علي لا تتحقق ما لم تكن الحركة، إذ إنّ الكلام عنده ((يلتجأ في وجوده في



المحل الى بنية مخصوصة (الى حركة) <sup>(١)</sup>. اي انّ البنية تستند في وجودها الى الحركة التي تتحقق عنده في الكلام الالهي والبشري على حدّ سواء، في حين لم تكن الحركة ضرورة في الكلام الانساني عند كل من ابي هاشم والقاضي لتصبح مفقودة في الكلام الالهي. لاجل هذا تجري الحركة ((بمجرى السبب له، من حيث كان الاعتماد لا يولده الا اذا وقع على سبيل المصاكة، وهذا يوجب مفارقة الحركة له، فهي وان لم تكن بنفسها سبباً فهي مصححة لكون الاعتماد مولداً، وما لا يتم توليد السبب الا به صارت الحاجة اليه كالحاجة الى نفس السبب)) <sup>(٢)</sup> ولي انّ اشير الى انّ تحليلاً سابقاً يتعلق بالكلام الالهي والكلام البشري جعل من افتراضاتهم اللاحقة المتعلقة بجزئيات الكلام تتسق بالضرورة مع ماهو قبلي في عملية التحليل، إذ إنّ ابا علي جعل النص القرآني معبراً حقيقة عن الكلام الالهي، الامر الذي رفضه ابو هاشم والقاضي. وينسجم هذا التحليل المختلف مع الاختلاف القائم في تحديد جنس الكلام. لذلك قلنا إنّ الخطوة اللاحقة تنبني ضرورة بالاستناد الى الخطوة السابقة لها في التحليل. الامر الذي جعل ابا علي يقول بتعدد المحال. إذ إنّ الترتيب عند ابي علي سينطلق من جنس الكلام ← الذي يتحدد في ضوئه كلام الله ← الذي يتحدد في ضوئه ايضاً القول بالمحل بمعنى انّ الكلام ليس جنساً صوتياً، وهذا يقود الى ان ← يكون النص القرآني الشريف ممثلاً للكلام الالهي على الحقيقة ← و هو امر يقود الى تعدد المحال. وينطبق الشيء نفسه على ابي هاشم والقاضي اللذين فالوا انّ الكلام ليس سوى جنس صوتي ← الامر الذي يقود الى رفض ان يكون النص القرآني الشريف تمثيلاً حقيقياً للكلام الالهي، لانّ الصوت زائل منقض ← وهو امر يقود الى رفض تعدد المحال.

المهم انّ ثمة طريقاً واضحاً في الكشف والاستدلال الاعتزالي، إذ إنّ اياً منهم لم يحلّ موضوعاً ما الا على وفق رؤية قبلية كاملة وواضحة تقوده على نحو واضح ايضاً. واذا ما انتقلنا الى البنية سنجد خلافاً واضحاً بين ابي علي من جهة وابي هاشم والقاضي من جهة اخرى، إذ يرى الاول انّ الكلام

(١) المغني ٣١/٧.

(٢) المصدر نفسه ٣٤/٧.



لابد أن يستند إلى بنية مخصوصة مستندة هي أيضاً إلى الحركة. لذلك كان يربط بين الحركة والبنية، الأمر الذي لم نجد له صدقاً عند أبي هاشم الذي يهتم بالبنية من دون وجود حركة، إذ إن الكلام عنده لا يحتاج إلا إلى المحل وإلى ((آلة مبنية ضرباً من البنية))<sup>(١)</sup> وهذا يعني أن البنية ترتبط - عند أبي هاشم - بآلة الكلام. وينكشف الأمر بوضوح عند القاضي - عندما يتعلق بالحركة - إذ إنه يرفض احتياج الكلام إلى الحركة مستنداً في ذلك إلى وجود الصوت مع انعدام الحركة - كما هي حال الجوزة عند ضربها بالسندانة، فقد نسمع صوتاً من دون أن نرى حركة<sup>(٢)</sup>، كما أن القول بالحركة يعني القول بأن الله سبحانه يفعل بأسباب، وهو أمر لا يستقيم عند القاضي لأن الله لا يحتاج إلى الأسباب، وهو قول المعتزلة جميعهم، لذلك يرى أبو هاشم ((أن قول أبي علي في هذا الباب يوجب عليه ترك أحد مذهبين: أما القول بحاجة الكلام إلى الحركة، أو القول بأنه تعالى لا يفعل بأسباب))<sup>(٣)</sup>. ويؤكد هذا النص مرة أخرى الفكرة الأساسية المسيطرة على التفكير الاعتزالي، إذ إن الخلافات الجزئية المتعلقة بهذا الافتراض أو ذاك تحسم من قبل هذا أو ذاك - وبطريقة جدلية - بالاستناد إلى افتراض عقيدي كلي لا يختلف عليه المعتزلة. لذلك كان القول بأن الله لا يفعل بأسباب أمراً لا خلاف فيه ومن ثم فإن كل افتراض يصطدم مع هذه الحقيقة سيكون مخففاً.

وإذا ما رجعنا إلى البنية سيكون الأمر أكثر عسراً في التحليل لأننا نجد غموضاً مشكلاً في قراءة نصوص القاضي وأبي هاشم من قبل المتعلقة بقضية البنية لأنهما يثبتان ضرورة وجود البنية لكيونة الكلام مرة ليرجعا إلى رفض أن يكون للكلام بنية مرة أخرى. ويزعم البحث أن آلة الكلام ستكون المفتاح الوحيد لحل ذلك الالتباس، إذ إن القاضي يربط ربطاً وثيقاً بين بنية الكلام وآله، بمعنى أن البنية تتجلى في آلة الكلام التي تقوم بعملية الانجاز وكأن آلة الكلام تعطي الكلام بنية معينة، لكن القاضي

(١) المغني ٣١/٧.

(٢) ينظر: شرح الأصول ٥٤.

(٣) المغني ٣٥/٧.



لا يسمح لنفسه أن يطلق لفظة ((بنية)) على الكلام لأنّ الكلام يتكون من عددٍ من الحروف ليختصَّ كلُّ حرفٍ منها ببنيةٍ خاصة<sup>(١)</sup>. لذلك أنّ بنيةً موحدةً واضحةً للكلام تصبحُ امرأً مرفوضاً عند القاضي ولا سيما أنّ فرقاً واضحاً بين فعلٍ ناتجٍ من قادرٍ لذاته وفعلٍ ناتجٍ من قادرٍ بقدرة - بمعنى أنّ الكلام الالهي لا يختصُّ ببنيةٍ معينة، إنّهُ يختصُّ بمحلٍ معيّن، ويقود هذا الى عدم حاجة الكلام - عند القاضي - الى البنية الاّ انها تصبحُ ضرورةً لما لها من علاقة ضرورية بألة الكلام ولي ان اشير كذلك الى أنّ ثلاثية المحل والبنية والحركة تختزل عند ابي هاشم والقاضي لتصبح قائمةً بالمحل حسب، لأنّ الحركة عندهما تجري مجرى السبب كما أنّ البنية تتعلق بألة الكلام التي لم تكن ضرورية في تحقق الكلام مثلما هي حال الكلام الالهي المتحقق في شجرةٍ ما من دون ان تكون له آلة. لاجل هذا يرتبط الكلام ارتباطاً جدلياً وبالضرورة بالمحل.

ولمّة ارتباط جدلي آخر للكلام يتعلق بفاعله، إذ إنّ الكلام يصدرُ عن فاعلٍ مدركٍ واعٍ لما يقول. لذلك لا نقول إنّ اللسان فاعل للكلام عندما يتعلق الأمر بالإنسان، كما أنّ الشجرة لا علاقة لها بفعل الكلام لأنّ الله سبحانه هو الذي فعل الكلام، وهو أمر يقود إلى أنّ آلة الكلام تتعلق بالانجاز الصوتي المبني ضرباً من البنية، في حين يهيمنُ الفاعل على الظروف الداخليّة والخارجيّة لانتاج الكلام محققاً بذلك انضواء الانجاز تحت ظلّه.

(١) ينظر: المغني ٣٨/٧.



## المبحث الثاني-الصفة الخطيئة

وإذا كانت المنظومة المعرفية الاعتزالية تتحدّد اصلاً بمسار عقيدي متصل، فهي كذلك تُحدّد لنفسها نظاماً منطقياً متسلسلاً من التفكير يُشعرُ المتأملُ بأنه يخضع الى سلطان الانتظام في كلِّ حيثيات الموضوعات التي هي موضع النقاش، إذ إنّ الصفة الخطيئة التي اكّدها المعتزلة على لسان القاضي تبقى متواصلة في نسقيتها المعرفية من خلال منظومة معرفية كليّة تُمسِكُ بخطِّ متوازن ومتواصل من الاحكام. وتتضح هذه الخصيصة في مباحث الحكاية والمحكي، والقراءة والمقروء\*. فالحكم الصادر بالمباعدة بين الحكاية والمحكي -بمعنى أنّ الحكاية غير المحكي- ينبنى اساساً ضمن خطِّ معرفي متصل، إذ إنّ القول بالصفة الخطيئة التي تعني تراتبية توارد الحروف في لحظة ولادتها تؤذن بزوالها لتبدأ لحظة ولادة اخرى ليستمرّ النسق الخطي بوصفه نسقاً لسانياً خالصاً يميّز الحدث اللساني قطعاً، إذ إنه ((من المعلوم أنّ مبدأ خطيئة الخطاب... هي في اللسانيات المعاصرة من المفاتيح الاساسية في تحديد خصائص الظاهرة اللغوية بل أنّه يُعدُّ عند رواد المدرسة التوزيعية الوظيفية، وعلى راسهم مارتيناى، السمة النوعية للنظام اللساني بمقارنته بالانماط اللسانية الاخرى))<sup>(١)</sup>. لذلك تتجلى صفة الزوال الصوتي في مفهوم الحكاية والمحكي لتصبح الحكاية -بوصفها صوتاً زائلاً- غير المحكي الذي يعني صوتاً جديداً يتعلّق بمصوِّت جديد. ولا بدّ من تجريد الحكاية والمحكي هنا من التراتبية الآنيّة في السلسلة الصوتيّة لأنّ المحكي قد يتأخّر زمنياً ليقومَ بوظيفته بوصفه سلسلة صوتية جديدة. لذلك كان المحكي مقابلاً للدال في المصطلح اللساني الحديث لأنّ ((الدال وهو من طبيعة سمعية يجري في الزمن وحده وله الطبائع التي يستمدّها من الزمن))<sup>(٢)</sup>. وهكذا تستمرّ العملية في القراءة والمقروء لتصبح

\* تنظر هذه المباحث في متن الرسالة.

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٧٢.

(٢) توطئة لدراسة علم اللغة ١١٧.



القراءة- بوصفها تصويرياً لعملية ترميز كائنة- هي نفسها المقروء لتعلقها بعملية التصويت نفسها، إذ إنَّ التمثيل الكتابي أو الترميز أصبح في حقل الزوال الصوتي، بمعنى انفصام العلاقة بين الصوت والكتابة على وفق مفهوم الزوال الصوتي.

ذهب أبو هاشم الجبائي إلى أنَّ ((الكلام صوت والكتابة اشارة للكلام فاما ان تكون كلاماً في الحقيقة فمحال))<sup>(١)</sup>. الامر الذي يعني انفصال الكتابة عن الصوت لتخلفها عن تمثيل الكلام على الحقيقة، أي تخلفها عن تمثيل الصوت على الحقيقة. لذلك نستطيع القول أنَّ الصوت جنسٌ مستقلٌّ عن جنس الكتابة التي تُعدُّ متخلفةً عن مواكبة القدرة الصوتية- ثمَّ يأخذ التفكير الاعتزالي لكيثونة الكلام وماهيته بالتطور لينتهي عند القاضي إلى أنَّه المدرك المنقضي<sup>(٢)</sup>. ((وفي هذا الازدواج الاصطلاحي صورة ساطعة للسيطرة المنهجية والحصافة اللسانية ولاسيما إذا تنبها إلى ما بين طرفيه من تقابل على مستوى الدلالة- لأنَّ المدرك مقبوضٌ عليه بينما المنقضي هو المفِلت من القبضة))<sup>(٣)</sup>. الامر الذي يشير إلى انفراد الدلالة الصوتية أو العلامات الصوتية عن سائر العلامات الاخرى ((فبينما يمكن ان يُقدِّم الدالون المرثيون (الاشارات البحرية) وغيرها مواضع معقدة في نفس الوقت على ابعاد كثيرة لا يتوفر الدالون الاوكوستيكيون الا على خط الزمن- لذا نرى عناصرها تتقدم الواحدة بعد الاخرى، انها تكون سلسلة))<sup>(٤)</sup>. بمعنى أنَّ الدوال الاوكوستيكية ((ليس لها ما تتصرف به عدا خط الزمن فتأتي عناصرها الواحد تلو الآخر مكونةً بذلك سلسلة وتبرز هذه الخاصية للعيان فوراً. بمجرد ان ترسم تلك العناصر بالكتابة وتعوض التابع في خط الزمان بالتتابع في خط المكان بواسطة علامات الكتابة))<sup>(٥)</sup>. واذا كان الترابط النسقي المنظم للمنظومة المعرفية الاعتزالية مؤكداً سيكون من المؤكد

(١) المغني ١٩١/٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٠٤/١٦، وينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٧٤.

(٣) التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٧٤.

(٤) توطئة لدراسة علم اللغة ١١٧.

(٥) دروس في الالسنية العامة ١١٥.



ايضاً الترابط النسقي بين هذه المنظومة المعرفية-وهي تتصدى لتحليل الوقائع على نحوٍ عام والواقعة اللسانية على نحوٍ خاص- والمنهج العقيدي((الذي تنزّل حضارياً في منزلة البناء العلوي المسيطر على خامة التفكير اللغوي حتى أنّه يكاد ينفرد ظاهرياً بحق الاحتكام وامر التقييم))<sup>(١)</sup>. وتتجلى هذه العلاقة التي استندت الى مبدأ الانفصال في تحليلاتها- في رفضها مبدأ السببية في علاقة الاشياء بعضها مع بعضها الآخر، الامر الذي قاد الى فكرة التجاور في تحليل الواقعة اللسانية- الصوت تحديداً- ولكي تتحقق فكرة التأليف في الحروف، بمعنى التجاور، يجب ان يكون الكلام متولداً اذ((لا يصح ان يُفعلَ (المتولداً))<sup>(٢)</sup>. الامر الذي يقود حتماً وبالضرورة الى أنّه لا يصح في الكلام((ان يوجد مجتمعاً في حالة واحدة))<sup>(٣)</sup>. لهذا نصل مع المنظومة المعرفية الاعتزالية الى حقيقة مؤداها انّ الكلام لا يكون مفيداً ما لم يكن متولداً يتميز بصفته الخطئية التي تميزه من غيره من العلامات الاخرى. ومن اجل هذا يجب ان يكون الكلام مفعولاً لفاعل لكي نصل الى الهدف العقيدي الخالص الذي يرى انّ كلام الله مخلوق، فهو غير قديم لانّ القدم يأتي دفعة واحدة، بمعنى انّ الكلام يأتي مجتمعاً، الامر الذي يُبعده عن تحقيق الفائدة المتعلقة بالمكلفين.

وهو امر بنضوي تحت خيمة المنظومة المعرفية العقيدية التي تحتم ان يكون الكلام مفيداً لاسيما المتعلق منه بالكلام الالهي، اذ إنّ وجود المكلفين يجعل الرسالة اللسانية كاملة. وتستمر هذه المنهجية الاعتزالية في ظاهرة المجاز التي تظهر اهميته من خلال ما يثيره من الدهشة إزاء قدرته على التنقل في دواخل اللغة محيلاً اياها الى حركة مبدعة.

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٠٠.

(٢) المصدر نفسه ٢٧١، وينظر: المغني ٤١/٧.

(٣) التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٧١، وينظر: المغني ٢٠/٧.



## المبحث الثالث-المجاز

لذلك كان أول حافز ((يفجأ المتطلع الغض الى دقائق اللغة واسرار الكلام انّ للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة ما لا يقدره الانسان عادةً على الاطلاق، ونعني بحياة اللغة جانبها الوظيفي الاول وهو التكريس النفعي في التعامل الدائم معها دون ان نقصد الى مرتبتها الفنية وتسخيرها الابداعي، ولكن الناظر في مفاعلات اللغة تركيباً ودلالةً يهتدي رأساً الى انّ شأن المجاز مع اللغة كشأن الدم الحيوي في الكائن، وهذه الظاهرة لا تعزى اساساً الا الى كون المجاز افرازاً من افرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة من حيث هي تشكّل دائم ومخاض مستمر))<sup>(١)</sup>. لذلك اشار ابن جني في خصائصه الى انّ ((اكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة))<sup>(٢)</sup>. وتتفق الدراسات المعاصرة على نحوٍ أو آخر على انّ لعلم الكلام ومن ثمّ للمتكلمين المسلمين الاثر الاساسي في نشوء مبحث المجاز لاسيما المعتزلة الذين تعلّقوا بعملية التأويل آيات القرآن الكريم تعلقاً ملحوظاً. بيد أنّ هذه الدراسات ((لا تكاد تتجاوز ذلك الى الدخول في طبيعة التصورات والمفاهيم الكلية المتعددة التي تمثل البطانة الحقيقية التي تشكّل على اساسها مفهوم المجاز في كتب البلاغيين-خاصة المتأخرين منهم مثل عبد القاهر الجرجاني والسكاكي والخطيب القزويني. والدخول الى مثل هذه التصورات اللغوية والدينية يمكن ان يضيء لنا كثيراً من الجوانب التي نلمح احياناً آثارها السطحية وننقدها دون ان نكون قادرين على تحليل جذورها واسبابها العميقة))<sup>(٣)</sup> لأجل هذا يصبح الرجوع الى مهاد التفكير الاعتزالي والكلامي على وجه التحديد امراً تمليه ضرورة البحث العلمي الدقيق لاي مظهر من مظاهر اللغة عندهم. الامر الذي يربط على نحو ملحوظ النتائج اللغوية المقررة من قبل المتكلمين والمعتزلة على نحوٍ خاص-بالمظاهر العقيدية لهذه الفرق، إذ إنّ الاساس المعرفي مرتبط ارتباطاً جديلاً بتفكيرهم او

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٨٨.

(٢) الخصائص ٤٤٩/٢.

(٣) اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢١-١٢٢.



مناهجهم العقيدية. لذلك لم تكن ظاهرة المجاز بوصفها إحدى الظواهر اللغوية الأساسية منعزلة عن مظاهر اللغة الأخرى من ناحية معرفية لمنظرها. أي ((أنَّ أيَّ تصور لمفهوم المجاز لابدَّ أن يستند إلى تصور ما - مهما كان غموضه - لطبيعة اللغة ووظيفتها. ولا بدَّ أن يستند هذا التصور - بدوره - إلى تصور أعم للدور المعرفي المنوط بالدلالة اللغوية والذي يميزها من غيرها من أنواع الدلالات. ولا ينفصل مثل هذا التصور الأخير عن تصور كلي شامل للعالم والله والإنسان - وهذه التصورات كلها تمثل انعكاساً دينامياً يتوازى مع موقف الإنسان أو الجماعة من الواقع بشروطه الموضوعية. وعلى ذلك يجب أن تفهم التصورات ذات الطبيعة النوعية في ضوء علاقتها بالمفاهيم والاطر الفكرية التي افترستها)).<sup>(١)</sup> لذلك نجد الأحكام الصادرة من هذه الفرقة أو تلك ازاء هذه الظاهرة اللغوية أو تلك إنما تتشكل نتيجة لتسلسل منطقي للمنظومة المعرفية لدى كل منهم. ولناخذ ظاهرة المجاز بوصفها دليلاً آخر لتبيان تسلسل هذه المنظومة المعرفية. فالمعتزلة الذين يؤكدون وجود المجاز في القرآن الكريم وفي اللغة على وجه عام اصطدموا باهل الظاهر الذين رفضوا فكرة المجاز من اصلها<sup>(٢)</sup>، رفضوا وقوعه في القرآن الكريم وفي اللغة عموماً. الامر الذي دفع الاشاعرة ليقفوا متوسطين في النظر الى هذه القضية من اجل ملول توفيقية بين الطرفين<sup>(٣)</sup>. وهذا يستدعي بالضرورة حضور الخلاف المعرفي تجاه اصل اللغة ومن ثمَّ تجاه اصل المعرفة اهي نقلية ام عقلية؟ لقد ذهب اهل الظاهر إلى أنَّ اللغة

(١) اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٢٢، وينظر: اسرار البلاغة ٣٣٩ ومن الجدير بالذكر أن نشير الى ما قرره ابن حزم الاندلسي في هذه القضية حين قال: ((وبلى هو قادر على ما يشاء و كل ما يتشكل في الفكر. ولكن كل ما ما لم ياتنا به نص أنه فرَّق تعالى فيه ما قد نمت به كلماته من الموجودات، فهو مكذب، كما أن كل مدع ما لم يات به بدليل فهو مبطل، وكذلك قوله تعالى ﴿وهي تجري بهم في موج كالجبال﴾ فإنه تعالى سمى حركة السفينة جرياً وحركة الفسينة اضطرابية. وهذا مما قلنا من أنه تعالى يسمي ما شاء بما شاء، فهو خالق الاسماء والمسميات كلها ما شاء، لا اله الا هو... وأما قوله تعالى ﴿يوم نقول لجهنم هل استلأت وتقول ع من مزبد﴾\*\* وهو عندنا حقيقة ونطاق لها)) (الاحكام في اصول الاحكام ٤١٥-٤١٦).

\* هود آية ٤٢.

\*\* ق آية ٣٠.

(٣) ينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢٢.



توقيف من الله في حين ذهب المعتزلة إلى القول بالتواضع. الأمر الذي يقود بالضرورة إلى أن تكون أصل المعرفة عند أهل الظاهر إنما هو النقل في حين أحال المعتزلة أصل المعرفة إلى العقل<sup>(١)</sup>.

تخضع العلمية الفكرية - اذن - إلى تسلسل منطقي تظهر بموجبه مصداقية الاحكام الصادرة من كل طرف من الاطراف. ولسنا هنا بصدد تقويم هذا التنظير أو ذلك، وإنما نريد أن نعرض للأسس المعرفية عند هذه الفرق - التي قادت إلى تشكّل فرضياتهم اللغوية التي هي الآن مدار بحثنا. لقد أنكر أهل الظاهر وقوع المجاز في القرآن الكريم واللغة بالأستناد إلى ((أنّ المتكلّم لا يعدلّ إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى))<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي دفع ابن القيم الجوزية إلى القول بانعدام ما يسمى بالحقيقة والمجاز في اللغة ومن ثمّ انكار تقسيم الالفاظ إلى حقيقة ومجاز متهماً القائلين بالحقيقة والمجاز بأنهم لم يستندوا إلى دليل شرعي أو لغوي أو عقلي إذ إنّ ((العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه، حقيقة كان أو مجازاً: فإنّ دلالة اللفظ على معناه ليست كدلالة الانكسار على الكسر والانفعال على الفعل - لو كانت عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم، ولما جهل أحد معنى لفظ - والشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دلّ عليه ولا أشار إليه. وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأنّ العرب قسمّت لغاتها إلى حقيقة ومجاز، ولا وجد في كلام من نقل لغتهم عنهم مشافهة ولا بواسطة ذلك))<sup>(٣)</sup>. لذلك يرى ابن القيم الجوزية أنّ منشأ المجاز ارتبط بالمعتزلة والجهمية والتكلمين على نحو عام. ويؤدي هذا التصور - بالضرورة - عند ابن القيم الجوزية إلى رفض فكرة المجاز

(١) ينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢٣.

(٢) الاتقان في علوم القرآن ٢٦، ٢، وينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢٦.

(٣) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتزلة ٢٤١ - ٢٤٢. وينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢٧.



لأنها تخضع إلى فكرة التواضع، إذ إنَّ الحقيقة يجب أن تسبق المجاز ليتمكن المجاز من الكينونة والظهور\*.

الامر الذي يؤكد العلاقة الاصطلاحية بين ظاهرة المجاز والحقيقة في حين يرفض ابن القيم الجوزية كل ما يتعلق بفكرة الاصطلاح إيماناً منه أن اللغة توقيف من الله<sup>(١)</sup>. وهو أمر يقودنا إلى القول بأن أصل اللغة - على وفق المنظور التوقيفي - يتسق مع التطور العام لأصل المعرفة التي تقدم النقل على العقل. وهو مادعا ابن القيم الجوزية إلى التصدي إلى أصل المعرفة الاعتزالية التي قدّمت العقل على النقل متهماً إياها بأنها اقتبست هذا الأصل من قياس إبليس الذي فضّل نفسه على آدم مسوغاً هذا التفضيل في أنه مخلوق من نار وآدم مخلوق من طين<sup>(٢)</sup>. لذلك ((يُعدُّ الاستناد إلى العقل في معرفة الشريعة وفهمها خطيئة كبرى لأنه بمثابة استخدام أداة قاصرة، والواجب هو التسليم بما جاءت به الشريعة على مراد الله دون تأويل)).<sup>(٣)</sup> والحصيلة التي يمكن أن نخرج بها هي أن المعتزلة اثبتوا وجود المجاز في اللغة والقرآن الكريم على نحو خاص لهدف عقيدي خالص الغرض منه عدم حمل الآيات المتشابهات في القرآن الكريم على ظاهر معناها المؤدي إلى التشبيه والتجسيم\*.

\* ثمة فكرة طريفة يذكرها جان جاك روسو عن المجاز، إذ يرى أن اللغة المجازية هي التي تولدت أولاً ومن ثم لحقت بها الحقيقة. فقد اتخذ روسو مني العاطفة والشعر باعتبارهما المرحلة الأولى في حياة الإنسان (المتكلم). ولم يخطر ببال هذا الإنسان أن يفكر إلا بعد زمن طويل. لاجل هذا يضرب لنا روسو مثلاً لرجل متوحشاً صادف أن التقى رجلاً متوحشين فانه سيفزع أول مرة ليطلق عليهم اسم العمالقة معتقداً أنهم يفوقونه طولاً وعرضاً. بيد أن الامر سيختلف بعد أن تتكرر التجارب عليه ليكتشف أن أولئك العمالقة ليسوا سوى بشر مثله، إذ إن لفظة العمالقة لا تتناسب وأحجامهم الحقيقية لذلك يفضل أن يستبدلها بلفظة (إنسان) لتصبح الأخيرة اللفظة الحقيقية، في حين مثلت اللفظة المنسوخة (العمالقة) اللفظة المجازية. (ينظر: محاولة في أصل اللغات ٣٥-٣٦).

(١) ينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٢٣، ١٢٩. وينظر: الصواعق المرسلة ٢٦٧.

(٢) ينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٣٠، وينظر: الصواعق المرسلة ١٨٧ وما بعدها.

(٣) اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٣٠.

\* ((تعتبر موقف الحرفية (المشبهة - الحشوية) مما يمكن تسميته بمد أو نشر المعنى الأدنى أو الأقرب إلينا على المعنى الأعلى أو الأقرب إلى ذاته)). (دلالات واشكالات ص ٧).



لذلك كان دور المجاز أساسياً في تأويل هذه الآيات الشريفة لكي تساير المعرفة العقلية للذات الإلهية المتعالية. الأمر الذي يقود إلى تأكيد انتظام التفكير الاعتزالي ضمن سلسلة معرفية مقيّدة في أصلها بقيد العقيدة. ولم يكن هذا الانتظام مقصوداً على المعتزلة حسب، إنما هو انتظام متفشٍ عند كل الفرق الكلامية المتغايرة في نسقها العقيدي لذلك يقسم عبد القاهر الجرجاني المجاز على قسمين عقلي ولغوي. وكان هدفه عقيدياً خالصاً تبلور على وفق اشعريته، إذ إنَّ أسناد بعض الأفعال لغير الله يورق الجرجاني الاشعري حتماً. فعندما نقول -اهلكني الدهر- فإنَّ هذا التركيب لا يتعدى أن يكون مجازاً عقلياً لأنَّ الدهر لا يهلك، إنما الذي يهلك هو الله سبحانه. فاذا لم نقل إنَّ هذا المجاز مجاز عقلي ستيح الفرصة للدهر أن يكون هو المهلك فعلاً -ولاسيما أنَّ هذا الافتراض يلقي القبول عند غير المؤمنين بالله تعالى، إذ يرون أنَّ الدهر هو الذي يهلك. ولذلك يفصل الجرجاني بين أفعال هي ليست إلاً للقادر على فعلها من مثل -نكلم الحيوان وهو تركيب يُسندُ إلى المجاز العقلي. وثمة أفعال هي لله حسب من مثل الاماتة والاحياء والانبات. الأمر الذي يجعل أسنادها إلى غير الله تعالى من باب المجاز العقلي. أما المجاز اللغوي هو نقل اللفظ عن معناه الوضعي إلى معنى جديد تربط بينهما علاقة ما. لاجل هذا كان التقسيم المجازي عند الجرجاني الاشعري مؤسساً -بالضرورة- على تصور عقيدي خالص<sup>(١)</sup>.

(١) اشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٤٤-١٤٥.



## المبحث الرابع-القصدية

لقد ربط المعتزلة دلالة الكلام بالتكلم وحاله ابتداءً من اتقان عملية المواضعة وانتهاءً بقانون القصد الذي ارتبط بعملية التواضع اللغوية في بادئ الامر. بمعنى ان الكلام وحده ليكون دالاً. فالذي يتقن المواضعة يستطيع بالاضافة الى قصده ان يدل. الامر الذي جعل القاضي يذهب الى ان يقول: ((إنما اعتبر حال المتكلم لأنه لو تكلم به من غير قصد لم يدل، فاذا تكلم به وقصد وجه المواضعة فلا بد من كونه دالاً، إذا عُلِمَ من حاله أنه يبين مقاصده ولا يريد القبيح ولا يفعلُهُ. فاذا تكاملت هذه الشروط فلا بد من كونه دالاً ومتى لم تتكامل فموضوعه ان يدل، وان كان متى وقع ممن ليس هذا حاله لم يصح ان يستدل به))<sup>(١)</sup>. بمعنى ان على المتكلم ان يعي ما يتكلم به بعد ان يكون قد عُلِمَ المواضعة ليصبح كلامه ذا دلالة- لذلك يمكن القول ان ((متصور القصد ثري في تنزله ضمن محركات الحدث اللساني: فهو قبل كل شيء يعني القصد الى الفائدة بعد العلم بسنن المواضعة. بل هو في كل لحظة من الخطاب استعمال اللغة مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة، ويمكن أن يؤول هذا الاستنباط الى اعتبار ان قانون القصد يتمثل في القصد لا الى مبدأ المواضعة باعتبارها فكرة مجردة لصيقة بالظاهرة اللغوية عامة. وإنما هو قصد ناموس معين من نواميس المواضعات اللغوية بما يخرجُهُ على سنن لغة معينة من اللغات))<sup>(٢)</sup>. لذلك لا يستقيم الكلام الصادر من متكلم ما من دون ان يخضع الى قانون القصد، بمعنى ان الكلام يصبح فارغاً من اية شحنة دلالية، إذ ان الكلام يستمد ثرائه الدلالي من قانون القصد الذي يستمد ثرائه هو أيضاً من المتكلم الذي يجعله متحركاً ومؤثراً في توجيه الخطاب. إذ ان قصد المتكلم سيكون مؤثراً في تحديد المعنى، فاذا ((ما اخذنا في اعتبارنا هوية المتكلم ومقصده، والوظيفة التي هو عليها، نرى بان المعنى يتعدل ويتدقق

(١) المغني ١٦/١٤٩.

(٢) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٤٥.



ويغتني<sup>(١)</sup>. لذلك يُصبحُ كلُّ ما يتعلّق بالجمود الكلامي (النص الجامد) خارج معطيات القصد، الامر الذي اقتضى من القاضي عبد الجبار أن يُقضي المحكي من مفهوم القصد، إذ إنّ الحاكي يصبحُ ضمن هذا الاطار ناقلاً حسب، لذلك يعني الاهتمام بالمؤلف بالاهتمام بالخصائص الاسلوبية التي يمكن استخلاصها من النص، وهذا ما يصدق<sup>(٢)</sup> (على كثير من النصوص الحديثة، التي يُشكّلُ الاسلوب فيها بصمةً قلماً تخدم<sup>(٣)</sup> (اللهمّ انّ كُنّا ازاء تقليد ومحاكاة)). لم تكن المحاكاة - إذن - افراراً لمعطيات النص على جهة الابتداء، انها ليست سوى تقليد. لأجل هذا عندما<sup>(٤)</sup> (يفصحُ الناقل عن مبتغاه في التقليد، نكونُ امام شكلٍ من الكتابة يتطلّبُ قراءة تحدوها الرغبة في معرفة الكيفية التي يعملُ بها الناقل على الغاء صوته ليفسحَ المجال لصوت المؤلف المنقول عنه. حينئذٍ يكون القارئ على علم بأنّه أمام كلام لا يصدر عن المؤلف المنقول عنه وأنما عن آخر يسعى لأنّ يذوبَ في لغة ليست لغته. هناك غشٌّ وتزييف، بيدَ أنّ قواعد اللعبة وأهمها الحرص على الالتباس واتقانه، مراعاة بوضوح<sup>(٥)</sup>)). وقد يصلُ الاهتمام بالمؤلف في الثقافة العربية الى اعتبار<sup>(٦)</sup> (تراتب النصوص كان في الوقت ذاته تراتب مؤلفين)). ويتعدى قانون القصد المواضعة بمفهومها البنائي ليضمّ الى اهتماماته - المتلقي - بوصفه ركناً اساسياً في عملية التحوّل اللساني<sup>(٧)</sup> (وبذلك يكتسبُ قانون القصد بعده التواصل الاوفى بما أنّه يُصبحُ معياراً أولياً في استقامة جهاز التخاطب بمختلف اركانه<sup>(٨)</sup>). ولا سيّما أنّ القاضي عبد الجبار اكّـد<sup>(٩)</sup> (انّ المكلم لغيره إنّما يحصلُ مكلفاً له بأن يقصده بالكلام دون غيره. ويكون أمراً له متى قصده بالكلام واراد منه المأمور به<sup>(١٠)</sup>). الامر الذي حمّل الدكتور عبدالسلام المسدي على القول بأنّ القصد يصبحُ<sup>(١١)</sup> (قانوناً داخلياً في صلب المواضعة؛ يُحدّدُ اجناس الخطاب من خبرٍ أو امرٍ أو استخبار فيتحوّل

(١) المقاربة التداولية ١٩.

(٢) الكتابة والتناسخ ٨.

(٣) المصدر نفسه ١٢.

(٤) المصدر نفسه ١٢.

(٥) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٤٦.

(٦) المغني ٧٠/٧ - ٧١.



بالصياغة اللسانية من الوظيفة الابلاغية الى الوظيفة الاقتضائية كما في الامر والنهي والطلب<sup>(١)</sup>. وبما ان قصد المتكلم لا يُعلم باضطرار فان النص اللغوي سيترك أثراً في بلورة تجليات قصد المتكلم، بيد ان هذا الاثر النصي لا يستطيع ان يحقق دلالة متكاملة بمعناها اللساني الواسع ما لم يستمد طاقة اخرى من استحضر ظروف المتكلم العامة. وقد عمقت فكرة النص ومن ثم القارئ في الدرس اللساني الحديث. فاذا ((كان المؤلف قد بسط سلطته على الساحة النقدية لردح من الزمن... فان هذه السلطة مالبثت ان تداعت واندثرت امام تدافع السلطات الاخرى ممثلة في سلطتي النص والقراءة))<sup>(٢)</sup>. وهو امر يصبح فيه النص بديلاً عن المتكلم الذي لم يعد سوى ناسخ حسب، ((ينسخ نصه مستمداً وجوده من المخزون اللغوي الذي يعيش في داخله مما حملته على مر السنين، وهذا المخزون الهائل من الاشارات والاقتباسات جاء من مصادر لا تحصى من الثقافات ولا يمكن استخدامه الا بمزجه وتوليفه، ولذا فان النص يُصنع من كتابات متعددة منسحبة من ثقافات متنوعة، وهو يدخل بذلك في علاقات متبادلة من الحوار والمناقشة مع سواه من النصوص))<sup>(٣)</sup>. لذلك لم يكن الحديث هاهنا حديثاً عن نص منعزل، إذ لا وجود لمثل هذا النص على وفق المنهج البنيوي. فهو يعني مجموعة نصوص متشابكة متداخلة، الامر الذي جعل جوليا كرسيفا تقول: ((ان كل نص اقتطاع وتحويل لنصوص اخرى))<sup>(٤)</sup>. واستمر الامر على هذه الشاكلة حتى جاءت مرحلة ما بعد البنيوية التي أولت القارئ اهتماماً كبيراً ادى الى موت المؤلف عند رولان بارت ليحل القارئ منتجاً للنص ذاته، في حين ظل المؤلف أو المتكلم المسيطر الوحيد على اركان الخطاب الاعتزالي. ولكي نتمكن من معرفة مقاصد المتكلم (الانسان) لابد ان ننطلق من النص نفسه ولكن من دون ان نهمل ظروف المتكلم. لاجل هذا

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٤٦.

(٢) عالم الفكر ١١٥ - العدد الثالث ١٩٩٧، علاقة النص بصاحبه - دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية - الدكتور قاسم المومني.

(٣) الخطيئة والتفكير ٧٢ وينظر: عالم الفكر ١١٤-١١٥ العدد الثالث ١٩٩٧.

(٤) عالم الفكر ١١٥ - العدد الثالث ١٩٩٧، علاقة النص بصاحبه - دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية - الدكتور قاسم المومني، وينظر: مدخل لجامع النص ٩٠.



يقول القاضي عبد الجبار ((إنَّ الكلام في الشاهد يكون اشارة لما يريد المتكلم إذا لم يُعلم مراده باضطرار، ويكون اشارة للامر المراد، وقد علمنا أنَّ كونه اشارة في القوة والضعف، يختلف بحسب علمنا واعتقادنا، في حال المتكلم))<sup>(١)</sup>.

وقد كان اهتمام المعتزلة بالمتكلم تجنُّباً لمعنى الآيات المتشابهات في القرآن الكريم إذا ما فُسِّرت على ظاهرها. لذلك يُصبح الاستناد الى قصد المتكلم في تأويل هذه الايات أمراً تمليه العقيدة الاعتزالية، ليقود بالضرورة إلى هيمنة القصد الالهي القبلي على النص القرآني. ولكي يلتزم المعتزلة بقانون القصد المتعلق بالمتكلم مباشرة لم يطلقوا العنان للنص اللغوي (الانساني) في استكشاف المقاصد وذلك من خلال تعليق النص اللغوي بظروف المتكلم، وهو امر يكشف ميل المعتزلة لاعطاء النص اللغوي (الانساني) اهمية بوصفه منطلقاً الى معرفة المقاصد ولكن يجب ان يكون مقيداً بظروف المتكلم ليهيمن المتكلم من جديد على الحدث اللساني، الامر الذي يؤكد نسقية المنظومة المعرفية الاعتزالية.

وبسبب اهتمام المعتزلة المتزايد بالمتكلم يذهب بنا الظن الى أنَّ المتكلم عندهم يحتل موقع العلامة اللسانية ليصبح نفسه علامة. وهو امر اكدته التداولية ((التي من شأنها ان تضع الشروط التي تتوفر في المعبرين حتى يصحَّ ان يكون حامل العلامة علامة))<sup>(٢)</sup> وبين موريس علاقة المتكلم بالمنهج التداولي إذ يقول: ((إذا كنّا نحيل في بحث ما مباشرة على المتكلم او على مستعمل اللغة، متى تكلم بتحديدات اكثر عمومية. فاننا نعتبر هذا البحث صادراً عن التداولية))<sup>(٣)</sup>. ولا سيما أنَّ علم التخاطب عند موريس يهتم بدراسة ((علاقة العلامات بمفسيها))<sup>(٤)</sup>.

الا يكفينا تعريف موريس هذا لكي نقول أنَّ اهتمام المعتزلة بالمتكلم وبظروفه معرفة احواله يتيح لنا تحذير المفهومات التداولية المعاصرة الى امتداد اعتزالي على الرغم من الاختلاف الكبير بين مرجعية المنهج التداولي ومرجعية التفكير الاعتزالي، إذ إنَّ الاخير كان عقيدياً في عامة توجهاته في حين يُعدُّ

(١) المغني ٣٥٠/٥.

(٢) تيارات في السيمياء ٨٢.

(٣) المقاربة التداولية ٣٤.

(٤) وصف اللغة العربية دلاليًا ٧٥.



المنهج التداولي منهجاً لسانياً في المقام الاول، إذ يُعنى بالانجاز اللغوي الذي تتضافر في تهيئته مستويات اللغة الاخرى ليُصبح متمماً رئيساً لانجاز العمل اللغوي بكليته ((ولكي تقترب جملة ما من ملفوظ ما، عليها ان تستجيب لبعض الشروط النحوية والدلالية بالاضافة الى انتاجها الذي عليه ان يلبى بعض الشروط التداولية كانتاجها من طرف كائن واع، له موقف اقتراحي))<sup>(١)</sup>. لقد استولت التداولية على كل طاقات المستويات اللغوية الاخرى، بمعنى ان اللغة تتألف من مجموعة مستويات اساسية تتمثل في المستوى الصوتي phonology، والمستوى الصرفي morphology، والمستوى النحوي syntax، والمستوى الدلالي semantics، والمستوى التداولي pragmatics. واذا ما دققنا النظر من ناحية عملية بهذه المستويات نصل الى نتيجة مفادها ان كل مستوى من هذه المستويات يوفر الاسباب اللازمة لعمل المستوى الآخر، إذ ان المستوى الصوتي يُعدّ مستوى رئيساً في هذه النسقية إذا ما تعلّق الامر بتحقيق الوحدات الصوتية بوصفها وحدات تخضع لاحقاً لعمل المستوى النحوي الذي ينظر الى اشكال هذه الوحدات ومن ثمّ كيفية تنظيم العلاقات الرابطة بين هذه الوحدات، الامر الذي يسهّل عمل المستوى الدلالي الذي يتعامل مع وحدات متحققة تستند الى علاقات نحوية معروفة. لذلك يتركز عمل المستوى الدلالي في النظر الى علاقة هذه الوحدات بعضها مع بعضها الاخر من اجل الانتهاء الى دلالة معينة، إذ ان النظر الى الوحدات اللغوية بوصفها اشكالات حسب يصبح امراً قاصراً في نظر المستوى الدلالي الذي يهتم بالدلالة اولاً معتمداً على منجزات المستوى الصوتي والمستوى النحوي\*. لاجل هذا نقول ان التداولية pragmatics تعتمد منجزات كل هذه المستويات لتنظر الى علاقة الكلّي المنجز بالتكلم وما يحيط به من ظروف<sup>(٢)</sup> ((لأن معاني الكلمات قد تتغير اثناء تغير الوضعية الاجتماعية والنفسية للفرد المتكلم))<sup>(٣)</sup>. ولكل ما تقدّم لانريد ان

(١) المقاربة التداولية ٤٣.

\* ينظر : علم الدلالة - احمد مختار عمر ١٣.

(٢) ينظر: مداخل اللغة ٢-١، ٣٣، ٣٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٦.



يُفهم من عملية التفتيش عن مقارنة تداولية في التفكير اللغوي الاعتزالي على أنها عملية يراد منها تحقيق ما يسمى بالعمل الاسقاطي للحديث على القديم او العكس، إنما هدفنا الوصول الى جملة من الافكار والاحكام اللغوية الاعتزالية التي تعد متطورة في دقتها إذا ما قيس الامر بالاحكام اللسانية الحديثة التي عمقت هذه الافكار على نحو لا يتيح لنا القول بالتشديد على سبق المعتزلة في هذه الفكرة او تلك. لذلك يهتم العمل برمته بتجذير الافكار ومن ثم الكشف عن عبقریات تستحق الوقوف عندها ولا سيما ان المعتزلة اعتمدوا التأويل منهجاً رئيساً في عملية التحليل والتفسير مستنديين في ذلك الى قانون القصد. إذ إن ((تأويل اي نص، إنما يعزى (وبشكل اساسي) الى عوامل تداولية))<sup>(١)</sup>. فنستطيع بسبب من ذلك ان نقول ان التأويل يتعامل مع اللغة بوصفها شيئاً متحققاً على مستوى الخطاب المسموع أو المكتوب، علينا ان نفهم كذلك أنه يتعلق بالنص المسموع إذا ما تدانت اهمية المكتوب ازاء المسموع، لأن ((مهمة التأويل كانت أولاً، وخاصة فهم النصوص، وكان شلير ماخر (Scheir Macher) اول من قلل من اهمية التدوين بالنسبة الى المسألة التأويلية: اذ كان في الواقع، يعتبر ان مسألة الفهم تطرح على السواء، على صعيد الخطاب الشفهي، لابل انها تجدد هاهنا لتحقيقها الفعلي))<sup>(٢)</sup>. لذلك استدعت اقامة علاقة بين العلامات ومؤوليتها نظرية افعال اللغة لتقوم بواجبها في كونها ((دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤوليتها. ويتعلق الامر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل، واي فعل ينجزون، باستعمالهم لبعض العلامات. وبمعنى آخر لا توجد، تداولية مباشرة اكثر من هاته الدراسة. ومع هذا تشاء سخرية التاريخ الا يستعمل (اوستن) و(سيرل) تسمية التداولية لصالحهما))<sup>(٣)</sup>. ولا سيما ان اوستن يرى في استكمال او انجاز بعض انماط الافعال - الوحدة الدنيا للتواصل الانساني مستبعداً بذلك الجملة او أي تعبيراً آخر من كونها تمثل الوحدة الصغرى للتواصل.

(١) الفارسي الحكاية ١٦.

(٢) العرب والفكر العالمي ٢٦ العدد الثالث ١٩٨٨ - اللغة كوسط للتجربة التأويلية - هانس جورج كادامير.

(٣) المقاربة التداولية ٦٠.



وهذا يعني أنّ أوستن وسيرل لم يستعملوا منهج التداولية في كونه منهجاً قليلاً لهما، أي أنّ أعمالهما هي التي دلت على تداوليتهما. لذلك يمكن أن نقول أنّ سخرية التاريخ لم تبدأ مع أوستن وسيرل، إنما بدأت مع المعتزلة، إذ يتلمس الباحث أنّ التداولية تتفشى في أعمالهم على نحو يثير الدهشة، ولا سيما أنّ من بين أبرز اهتمامات أولئك المعتزلة - وهم يخوضون في تحليلاتهم اللغوية - المتكلم أو بالتحديد قصد المتكلم وهويته والظروف المحيطة به.

ولابد من التذكير بأنّ المعتزلة تعاملوا مع اللغة المسموعة لانهم رفضوا وجود لغة مخزونة (الكلام النفسي)<sup>(١)</sup>. وهو أمر يقود إلى تحقق المعنى في الخطاب المسموع المستند إلى المتكلم وقصده، وكان قانون القصد قد أصبح المحور الرئيس في الحدث اللساني عندهم. وقد نجد صدى هذا التفكير يتحقق في الاتجاه الوظيفي الذي ((لا يفصل المعنى عن تركيب الجملة - بمعنى أنّ المتكلم لا ينطق بالجملة عارية ثمّ يكسيها ثوب المعنى في مرحلة تالية (كما يرى التحويليون). ولكن ينشأ في الظرف المناسب وفي لحظة الخلق اللغوي، أي في لحظة تفاعل المرء مع الحدث - يقول هاليدي: (أنّ السياق جزء من التخطيط الكلي... ليس هناك انفصال بين ماذا نقول وكيف نقول، اللغة إنّما تكون لغة عن طريق الاستعمال في سياق الحال. وكل ما فيها مرتبط بالسياق))<sup>(٢)</sup>. وإذا كان سياق الحال يهتم بالمتكلم وحاله فقد أولى المعتزلة المتكلم اهتماماً لا نظير له، ولا سيما أنهم ينظرون إلى اللغة من خلال المنجز من الكلام، بمعنى أنّ الملفوظ لا ينفصل عن محيطه ومتكلمه، الأمر الذي يشير بوضوح إلى اهتمام المعتزلة بظروف التلفظ دون الاهتمام إلى البنية الدلالية للفظ، وهو أمر دعت إليه التداولية التي ((تعلي من شأن ظروف التلفظ دون بنية اللفظ الدلالية))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مبحث الكلام النفسي - ويتحقق هذا التصور في اللغة ليس لها ((الآ ما تعبره و ما يمكن أن تعبره فهي في الواقع وفي الممكن، أي هي ظاهرة واقعية فعلية تتحقق في الواقع... يمكن التقاطها بواسطة المعبر ذاته)) (فلسفة اللغة ١٧٥).

(٢) عالم الفكر ٨٤ العدد الثالث ١٩٨٩ - الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة - يحيى احمد.

(٣) القارئ في الحكاية ٥٤.



# الفصل الثاني

## حقيقة الكلام

توطئة

المبحث الاول: حقيقة الكلام

١. الكلام والمحل
٢. الكلام بوصفه جنسا صوتيا
٣. الكلام والحركة
٤. المعتزلة والاستدلال
٥. علاقة الكلام بالاشارة والكتابة

المبحث الثاني: الكلام النفسي

المبحث الثالث: الحكاية والمحكي



(١) ينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ٤٥-٤٦.



قبل الى انّ ذلك قد يمثّل خطوة متقدمة في التفكير الدلالي. انّ جوهرية الكلام في النظرية الدلالية الاعتزالية قادت الى الاتيان بمفهوم التحول الدلالي.

انّ اهم ماجاء به المعتزلة في هذا الصدد نظرتهم اليه-اي التحول الدلالي-على أنّه ليس شيئاً طارئاً على الكلام بل هو جزء من كينونته، إذ إنّ المجازة والاستعارة يرجعان الى ذات الكلام، أنّه صفة الكلام التي سيشير اليها المعتزلة تحت عنوان الاتساع، يقول القاضي عبد الجبار ((انّ حاجة العقلاء لما دعت الى الانباء عمّا في النفس لما فيه النفع ودفع الضرر وعلموا انّ ذلك وان صحّ بالمواضعة على الحركات وغيرها فلا يتسع ذلك اتساع الكلام، اقتضى ذلك المواضعة على الكلام الذي عند التأمل نعرف أنّه اشد اتساعاً من كل ما تصحّ فيه المواضعة))<sup>(١)</sup>. ويعلّق الدكتور، نصر حامد ابو زيد على ذلك بأنّ الكلام يحقق وظيفة الانباء بحكم اتساعه ولا تحققها العلامات الاخرى بحكم ضيقها، وهكذا فإنّ ((العلامات اللغوية في حالة افرادها لا ترتبط بمدلولاتها الا ارتباط مواضعة واصطلاح... انّ التركيب اللغوي لا ينيء عن مدلوله بمجرد المواضعة بل لابدّ من اعتبار قصد المتكلم))<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني انّ جزءاً مهماً من التحول الدلالي مسؤول عنه القصد لا التجاور حسب، وفي الحق انّ الفكرة التي يشير اليها الدكتور نصر حامد ابو زيد كان قد فطن اليها واحد من تلاميذ القاضي عبد الجبار هو الشريف الرضي بقوله: ((والواحد منا في الاكثر إنّما يستعير اغلاق الكلام ويعدل عن الحقائق الى المجازات لانّ طرق القول ربّما ضاق بعضها فنخالف... وربما استعصى بعضها على فكره فعدل الى المطاوعة))<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني ٢٠٢/١٦.

(٢) اشكاليات القراءة وآليات التأويل ٨٨.

(٣) تلخيص البيان ٣٢٦.





وعلى هذا فإن من المهم جداً أن نوضح حقيقة الكلام عند المعتزلة بوصف ذلك المنطلق هو الأكثر دقة في فهم مسألة المعنى ولاسيما أننا أمام إشكالية كبرى في التفكير العقيدي الاعتزالي، أعني بذلك الموقف من جنس الكلام الإلهي.



## المبحث الاول- حقيقة الكلام

من الضرورة إذن أن نعنى ببيان المقصود بمصطلح (الكلام) عند المعتزلة، إذ هو مصطلح كثير التداول عندهم. أهو الكلام الانساني أم الكلام الالهي؟ أم أن هذا المصطلح عندهم يشملهما كليهما؟ من الواضح أن المعتزلة يربطون انفسهم في الاجابة عن هذه المسألة بقضية رئيسة صارت عندهم من تلك الاسس التي تقوم عليها عقيدتهم، تلك هي قضية ((خلق القرآن)) إذ إن الكلام الالهي (النص القرآني) هو نفسه المسموع والملفوظ المتحقق في الكلام الانساني، بمعنى أنه هو هذا الكلام الظاهر إذ لا وجود لكلام خفي آخر، فلا يتعدى كونه اصواتاً مقطّعة أو حروفاً منظومة تؤدي غرضها التشريعي الذي تتم به الفائدة. فلا تخرج الاحكام اللغوية الاعتزالية المتعلقة بالكلام الانساني بسبب من ذلك عن المنحى الفكري عند تحليلهم الكلام الالهي. ولذلك نجد انهم رفضوا أن يكون الكلام ((الانسائي)) عبارة عن حروف تخرج من مخرج مخصوص أو انها قرع في الهواء وانما كان ذلك اعتماداً على ما ذهبوا اليه من تفسير متصل بالكلام ((الالهي)) الذي يفترض اول ما يفترض أن الله سبحانه قادر على أن يوجد الكلام في محل لا مخرج له. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان النظر العقلي قادهم الى أن يقولوا بوجوب اخراج آلة الكلام من حدّه الذي يتعلق اساساً بسبب وجوده ووجه ذلك.

واذا كان لنا أن نحيط بالحقيقة الكلامية وحدودها فلا بدّ لنا من أن نجيب عن جملة من الاسئلة التي تتصل اتصالاً مباشراً بهذا الموضوع، مفترضين أن هذه الاسئلة وعلى نحو ما الاجابة عنها لا تتعدى حدود المعتزلة وما يحيط بهم فنقول: أيعني الكلام تلك الحركات المخصوصة؟ أم هو قرع في الهواء؟ أهو حروف خارجة من مخرج مخصوص أم هو اصوات مقطّعة؟ أهو حروف دون الاصوات أم هو اصوات دون الحروف أم هو مزيج منهما كليهما؟ كل هذه الاسئلة كانت محور نقاش بين المعتزلة انفسهم وكانت إلى جانب ذلك خلافات قد أسست على اجتهادات شخصية قائمة بين شيوخ



المعتزلة أنفسهم. بيد أن البحث سيحصرُ جلَّ جهده في مقاله القاضي عبد الجبار، إذ يزعم البحث أنه كان في هذا الشأن جامعاً لأقوال شيوخه، ذاكرةً لآراء فرقة من سبقه منهم، بل نكاد نزعم أن تراث المعتزلة في جلِّه لم يصل إلينا إلا عن طريقه محمداً في جملة من مؤلفاته، إذ إنَّ قسماً كبيراً من مؤلفاته قد فقد أيضاً، بيد أن هذا الأمر لا يقف حائلاً أمام البحث في تقصي الأفكار الاعتزالية أينما وجدت.

في عودٍ إلى ما بدأ به البحث في محاولة معرفة الحقيقة الكلامية الاعتزالية نحاول على نحو ما أن نقف على أهم الآراء الاعتزالية في هذا الشأن. ولكل تلك الأسباب المتقدمة نحيلُ الأمر إلى القاضي عبد الجبار ليحيبَ عن كثير من تلك الأسئلة التي افترضَ هو أن سائلاً ما قد وضعها ليردَّ عليها كعادته - بطريقة عقلية استدلالية، وليس من مانع أن نبدأ بما نقله القاضي عن شيخه أبي علي الجبائي الذي يرى أن في الكلام حاجة للحركة<sup>(١)</sup>. بيد أن القاضي يرى خلاف ذلك إذ يقول: ((إنَّ الكلام ليس بحركة، لأنَّه مدرك مسموع. ويستحيل ذلك في الحركات فيما قلته، بل يجب كونها متضادة. والحروف تتضاد عند شيوخنا على خلاف تضاد الحركات. وكل ذلك يُبطل القول بأنَّ الكلام حركات مخصوصة. وهذا يبطل قول مَنْ حدَّ الكلام بأنَّه حركات تفرغُ الهواء وتحصلُ في الجو مع تقطيع الهواء فتسمع كلاماً، وذلك قد دللنا على مفارقة الكلام للحركات في الحسن))<sup>(٢)</sup>. ثم يؤكد القاضي أن الكلام قد يكون في اللسان من دون أن يقرعَ الهواء ((وقد يصحُّ عندنا وجود الكلام في لسان الإنسان، وإن لم يوصف ذلك بأنَّه قرع في الهواء أو تقطيع له))<sup>(٣)</sup>. ولا بد لنا أن نورد نصاً آخر للقاضي فيه اجابة واضحة عن أغلب الأسئلة السابقة، فهو يقول: ((ولا يجوز أن يُحدَّ الكلام بأنَّه الحروف الخارجة من مخرج مخصوص، لأنَّ الخروج والتحريك يستحيل على الكلام في الحقيقة، فكيف يجوز أن يُحدَّ به. وبعد، فالقديم - تعالى ذكره - لو فعلَ الكلام في جسم ليس بذي مخرج

(١) ينظر: المغني ١٢/٧.

(٢) المصدر نفسه ١٢/٧.

(٣) المصدر نفسه ١٢.



لصح<sup>\*</sup>، وكان كلاماً في الحقيقة، فلا يصح<sup>\*</sup> إذن ما قاله، وكيف ندخل آلة الكلام في حدّ الكلام مع العلم بأنّ الشيء لا يجوز أن يُحدّ إلا بما يبين به من الصفات الراجعة إليه، دون ما يرجع الى سببه ووجه وجوده<sup>(١)</sup>.

يُخرج القاضي -اذن- الكلام من كونه حروفاً تخرج من مخرج مخصوص، لأنّ الله قد يوجد الكلام في جسم ليس له مخرج، كما أنّه يرفض أن يكون الكلام قرعاً في الهواء. وهو امر يؤكد أنّ آلة الكلام ومخارج الحروف والحركات ليست سوى صفات هي في حقيقة امرها خارجة عن كينونة الكلام وماهيته، لأنّ الكلام يتعلّق بما يسميه القاضي الاعتماد شرط المصاكة، وهو امر يخرج الحركة بوصفها سبباً في توليد الصوت الموصوف بأنّه عرض حال في اللسان بوصف الاخير جوهرأ.

وقد علّق الدكتور نصر حامد ابو زيد على هذه الصفة الصوتية من خلال رؤيته للتعريف الاعتزالي للكلام لاسيما تعريف القاضي: بأنّه ما حصل فيه نظام مخصوص من الحروف المنظومة حصل في حرفين او حروف، وهذا ((يربط اللغة بالدلالة الصوتية ويقصرها عليها، وهو من ناحية اخرى تعريف يتطابق مع تعريف ابن جني للغة بانها اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم، ولذلك لم يأل المعتزلة جهداً في نفي صفة الكلام عن الله بوصفها صفة ذاتية هي عين ذاته كما ذهب الاشاعرة، بل ذهبوا الى أنها صفة من صفات الفعل. ووصف الله بأنّه متكلم معناها عند المعتزلة أنّه يخلق كلاماً في شجرة يسمعه النبي، ولذلك ذهبوا الى أنّ القرآن مخلوق غير قديم<sup>(٢)</sup>).

انّ ما قاله الدكتور نصر حامد ابو زيد من أنّ التصوّر الاعتزالي للكلام -بوصفه جنساً صوتياً- يتجلّى فيما قرره ابن جني في أنّ اللغة عبارة عن اصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. اجد أنّ فارقاً منهجياً كبيراً بين التصوّر الاعتزالي للكلام وبين تصوّر ابن جني له. إذ إنّ ابن جني كان يهدف

\* وهو أمر اكّده الامام علي (ع) من قبل -وهو يصف الذات الالهية. إذ قال ((...يخبر لا بلسان ولهوات... إنّما كلامه سبحانه فعل منه انشاء ومثله)) (شرح نهج البلاغة ٨٢/١٣).

(١) المغني ١٢/٧

(٢) مدخل الى السيميو طيقا ٩٢.



الى تقصي الغرض من الكلام الذي يظهر على شكل اصوات-من دون ان يلتفت الى طبيعة الكينونة الصوتية- في حين يبحث المعتزلة عن تصور داخلي لحقيقة الكلام او تقصي الماهية الكلامية. أتتحقق في الاصوات؟ ثم ماهي الطبيعة المكونة لهذه الاصوات؟ ومن ثم البحث عن كيفية تحقق هذه الماهية او الكينونة الكلامية. الأمر الذي دفع التفكير الاعتزالي ليصبح تفكيراً عميقاً يهدف الى سير اغوار البناء الداخلي للكلام مما يجعل احالة التفكير الاعتزالي بهذا الشأن- الى ما قاله ابن جني- امراً غير دقيق، لاسيما ان الاخير كان يتحدث عن نظرة فوقيّة تتعلق بوظيفة الكلام. لاجل هذا فان المطابقة التي تحدث عنها الدكتور نصر حامد ابو زيد بين ما قاله المعتزلة وبين ما قرره ابن جني تصبح مسألة تحتاج الى اعادة نظر. وعلى اية حال فان ما قرره المعتزلة يدفع بنا دفعاً الى أن نضع اليد على الحدود الفاصلة بين ما يدخل تحت حدّ الكلام لمعرفة ماهيته وجنسه ومادته، وبين ما ينضوي تحت ما يمكن تسميته بالاسباب التي تنتج الكلام او ما يسميه القاضي بـ((آلة الكلام)). لذلك يجب ان نبدأ بمعرفة طبيعة المادة التي تشكّل الكلام بوصفه جنساً مستقلاً ذا خصائص مستقلة ايضاً. على ان شيوخ المعتزلة لم يتفقوا جميعاً على تأليف حدّ موحد للكلام الالهي ولاسيما ان ابا علي الجبائي يخرج الكلام من دائرة الصوت ليدخله تحت مفهوم الحروف.

وقد امتدّ الخلاف ليصل الى أولئك الذين اتفقوا على الطبيعة الصوتية للكلام. وقد تجلّى هذا الخلاف في الحركات وفي المحل وفي الاسباب التي كونت الكلام بوصفه صوتاً مدركاً. ولايفوتنا ان نؤكد فكرة((الجوهر الفرد)) التي تتصف باهمية عالية في تحديد طبيعة الكلام وفي الحكم على انه عرضي محل وجوباً في الجوهر. كما ان تأليف الكلام كان قد أسس على هدي من مفهوم التجاور في الجواهر الفردة ثم اقضاء صفة التأليف- بمفهومها اللغوي- من الكلام اعتماداً على فكرة أن العرض لا يدخله عرض آخر- ولاسيما ان التأليف في المفهوم الاعتزالي هو عرض ايضاً. وهي مسألة سنعرض لها بعد حين، وذكرها هاهنا إنما كان للاحاطة العامة بالأسس التي استند اليها التفكير الاعتزالي- التي سوف لفصل الكلام فيها ان شاء الله. مبتدئين بدس للقاضي يوضع فيه طبيعة الكلام عند المعتزلة



على نحو عام، يقول: ((والذي يذهبُ اليه شيوخنا: أنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ من جنس الكلام المعقول في الشاهد، وهو حروف منظومة واصوات مقطّعة - وهو عرضٌ يخلقه الله سبحانه في الاجسام على وجه يسمع، ويُفهم معناه، ويؤدي الملك ذلك الى الانبياء - عليهم السلام - بحسب ما يأمر به عزَّ وجلَّ ويعلمه صلاحاً، ويشتمل على الامر والنهي والخير وسائر الاقسام، ككلام العباد. ولا يصح عندهم اثبات كلام قديم مخالف لكلامنا، كما لا يصح اثبات حركة قديمة. ولا يصح اثبات كلام محدث مخالف لهذا المعقول ايضاً، على ما يقوله بعضهم من أنَّ الكلام قائمٌ بنفسه))<sup>(١)</sup>. من هنا لابدّ من الاشارة الى أنَّ المعتزلة اتخذوا من اللغة وسيلةً لترسيخ عقيدتهم الاعتزالية التي تؤكد حدوث القرآن بوصفه كلاماً معقولاً لا يختلف عن جنس الكلام الانساني.

-علينا- إذن- ان ننعّم النظر مدققين في الاسس العامة التي انبنى عليها الحكم اللغوي الاعتزالي، بوصفه الاطار العام الجامع للفرق الاعتزالية. ولذلك يمكن ان نحدّد المعالم العامة التي تميّز المعتزلة من سواهم من خلال اقوال القاضي عبد الجبار نفسها إذ يؤكد ان الكلام الالهي المتمثل في ((النص القرآني الشريف)) لا يختلف عن جنس الكلام المعقول في الشاهد. مما يؤصل قولنا في بداية البحث من أنَّ المعتزلة لا يرون في الكلام الالهي ايّ اختلافٍ عن الكلام البشري ومن ثمَّ فإنَّ الاحكام التي ترد عن المعتزلة في الحكم على الكلام الالهي انما تمثل الاحكام نفسها التي تتعلق بالكلام البشري، مضيفاً صفة المعقول للكلام البشري ليقصي من هذا التحديد كلّ ما يتصل بما يمكن ان نسميه النظم الحروفي الذي يصدر عن الطيور - مثلاً - ثم يؤكد القاضي قوله بمشابهة الكلام الالهي لكلام العباد إذ يقول واصفاً الكلام الالهي: ((ويشتمل على الامر والنهي والخير وسائر الاقسام، ككلام العباد))<sup>(٢)</sup>. ثم يردف قائلاً: ((ولا يصحُّ اثبات كلام محدث مخالف لهذا المعقول

\* ومن الجدير بالذكر انَّ الامام علي (ع) كان قد اكّد - قبل المعتزلة - حدوث الكلام الالهي بقوله: ((وانما كلامه سبحانه فعلٌ منه انشاءً ومثله، لم يكن من قبل ذلك كائناً، ولو كان قديماً لكان الهاً ثانياً)) شرح نهج البلاغة ٨٢/١٣.

(١) المغني ٤/٧.

(٢) المصدر نفسه ٤/٧.



ايضاً<sup>(١)</sup>. انّ ما نريد ان نخلص اليه من خلال هذا التقويم الذي انبنى على نص واضح للقاضي عبد الجبار هو تأكيد القول بأنّ الاحكام الاعتزالية على الكلام الالهي انما تعني الاحكام المتعلقة بالكلام البشري نفسها. ومن ثمّ يمكن ان نحدّد طبيعة الكلام البشري- في ضوء الحكم الاعتزالي- بانه حروف منظومة أو اصوات مقطّعة.

بيد اننا سنجد التعريف الذي نقله لنا القاضي بوصفه تحقيقاً يقترب من ان يكون شاملاً لآراء المعتزلة في هذا الشأن، تعريفاً لا يستقيم في نظر القاضي عبد الجبار الذي ذهب الى ان المختار<sup>(٢)</sup> (في حدّ الكلام: انه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة، حصل في حرفين أو حروف. فما اختصّ بذلك وجب كونه كلاماً، وما فارقه لم يجب كونه كلاماً)<sup>(٣)</sup>.

ثمّة اتفاق- إذن- يجمع المعتزلة في الحكم على الكلام الالهي في انه لا فرق بينه وبين الكلام البشري المعقول، ويبدو انّ صفة ((المعقول)) كما بينها القاضي عبد الجبار تؤكد تعلق الكلام بالانسان العاقل مما يبعد من ذلك كلام الطير الذي قد يكون منظوماً من حرفين أو حروف ((إلاّ إذا وقع ممن يفيد أو يصحّ ان يفيد، فلذلك لا يوصف منطق الطير كلاماً، وان كان قد يكون حرفين أو حروفاً منظومة))<sup>(٤)</sup>. واجد انه من المهم ان نستطلع آراء عدد من المعتزلة فيما يتعلق بالنص القرآني الكريم.

اشار الجاحظ الى ما يلفت الانتباه ولا سيما انّ المعتزلة يقفون صفّاً واحداً لدعم فكرة خلق القرآن الكريم بوصفه عرضاً قد يكون اصواتاً أو حروفاً- بيد انّ المثير يتجلى في رأي معمر بن عباد السلمي، وابي كلفة، وعبد الحميد، وثمامة بن اشرس، إذ ((انّ افعال الطبيعة مخلوقة على المجاز دون الحقيقة))<sup>(٥)</sup>. وهذا يدفع هؤلاء الى القول: ((انّ القرآن ليس بمخلوق الا على المجاز))<sup>(٥)</sup>. وعلى هذا

(١) المغني ٤/٧.

(٢) المصدر نفسه ٧/٦.

(٣) المصدر نفسه ٧/٦.

(٤) رسائل الجاحظ ٢٨٨/٣.

(٥) المصدر نفسه ٢٨٩.



يبين الجاحظ أنَّ هؤلاء زعموا ((أنَّ القرآن هو الجسم دون الصوت والتقطيع، والنظم والتأليف، وأنَّه ليس بصوتٍ ولا تقطيع ولا تأليف، إذ كان الصوت عندهم لا يخترع كاختراع الاجسام المصورة، ولا يحتمل التقطيع كاحتمال الاجرام المتجسدة، والصوت عرضٌ لا يحدث من جوهر الآ بدخول جوهر آخر عليه، ومحال أن يحدث الآ وهناك جسمان قد صكَّ احدهما صاحبه، ولا بدَّ من مكانين: مكان زال عنه، ومكان آل اليه - ولا بدَّ من هواءٍ بين المصطكَّين. والجسم قد يحدث وحده ولا شيء غيره، والصوت على خلاف ذلك... والصوت لا يكون الآ عن علةٍ موجبة، ولا يكون الآ تولداً ونتيجة، ولا يحدث الآ من جرمين، كاصطكاك الحجرين، وكقرع اللسان باطن الاسنان، والآ من هواءٍ يتضاغط، وريحٍ تحتنق، ونار تلتهب، والريح عندهم هواء تحرك، والنار عندهم ريحٌ حارَّة. وهكذا الامر عندهم))<sup>(١)</sup>. وهو امر يؤكد على نحوٍ واضح أنَّ الكلام عندهم يفعل باسباب، تلك الاسباب التي رفضها ابو هاشم والقاضي لانها تتعارض مع صفة التنزيه الالهية. وللجاحظ رأي مستقل في طبيعة القرآن الكريم بوصفه نصاً لغوياً وجسماً متحققاً كذلك، إذ يقول: ((والقرآن على غير ذلك، جسم وصوت، وذو تأليف وذو نظم، وتوقيع وتقطيع، وخلق قائم بنفسه، مستغنٍ عن غيره، ومسموع في الهواء، ومرئي في الورق، ومفصل وموصل، واجتماع وافتراق، ويحتمل الزيادة والنقصان، والفناء والبقاء، وكل ما احتملته الاجسام، ووصفت به الاجرام وكل ما كان كذلك فمخلوق في الحقيقة دون المجاز وتوسُّع اهل اللغة))<sup>(٢)</sup>. وكما اكدنا غير مرة بأنَّ القاضي ينزِعُ الى النظر العقلي الاستدلالي ليثبت رأيه في القضية التي هي موضع مناقشة، فقد اثبت أنَّ الكلام إنما هو حروف منظومة أو اصوات مقطَّعة مما يعني أنَّ الكلام عنده خاضعٌ الى ما يسمى بـ((النظام)). يمكن القول بعبارةٍ اخرى أنَّ تقطيع الاصوات أو انتظام الحروف بوصفها مرحلة تأليف لكيونة الكلام لكي يصبح كلاماً معقولاً متداولاً

(١) رسائل الجاحظ ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه ٢٩٠-٢٩١.



إنما تعني الحدوث ليصبح ((النظام)) \* مقابلاً للحدوث، إذ إنَّ الحادث يجبُ أن يتوالى تبعاً في ضوء ((نظام)) مقيد يفضي الى استعمال الكلام بوصفه وسيلةً للتفاهم تخضعُ على نحوٍ أو آخر الى نظام يتمثلُ بالحدوث إذ لا بدَّ لمن يخضعُ ((للنظام)) أن يكونَ حادثاً. فالحروف ينتظمُ بعضها مع بعضها الآخر بمفهوم المكون الزماني (الحدوث) وكذلك الحال مع الكلمات والجمل. هذا التوالي في الانتظام لا يحصلُ إلا وهو حادث، لأنَّ الذي يكون قديماً لن يكون منتظماً متوالياً لأنه يكون قد حصل دفعةً واحدة، وهو امر يقوده الى عدم الانتظام، إذ إنَّ ((زيداً)) لن تكونَ بأحسن حال من ((ديزاً)) أو ((يزداً)). ولكي يمكن أن يكون الكلام معقولاً لا بدَّ له أن يكون حادثاً ((لأنَّ كونه قديماً يمنع من اختصاصه بالوجه الذي إذا حدث كان كلاماً، ويخرجه من كونه معقولاً، ويحيل كونه مفيداً، فيجبُ إذن كونه محدثاً))<sup>(١)</sup>. لذلك تبني فائدة الكلام على مفهوم الحدوث إذ إنَّ الكلام ((يجبُ أن يكون له ترتب في الحدوث مخصوص ليفيدَ وليدل، فأننا نعلمُ أنَّ هذه الحروف إذا لم تترتب ترتيباً مخصوصاً لم يُستفدَ بها في شيء، فلهذا لو لم يُرتب قول القائل: محمد رسول الله، على الوجه الذي ذكرناه، لم يمكن أن يستفاد منه ذلك، وهذا في الشيء الواحد ممتنع، وفي القديم ايضاً ممتنع، بل لا بدَّ أن تكونَ حوادث، حتى يكون عند وجود الحرف الثاني قد عُدِمَ الاول، وان يكونَ الاول متجدد الوجود في حال إدراكنا له))<sup>(٢)</sup>.

ثمَّ لنا أن نقول: ماذا يعني المعتزلة بالحروف المنظومة والاصوات المقطعة؟ اهي عملية النظم نفسها التي فهمها اللغويون والبلاغيون؟ ام هي عملية النظم التي تجلَّت في نظرية النظم الجرجانية؟ إذا ما انعمنا النظر في نصوص المعتزلة تلك التي تتعلق بعملية نظم الحروف سنجدُ انفسنا امام تفكير عقيدي خالص ينزغُ الى أنَّ عملية النظم إن توفرت في الحروف فلا بدَّ أن تكون -إذن- حادثة مخلوقة لينتهي بنا الامر الى أنَّ القرآن الكريم محدث مخلوق ((فأما قول مَنْ قال: أنَّ الحروف يحدثُ فيها التأليف

\* النظام هنا بمعنى الترتيب.

(١) المغني ٨٥/٧.

(٢) المحيط بالتكليف ٣١٩.



فتكون كلاماً فغلط؛ لأنَّ وصفنا للحروف بأنها مؤلفة نعتي به أنَّ بعضها يتلو بعضاً في الحدوث، تشبيهاً بالجواهر التي يجاور بعضها بعضاً من غير مسافة، وهذا مقصدنا إذا وصفنا الحروف بأنها منظومة، لأنَّ الدلالة قد دلت على أنَّ الحروف عرض فلا يجوز أنَّ يحلها التأليف كالجواهر<sup>(١)</sup>. وهو أم يدفعنا إلى القول بأنَّ عملية النظم التي تلحق الحروف تؤكد علاقة الزمن بمفهوم النظم عند المعتزلة إذ إنها تعبر عن عملية تتابع متقنة في خلق الحروف وتواليها لتتكون منها الكلمات التي تنتظم هي أيضاً في جمل ومن ثمَّ في نصوص.

هذا الانتظام أو التأليف يشبه ائتلاف الجواهر الفردة بعضها مع بعضها الآخر-تجزاً في التشبيه- والآن فإنَّ التأليف لا يجوز أن يدخل الكلام على أنَّ هذا الكلام عرض. لذلك يمكن القول أنَّ مصطلح ال((النظم)) يتعلق بالجواهر الفردة حسب لأنها تشكَّلت على أنها أجزاء لا تتجزأ ومن ثمَّ فهي أجسام يصح عليها التأليف والانتظام. فإذا وصفت هذه الجواهر بأنها منظومة جاز أن يوصف ما ذكرناه من الحروف بأنه منظَّم أمَّا حينما يتعلق الأمر بالكلام سواء أكان أصواتاً أو حروفاً فإن عملية النظم ستتنصوي تحت مفهوم التتابع أو التوليد الزماني وقد نعتُ الكلام بالتأليف على سبيل المجاز تشبيهاً له بالتأليف الحاصل في الجواهر.

وإذا ما رجعنا إلى تحديد ماهية الكلام سنجد خلافاً قائماً بين أبي علي الجبائي والقاضي عبد الجبار، فقد فرَّق أبو علي بين الحروف والأصوات إذ قال: ((أنَّ الحروف غير الاصوات، وإنَّ الكلام هو الحروف))<sup>(٢)</sup>. من هنا نجد الجبائي يؤكد أنَّ الحروف هي الكلام دون الاصوات وهذا ما أشار إليه القاضي بوضوح إذ قال: ((فعلى طريقته الاقتصار في حدِّه على أنَّه الحروف أولى، لأنَّ عنده أنها الكلام دون الاصوات-ولذلك يقول في المكتوب والمحفوظ: انهما كلام، وإن لم يقارنهما

(١) المغني ٢٠٦/٧-٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه ٧/٧.



الصوت))<sup>(١)</sup> ولعلّ من الفائدة أنّ ندع مناقشة رأي الجبائي\* الى حين لتعرّف على رأي أبي هاشم الذي جمع فيه بين الحروف والاصوات وذلك في قوله: ((انّ الحرفين والحروف متى حصل فيها هذا الضرب المعقول من النظام فيجب كونها كلاماً، ولا يكون بهذه الصفات الا وهو اصوات مقطّعة))<sup>(٢)</sup>، إذ يبدو أنّ هذا التعريف للكلام بوصفه جامعاً بين الاصوات والحروف - أعني أنّ الأصوات المقطّعة تعني عنده الحروف المنظومة - وهذا ما سيأتي تفصيله بعد حين - لم يكن مغايراً لما قاله القاضي بل هذا أمر أكده القاضي بقوله: ((وأبو هاشم ربّما جمع بينهما في ذكر حقيقة الكلام على طريق الكشف والايضاح، لا لأنّه محتاج إليه))<sup>(٣)</sup>.

فيتبيّن لنا أنّ أبا هاشم إنّما جمع بين الأصوات والحروف لعمليّة كشفية خالصة ولاّ فلا فرق بين ما قاله أبو هاشم وما قاله القاضي في هذا الباب. وفي الحق أنّ هذه المسألة تتأكد لنا من خلال المنهج العلمي الذي يستعمله المعتزلة عامة وأبو هاشم والقاضي خاصة. فالعملية الكشفية التي تأكدت عند أبي هاشم - وهو يعرف الكلام - وضحتها القاضي بقوله: ((وانّما يذكر شيوخنا في ذكر حدّ الحي: أنّه الذي لا يتعذر كونه عالماً قادراً. ويجمعون بين الصفتين، لأنّ حظّ كلّ واحدة منهما حظّ الأخرى في أنّها إنّما تصح لكونه حياً، فيصح الجمع بينهما للكشف. وليس كذلك حال كون الكلام حروفاً وأصواتاً، لأنّ كونه أصواتاً قد يحصل ولا يكون كلاماً، ولا يحصل حروفاً منظومة الا وهو كلام))<sup>(٤)</sup>.

فكانّ القاضي يؤكد من خلال هذا النص استعمال العقل في الكشف عن الحقائق على نحو عام والكلام على نحو خاص، لذلك يبيّن القاضي أنّ أبا هاشم إنّما جمع بين الحروف والأصوات عند تعريفه للكلام لأسباب كشفية مما يؤكد عدم تقاطع القاضي مع أبي هاشم - على الرغم من أنّ

(١) المغني ٧/٧.

\* الجبائي إنّما هو لقب يطلق على أبي عليّ دون أبي هاشم.

(٢) المصدر نفسه ٨/٧.

(٣) المصدر نفسه ٨/٧.

(٤) المصدر نفسه ٨/٧.



القاضي لا يؤيد الجمع بينهما حتى في حالة الكشف، لأنّ الأصوات عنده ليست سوى أعراض زائلة، وإنّ الحروف المنظومة يجب أن تكون كلاماً وبالمقابل فإنّه قد يحصل أصواتاً ولا يكون كلاماً<sup>(١)</sup>. يخلص القاضي -إذن- إلى أنّ كلاماً من الأصوات والحروف ليست سوى أعراض حسب، فعندما نقول إنّ الكلام هو حروف منظومة على وجه مخصوص لا يجوز أن نضيف عليها عرضاً آخر ((لأنّ ذلك يستحيل على الأعراض على ما سبق بيانه))<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤكد عرضيّة الحروف ولأنّ الحروف المنظومة أصوات مقطّعة عند القاضي -وهذه الأخيرة هي عرض أيضاً فلا بدّ- إذن- أن تكون الحروف أعراضاً أيضاً.

إنّ الاعتبارية التي تحكم العلاقة بين اللفظ/المعنى أو الاسم/المسمى لم تكن نتاجاً عرضياً في التفكير الاعتزالي -ابتداءً من المواضع الأولى للغة- إذ إنّ مرجعيّة التفكير الاعتزالي كانت قد اكّدت الانفصال البنائي في التكوين الشئني بمعنى أنّ التفكير الاعتزالي المؤسس على فكرة الجوهر الفرد -الذي يفسر بناء الأشياء على وفق مفهوم التجاور سيقود بالضرورة إلى أن تبقى فكرة الانفصال مستمرة على مستويات أخرى من مثل اللفظ/المعنى أو الأسماء/المسميات ولا سيما أنّ ثمة مبدئين على نحو ما يقول الجابري ((يحكمان الرؤية البيانية)) (العالمية) للعالم،... مبدأ الانفصال ومبدأ التجويز. والمبدأان متكاملان وتكرسهما على نطاق واسع نظرية الجوهر الفرد وتنص هذه النظرية، كما رأينا على أنّ العلاقة بين الجواهر الفردة التي تتألف منها الأجسام والأفعال والأحاساسات وكل شيء في هذا العالم هي علاقة تقوم على مجرد التجاور وليس على الاحتكاك ولا على التداخل، والنتيجة هي أنّ هذه العلاقة هي علاقة اقتران وحسب وليس علاقة تأثير. وواضح أنّ مثل هذا التصور لا يدع مجالاً لفكرة القانون أو السببية))<sup>(٣)</sup>. مما يؤكد أنّ العلاقة القائمة بين الألفاظ/المعاني إنّما تتأسس على فكرة

(١) ينظر: المغني ٨/٧.

(٢) المصدر نفسه ٨/٧.

(٣) بنية العقل العربي ٢٣٩.



الاعتباطية التي تحكمها المواضعة المقرونة بالقصدية والاشارة لتوفر علاقات خارجيّة مبتعدة عما يسمى بالسببية، إذ ((إنّ الجواهر الفردة متماثلة كلّها من جميع الوجوه فلا يمكن أن يكون بعضها مؤثراً في بعض، لأنّ التأثير، والتأثر لا يكون إلاّ بين مختلفات، إذ يجب أن يكون في المؤثر من القوة، أو مما يوجب التأثير، أكثر مما في المتأثر وهذا لا يصح بالنسبة للجواهر الفردة لأنها عندهم متساوية متماثلة لا اختلاف بينها ولا تفاوت ... فالجواهر الفردة التي يتألف منها الجسم تبقى منفصلة مستقلة، لأنّ اجتماعها، كما قلنا، لا يكون بالتداخل بل بالتجاور، وهذا مما لا يترك مجالاً للسببية... والجواهر الفردة عندهم كما انها لا تتداخل فهي أيضاً لا تتغير بل تبقى متماثلة مادامت موجودة... والتغير إنّما يكون في الأعراض... وهي إنّما سميت أعراضاً لأنها تتغير... على أنّ العرض لا يبقى زمانين. غير أنّ تغير الأعراض، أعني حدوثها وزوالها، لا يحدث في نظر المتكلمين نتيجة تأثير طبيعي. بل لقد قاوموا فكرة ((الطبع)) والتأثير بالطبع لاثبات أنّ الله هو الفاعل لكلّ شيء وأنه يخلق الأشياء خلقاً مستمراً. وهذا يعني أنه عندما يخلق الله جوهراً يخلق معه في نفس الآن أيّ عرض شاء، وبما أنّ الأعراض لا تبقى زمانين، فإنّ كلّ عرض يخلقه الله في ذلك الجوهر يزول ويفنى في ((ثاني حال وجوده)) أي في الان التالي للآن الذي وجد فيه))<sup>(١)</sup>. ولابدّ من التذكير بأنّ مفهوم الأعراض عند أرسطو لا يدخل بوصفه عنصراً في تحديد ماهية الجواهر كما أنّ الجوهر قد يكون مفهوماً وقد يكون ذاتاً. أما الجواهر عند المتكلمين فلا يمكن لها ان تكون مالم تحل بها الأعراض. على أنّ الأعراض قد تكون عند أرسطو والمتكلمين اوصافاً أو احوالاً، بيد أنّ العرض عند المتكلمين يجب أن يحلّ في الجواهر، وعلى العكس من هذا عند أرسطو الذي يعدّ العرض وصفاً قد يحلّ أو لا يحلّ في الجواهر<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي يعني أنّ المعنى لا يُنظر إلاّ في اثناء النظم باعتبار النظم هو العرض الذي يحلّ بالكلمات، أمّا المفردات فهي خارج ذلك النظم تشبه الجواهر الفردة المنفصلة المستقلة.

(١) بنية العقل العربي ١٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٨٦-٣٨٧.



## ١- الكلام والمحل

واذا عدنا الى الكلام والمتكلم ومعرفة محل الكلام وجدنا ان القاضي عبد الجبار يرى ان المتكلم هو مَنْ فَعَلَ الكلام وليس مَنْ قام به الكلام، إذ لو كان للمحل علاقة لا صبح اللسان هو المتكلم بدلاً من الانسان الذي بوصف - عادة - بأنه متكلم، مضافاً الى هذا ان يكون المتكلم قد فعل الكلام بقصده ووعيه ودرايته لأنه إن لم يكن بهذا الوصف فلا يصح ان يُنعت او يوصف بأنه متكلم. فالمصروع مثلاً لا يقال له متكلم إذ يقولون عنه أنه يتكلم بلسان الجن. وهذا دليل على ان المحل لا يصح ان يكون متكلاً كما هي الحال مع الصدى الصوتي إذ لا يحق له الوصف بأنه متكلم لأن المتكلم هو مَنْ فَعَلَ الكلام وليس مَنْ قام به الكلام<sup>(١)</sup>. كما أنه ليس من الواجب ان يكون محل الكلام اسم مشتق يدل عليه إنما يتعلق الاسم بفاعله فيقال ((متكلم)) لأنه فعل الكلام وفي هذا يقول ابو اسحاق: ((إن العلة التي لها اختص الكلام بأنه لم يشتق لمحله منه اسم انه يدرك المحل بادراكه، وما يمنع من ادراك احدهما يمنع من ادراك الآخر، ولذلك يفارق سائر المركبات، فلما كان الحال في حكمه مع المحل ما قدمناه لم تمس الحاجة الى أن يشتق للمحل منه اسم، لأن الاشتقاقات إنما تراد للفروق وفيما يعقله الانسان، ولما عرفوا تعلق الكلام بفاعله من حيث علموه موافقاً بحسب قصده وارادته اضطروا الى أن يضعوا له اسماً مشتقاً من الكلام يفرق بينه وبين غيره))<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد القاضي في هذا الشأن رأي ابي اسحاق بقوله: ((وعلى هذه الطريقة وصفوا فاعل الصوت بأنه مصوت، ولم يشتق لمحله منه اسم - وضافتهم الصوت الى المحل نحو قولهم: هذا صوت الطست وغيره لا تقدح فيما قلناه: لأن الاضافة ليست من الاشتقاق بسبيل))<sup>(٣)</sup>.

(١) بنظر: المغني ٤٨/٧ - ٥٤.

\* وهو ابراهيم بن عياش البصري، قال القاضي وهو الذي درسنا عليه أولاً، وهو من الطبقة العاشرة - المحيط بالتكليف ٤٣٤.

(٢) المغني ٣٤/٧.

(٣) المصدر نفسه ١٦١/٧.



ولابد من الإشارة إلى أنَّ الكلام يحتاج إلى المحل سواء أكان هذا المحل حياً أم ميتاً وبهذا يختلف عن الإرادة التي تقتصر على المحل الحي<sup>(١)</sup>. كما أنَّ الكلام يحتاج إلى بنية مخصوصة كي يصبح كلاماً، وفي هذا الشأن ينقل لنا القاضي رأياً لابي علي الجبائي يذهب فيه إلى القول في الكلام ((أنه يحتاج في وجوده في المحل إلى بنية مخصوصة\* وإلى حركة، ويسوي في ذلك بين ما يوجد من فعله تعالى أو من فعلنا؛ كما يقوله في حاجة العلم إلى الحياة))<sup>(٢)</sup>.

وهو امر يدفعنا إلى القول بأن المعتزلة اجمعوا على أنَّ للكلام محلاً يُخلق فيه بيد أنَّ هذا لا ينفي وجود خلافاتٍ لعددٍ قليل منهم من أنَّ الكلام يتخذ أكثر من محل خاصة إذا تعلق الأمر بالكلام الالهي، إذ إنَّ أبا علي الجبائي يرى أنَّ الله يخلق كلامه في أكثر من محل ((ولعلَّ مرجع قول شيخنا هذا هو رايه في أنَّ العرض يحلُّ مكانين فأكثر. والقرآن عرض فيجوز إذن أن يحلَّ مكانين فما فوق مع أنَّه شيء واحد))<sup>(٣)</sup>. ويذكر الاستاذ علي فهمي خشيم أنَّ طائفةً من المعتزلة ترى خلاف ما يرى الجبائي ويعلق على ذلك بأن ((ما كان أحد ممن لا يذهبون هذا المذهب - كجعفر بن حرب وجعفر بن مبشر - يسمح بانتقال القرآن من اللوح المحفوظ، أو أن يوجد في مكان غير مكان واحد في وقت واحد))<sup>(٤)</sup>. ويبدو أنَّ رأي ابي علي الجبائي في تعدد المحل يسائر رأيه في الحكاية والمحكي ((وقد ردَّ الجبائي على مَنْ ذهب إلى أنَّ القرآن المكتوب المحفوظ المتلو هو حكاية للقرآن في اللوح المحفوظ. فقال إنَّ هذا غير جائز، ((وكلام الله سبحانه لا يُحكى لأنَّ حكاية الشيء أن يؤتى بمثله، وليس أحد يأتي بمثل كلام الله))<sup>(٥)</sup>. فيذهب بنا ذلك إلى القول بأنَّ التفكير العقيدي هو الذي يقود التفكير اللغوي

(١) بنظر : المغني ٣٠/٧.

\* البنية عند المعتزلة هي ((تأليف واقع على وجه ما = بنية العقل العربي ص ٢١١.

(٢) المغني ٣١/٧.

(٣) الجبائيان ١٥.

(٤) الجبائيان ١١٥. هذا النص مقتبس من مقالات الاسلاميين ج ٢ ص ٢٤٣.

\* مقالات الاسلاميين ٢٤٣/٢.

(٥) الجبائيان ١١٦.



قوداً. لقد حرص أبو علي الجبائي على أن يكون القرآن الكريم - بوصفه نصاً لغوياً إلهياً - معجزاً لا يستطيع أحد أن يأتي بمثله لذلك أكد ضرورة أن تكون الحكاية هي المحكي والآن فإن الحاكي سيكون قادراً على الأتيان بمثل المحكي، لذلك كان الجبائي يؤكد وجود أكثر من محل للكلام الإلهي أو البشري على الرغم من كونه شيئاً واحداً.

ويؤيد الشهرستاني قول الجعفرين إذ قال: ((وحكى الكعبي عن الجفرين انهما قالاً: إن الله تعالى خلق القرآن في اللوح المحفوظ، ولا يجوز أن يُنقل إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة، وما نقرؤه فهو حكاية عن المكتوب الأول في اللوح المحفوظ، وذلك فعلنا وخلقنا))<sup>(١)</sup>.

وفي الحق أن المعتزلة قد اختلفوا في هذه القضية، فمنهم من جعل للكلام محلاً بعينه، وهذا ما أكدته أبو علي بن خلاد أحد شيوخ القاضي إذ رأى أن الكلام لا يوجد إلا في الهواء. وهو أمر ضرب عنه القاضي إلى ((أن الكلام حكمه مقصو على محله فلا يحتاج إلا إلى مجرد المحل، منعنا مما يوجب شيخنا أبو علي بن خلاد، وهو أن لا يوجد الكلام إلا في الهواء، وقلنا: إن الهواء وغير الهواء سواء في صحة وجود الكلام فيه))<sup>(٢)</sup> فإذا أنعمنا النظر في رأي أبي الهذيل العلاف وجدنا أنفسنا أمام تفسير آخر للمحل إذا ما تعلق الأمر بالكلام الإلهي، فقد ذكر الشهرستاني جملة من مفرداته التي انفرد بها عن أصحابه. ((قال في كلام الباري تعالى إن بعضه لا في محل وهو قوله ((كن))، وبعضه في محل كالأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار. وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف))<sup>(٣)</sup>. مما يدل على انفرد العلاف في قسمة الكلام الإلهي على قسمين إذا ما تعلق الأمر بالمحل، الأول أمر التكوين مثلاً بـ ((كن)) هذا القسم لا يتحدد بمحل إطلاقاً، أما القسم الثاني المتعلق بوجود المكلفين فلا بد له من محل.

(١) الملل والنحل ٧٠.

(٢) شرح الاصول ٥٤٢.

(٣) الملل والنحل ٥١.



ويستعرض النيسابوري المعتزلي - وهو أحد تلاميذ القاضي عبد الجبار المعتزلي - بعضاً من آراء شيوخه من المعتزلة في قضية الكلام وعلاقته بالمحل والحركة والبنية لاسيما أنّ الكلام عند أغلبهم جنس صوتي، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث المتعلق بعلاقة الكلام (الصوت) بعوامل قد تكون طارئة على حقيقة الكلام - كما قرّر ذلك القاضي - لأنها تتعلق بصفاته حسب، وهو أمر يتعدّد عن البحث في حقيقة الكلام وحده في حين يُدخل آخرون من المعتزلة العوامل نفسها في بحث حقيقة الكلام لتصبح جزءاً من مكوناته. لذلك فإنّ الحركة والبنية والمحل تتداخل بعضها مع بعضها الآخر عند الحديث عن الكلام وحقيقته. ويتجلى هذا التصور في ما عرضه النيسابوري في هذا الشأن، فالصوت عند أبي القاسم ((لا يصح وجوده إلا مع الصكّة))<sup>(١)</sup>. كما لا يجوز ((وجود الأصوات الجهيرة إلا مع الحركة))<sup>(٢)</sup> في حين يرى أبو هاشم أنّ الصوت لا يحتاج إلا إلى محله<sup>(٣)</sup> بيد أنّ النيسابوري يورد جملة من الأدلة ليؤكد أنّ الصوت لا يحتاج إلا إلى محله مستنداً في ذلك إلى أنّ الصوت ((حكمه مقصور على محله فيجب أن لا يحتاج في وجوده إلى أكثر من محله))<sup>(٤)</sup> وقد استمدّ النيسابوري هذا الحكم قياساً على الكون في أنّ حكمه مقصور على محله فهو لا يحتاج إلى أكثر من المحل. ويستند النيسابوري إلى دليل آخر يبرهن أنّ الصوت لا يحتاج إلا إلى محله إذ يرى أنّ العرض - والصوت عرض - يحتاج إلى معنى زائد على المحل إذا كان المحل وحده لا يكفي في ظهور حكمه الذي يتبيّن به من مخالفته. أمّا إذا ((كان المحل وحده في هذا كافياً، لم يجز أن يحتاج إلى أمرٍ سواه... يبيّن ذلك أنّ الكون، لما كان محله في هذا الوجه كافياً لم يحتاج إلى أكثر من محله وقد علمنا أنّ المحلّ في ظهور حكم الصوت يكفي، كما يكفي في ظهور حكم اللون والكون، فيجب أن لا يحتاج في وجوده إلى أكثر منه))<sup>(٥)</sup>.

(١) المسائل في الخلاف بين البصريين والبلخاريين ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه ١٥٠.

(٣) المصدر نفسه ١٥٠.

(٤) المصدر نفسه ١٥١.

(٥) المصدر نفسه ١٥٢.



وقد هيمنت قضية التنزيه في هذه المسألة لتصبح دليلاً آخر في تأكيد ارتباط الصوت بالمحل حسب، إذ إنَّ الصوت لو كان محتاجاً الى سبب آخر غير المحل لكان من الواجب القول ((بأنَّه تعالى لا يصحُّ أن يفعل الصوت الاسبب))<sup>(١)</sup> تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وثمة مَنْ يرى أنَّ الصوت محتاج الى الحركة مستنداً في ذلك الى انقطاع الصوت بانقطاع المصاكة والحركة ((كما علمناه من حال الطست أنَّه يطنُّ إذا نُقِرَ فيه، وإذا سَكَنَ وزالت تلك المصاكات انقطع الطنين على طريقة واحدة))<sup>(٢)</sup>.

- وهذا هو مبدأ أبي علي الجبائي - ويتخذ النيسابوري من مبدأ السبب مُستنداً أساسياً في تأكيد عدم حاجة الصوت إلا الى المحل إذ قال: ((إنَّ ذلك إنما انقطع، عند انقطاع المصاكة، لا لأنَّه يحتاجُ إليها في الوجود، بل لاجل أنَّ أحدنا لا يجوز أن يفعل الصوت إلا بسبب. وهذا كما نعلم أنَّ أحدنا لا يتمكن من رمي السهم، إذا انقطع الوتر، على حدِّ ما يتمكن من رميه إذا كان القوس موتراً. وليس فيه دلالة على أنَّ حركة السهم محتاجة اليه، بل لأنَّنا لا نفعل ذلك الفعل إلا بالآلة))<sup>(٣)</sup>. وهو امرٌ لا يخرج عما قاله القاضي من قبل. إذ عدَّ اللسان بمثابة الآلة حسب، أي أننا نحتاجُ الى اللسان بوصفه يجري مجرى السبب في وجود الصوت، لذلك فإنَّ اللسان لا علاقة له بكيونة الصوت (الكلام).

ثمَّة نص آخر يورده النيسابوري تظهر فيه آراء متباينة لطائفة من شيوخ الاعتزال، ويبدأ النص بالقول: ((الذي يجري في كلام أبي القاسم، يقتضي أنَّ الصوت لا يجوز أن يوجد في الحرف المنفرد، وأنَّه لا بدَّ من جسمٍ رقيق كالهواء حتى يصحَّ أن يوجد فيه. وعند شيخنا أبي علي، الحرف يحتاج الى الحركة والبنية. فالحرف عنده غير الصوت، فإذا كان الحرف متلوّاً، وجد مع الحركة لأنَّه يحتاجُ الى التلاوة، والتلاوة تحتاج الى الحركة. وكان أبو هاشم يقول أولاً، أنَّ الحرف يحتاجُ الى

(١) المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين ١٥٢.

(٢) المصدر نفسه ١٥٣.

(٣) المصدر نفسه ١٥٣.



البنية، ورجع عنه فيما املاه آخراً من نقص الابواب. وقال ابو علي بن خلاد، انّ الحرف يحتاج الى بنية، ولا يحتاج الى الحركة. وجرى في كلامه ما يقتضي انّ الحرف لا يوجد في جسم رقيق (كالهواء) <sup>(١)</sup> ثم يوضح النيسابوري رأيه في هذه القضايا بالقول: ((واعلم انّ ما اوردناه من قبل، في انّ الصوت لا يحتاج الاّ المحل، قائم فيما يكون حرفاً. وبعد، فقد علمنا انّ الصوت اذا جاز أن يوجد في محل لاهياة فيه، وقد علمنا انّ تأليف الجماد كافتراقه فيجب ان يصحّ ان يوجد في كلّ محل. وبعد، فإنّ الذي يدلّ ايضاً على انّ الصوت قد يوجد في غير الهواء، انّ الصوت يختلف حاله بحسب اختلاف حال هذه الاجسام التي هي الصفر والحديد، وانّ كان ما يجاوره من الهواء وحال ما يصطكّ به على سواء. ولو حلّ الهواء لكان لافرق بين ان يضرب الحجر على صفر أو حديد ولكان لافرق بين ان يضرب على قطعة واحدة من صفر، وبين ان يضرب على مجوّف، بل كان يجب ان يسمع منه الطنين على حدّ واحد. وبعد، فإنّا قد علمنا انّ الاعتماد على الشفة يولّد الباء، والاعتماد على غيرها من اللهوات لا يولده، وذلك يدلّ على انّ الباء توجد في الشفة) <sup>(٢)</sup>. الامر الذي يدلّ على انّ اختلاف الاصوات يرجع الى اختلاف تركيب الاجسام وليس للهواء علاقة في ذلك <sup>(٣)</sup>. وقد يكون الهواء- في نظر النيسابوري- كآلة لنا في كلامنا <sup>(٤)</sup>.

(١) المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين ١٥٣-١٥٤.

(٢) المصدر نفسه ١٥٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٥٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١٥٥.



## ٢- الكلام بوصفه جنساً صوتياً

وإذا ما تركنا المحل لتعرّف على الكلام بوصفه صوتاً فإنّ ثمة خلافاً بين شيوخ المعتزلة، فمنهم من يحدد الكلام بالصوت ويُعده جنساً صوتياً شريطة أن يكون هذا الصوت مقطّعاً منظوماً. كما هي الحال عند القاضي عبد الجبار المعتزالي.

أمّا أبو علي الجبائي فعلى النقيض من القاضي ذلك أنّه يرى ان الأصوات زائلة والكلام باقٍ متمثلاً بالحروف التي تحققت بوصفها نتاجاً للكتابة التي أصبحت عند الجبائي ((شيئاً ذا بال في معنى الكلام، بل أنّ الكتابة والكلام مترادفان عنده)) (فالكلام عنده حروف تقارن الأصوات المتقطعة على مخرج الحروف)<sup>(١)</sup> فهو أعني الكلام ليس بمجرد صوت وذبذبات تحدث بوساطة الحلق والفم واللسان، وإنما لابدّ أن يكون هذا الصوت حروفاً ذات معنى. ويجوز أن يكون الكلام أيضاً كامناً في حروف ليست أصواتاً في حدّ ذاتها توجد عند الكتابة فيكون الكلام)<sup>(٢)</sup>. وهذا ما دعا الاستاذ خشيم إلى القول: ((فلا عبرة إذن عند شيخنا)) (أبي علي)) بالصوت في موضوع الكلام، فإنّ رأيه صريحٌ في أنّ الكلام غير الصوت، وفي بقاء الكلام مع فناء الأصوات، وفي كون الحكاية هي المحكي. وهذا خلاف ما يذهب إليه طائفة كبيرة من المعتزلة، منهم أبو هاشم والجعفران والبلخي والأخشيد، أو كما يعبرُ الجويني في الإرشاد بأن الجبائي قال: ((إنّ الكلام قائمٌ بمحل الأسطر)). وعلى هذا الأساس بنى أبو علي رأيه في أنّ الأخرس متكلم بكلام مكتوب، يعني أنّه يمكن للأخرس أن ((يتكلم)) إذا كان في قدرته الكتابة، حسب مفهوم الكلام عنده. وهو قد خالف بهذا الرأي كثيراً من أصحابه الذين أبوا الاعتراف إلا بالكلام المسموع الناتج عن إحداث أصواتٍ معينة)<sup>(٣)</sup>. إنّ

(١) الإرشاد ١٢٢.

(٢) الجبائيان ١١٦.

(٣) الجبائيان ١١٧ ونظر: مقالات الإسلاميين ٢/٢٤٦.



الكمون الكلامي في الاسطر أو حلول الكلام في الحروف - كما يرى ذلك أبو علي الجبائي - دفع الاستاذ علي فهمي خشيم إلى مقارنة هذا الأمر بالكلام النفسي عند الاشاعرة إذ قال: ((ويمكن أن نلمح في رأي أبي علي هذا شيئاً من المسألة الشهيرة التي ظهرت عند الأشاعرة واحتلت شطراً هاماً من مذهبهم في هذا الموضوع، وأعني بها مسألة الكلام النفسي، فإنّ الكلام النفسي أيضاً عند الأشاعرة لا يكون صوتاً، بل هو كلام قائم في النفس. وعلى هذا الأساس حاول الاشاعرة حل مشكلة الكلام الالهي))<sup>(١)</sup>. ويبدو أنّ الذي قاله أبو علي الجبائي فيما يتعلق بالكلام كان قد قال به الشحام والعلاف من قبل ((ومن هذا المنطلق - أعني كون الكلام عند أبي علي حروفاً مقيدة - قسم شيخنا الكلام قسمين: حروفاً مسموعة تكون مع الاصوات، واخرى غير مسموعة وهي التي تكون مع الكتابة. وهذا ما فعله استاذاه الشحام وأبو الهذيل من قبل))<sup>(٢)</sup>.

أمّا ما يتعلق بالقراءة والمقروء ولاسيما إذا تعلق الأمر بالكلام الالهي - أعني القرآن الكريم - فإنّ هناك أيضاً نوعين من الحروف عند قراءته فإنّ مَنْ ((قرأ كلام الله تعالى تثبت مع لهواته حروف هي قراءته، وهي مغايرة للأصوات، وحروف هي كلام الله. وهي مغايرة للقراءة والاصوات))<sup>(٣)</sup>.

وينقل لنا القاضي آراء بعض شيوخه الذين يرون أنّ الكلام هو الصوت إذ يقول: ((فأما الذي كان يقوله شيخنا أبو هاشم رحمه الله، وكان يذهب إليه الجعفران ومَنْ تبعهما، وبه يقول أبو جعفر الأسكافي... والكلام هو الصوت الواقع على وجه... فأما الكتابة فعنده أنها اشارة للكلام))<sup>(٤)</sup>.

الكلام - إذن - هو الصوت المقطع ومن ثمّ فإنّ الحروف المنظومة هي الأصوات المقطعة نفسها، فهما شيء واحد، بيد أنّ القاضي عبد الجبار يفترض مَنْ يقول - ليدلّ على أنهما شيان

(١) الجبائيان ١١٧ - وقد علّق أبو عبد الله بن المرتضى اليماني (صاحب إثار الحق، على هذا بقوله ((فالشيخ أبو علي خاف ما خاف أهل الاثر في المرتبة الاولى من الكفر في مخالفة السمع. فتكلّف مخالفة المعقول)) الجبائيان ص ١١٨.

(٢) الجبائيان ١١٧. وينظر: نهاية الاقدام ٣٢٠.

(٣) الجبائيان ١١٧ - ١١٨، وينظر: الارشاد ١٢٢.

(٤) المغني ١٩١/٧.



متغايران: ((إني افصلُ بين الأمرين بأنَّ طيب الصوت وصفاء الحنجرة تبين في الصوت دون الكلام. فعلمتَ أنَّ أحدهما غير الآخر))<sup>(١)</sup> ثم يجيب القاضي مفنداً هذا الادعاء بقوله: ((إنَّ نفس الحروف إذا كان مخرجها مخصوصاً بوصف بالصفاء والطيب، لا أنَّ ذلك يرجعُ إلى الصوت دون الحروف. وكما يقال: إنَّ صوته طيبٌ، فقد يقال: إنَّ كلامه رقيق، وإنَّه غليظ الكلام. ولا اعتبار في ذلك بالأقوال، وإنما تعتبر المعاني- وقد علمنا أنَّ من جهة المعنى لا يختلف حكم الحروف والصوت في هذه القضية))<sup>(٢)</sup> من هذا النص وغيره من النصوص الأخرى نجد القاضي يؤكد أهمية المعنى في الوصول إلى الحقائق إذ إنَّ الالفاظ التي يكتنئها أحياناً بالعبارات لقيمة لها في هذا الباب. فقد نجدُه يفنِّدُ رأي القائل بأنَّ الحروف متحركة من دون الاصوات فهي غيرها إذ يرى أنَّ العبارات لا يعتدُّ بها حين يقول أهل العربية- على سبيل المثل- أنَّ الحروف تتحرك وأنَّ الحركات تتعاورها- لأنَّ الأمر لا يحتمل أن تكون هذه الحركات التي تختلف على الحرف الواحد غير أنَّ الحرف يكون بصيغة صوتية جديدة مع كلِّ حركة جديدة تطرأ عليه. ومن ثم فإنَّ الحروف هي عينها الاصوات<sup>(٣)</sup>.

فيتأكد عندنا بذلك أنَّ الكلام عند القاضي هو الصوت المقطع الذي يعني عنده الحروف المنظومة، لأنَّ الحروف لا يمكن أن تنتظم من دون أن تكون اصواتاً مقطّعة. وهذا الفهم يحيل إلى أنَّ أحدهما يدلُّ على الآخر ولا يمكن الجمع بينهما لأنهما شيء واحد إذ لا يوجد أحدهما مع وجود الآخر و((يدلُّ على ذلك استحالة وجود الكلام المعقول عارياً من الأصوات المقطّعة، واستحالة وجود الأصوات المقطّعة عارية من الكلام، ولو كان أحدهما غير الآخر لم يمتنع ذلك فيهما على بعض الوجوه، لأنَّ ذلك واجبٌ في كلِّ شيئين مختلفين، والآل لم يكن لنا طريق نعرف به تغايرهما. ولهذا الوجه قال شيوخنا في المحبة: إنها الإرادة. وفي الحركات: إنها الأكوان، إلى ما شاكل ذلك))<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني ١٩٢/٧.

(٢) المصدر نفسه ١٩٢/٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٩٣/٧.

(٤) المصدر نفسه ٢١/٧.



ومن جهة أخرى يخرجُ القاضي آلة الكلام من حدِّ الكلام إذ إنّ ماهية الكلام لا علاقة لها بآلته، بيدَ أنّ الكلام لا يتحقق على هيأته الخارجية المسموعة والمعقولة إلاّ بوساطة آله المتمثلة باللسان، هذا إذا تعلق الأمر بالكلام البشري أمّا سوى هذا فإن الكلام لا يُشترط في تحقّقه وجود آله لأنّ الله سبحانه وتعالى قادر على أن يجعلَ من الشجرة محلاً للكلام من دون تعلقٍ بآلةٍ معينة. لذلك لا يعني تمكن الصبي من الصوت دون الكلام أنّ الكلام غير الصوت لأنّ الكلام يحتاجُ إلى العلم بتصرف الآلة وهذا ما لم يتحقق عند الطفل<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: المغني ٢٢/٧.



## ٣- الكلام والحركة

إنَّ العلاقة القائمة بين مكونات الأشياء على وفق المنظور البياني الكلامي سواء أكان اعتزالياً أم اشعرياً إنما تتعلق بالقدرة الإلهية التي تحلُّ في جميع الأشياء مما يبعدُ فكرة السببية أو الطبع من هذه العلاقات ويعلِّق الجابري في هذا الشأن في أنَّ العلاقة ((بين السبب والمسبب (= المتولد)) ليست علاقة ضرورية لأنها ليست علاقة تأثير وإنما هي علاقة وصل، ولذلك يجوز عندهم أن يوجد السبب ولا يوجد المسبب، كأن يوجد الحبل ولا يوجد الماء في الدلو))<sup>(١)</sup>.

لذلك لأبدً من عرض الرؤية البيانية التي تؤسسها نظرية الجوهر الفرد لفهم تلك العلاقات -علاقة الكلام بأسبابه- فقد نجد ((أنَّ هناك أربعة مفاهيم بوظفها البيانيون معتزلة واشاعرة في هذا الشأن هي: الاعتماد، التولد، الاقتران، العادة. أمَّا الاعتماد فيفسرون به خواص الأجسام كالثقل والمدافعة والسقوط... وأمَّا التولد فيفسرون به التأثير وتسلسله في الأشياء، وهذا عند المعتزلة خاصة. وملخص رأيهم في الموضوع أنَّ الأفعال، سواء أكانت صادرة عن الله أم منسوبة إلى الإنسان، قسمان: أفعال مبتدأة أو مباشرة وهي التي تقع بلا واسطة، وأفعال متولدة وهي التي تحدث بواسطة أو وسائط، وهم يسمون الوسائط اسباباً... ثمَّ انهم يصنفون أفعال الإنسان صنفين: أفعال القلوب مثل الإرادة والحب والكراهية والتفكير إلخ... وأفعال الجوارح، وهي الصادرة عن أعضاء الجسم كالحواس واليدين والرجلين إلخ... أمَّا أفعال القلوب فهي عندهم مبتدأة كلها باستثناء ((العلم)) فهم يجعلونه من الأفعال المتولدة، لأنه يحصل في الإنسان بواسطة ((النظر والاستدلال)) قد يخرج الواحد منا من بيته ويصرُّ الشارع مبتلاً يستتج من ذلك أنَّ المطر قد نزل. فالعلم بنزول المطر فعلٌ من أفعال القلوب تمَّ بواسطة الرؤية البصرية، ولذلك فهو متولد. وأمَّا أفعال الجوارح فهي عندهم خمسة أصناف هي: ((الآلام والتأليف والأصوات والأكوان والاعتماد... وفي كلها يثبت التوليد، وإن كان بعضها -وإن كان متولداً يثبت مبتدأ. وبعضها لا يصحُّ أن يقع متولداً)). وبعبارة أخرى تنقسم أفعال الإنسان إلى ثلاثة

(١) بنية العقل العربي ١٩٩.



أقسام: صنف لا يصح أن يفعلهُ إلا بسبب، أي بواسطة، وهو ((الصوت والألم والتأليف))، وصنف يصح أن يفعلهُ ابتداء كما يصح أن يفعلهُ متولداً، وهو ((الاعتماد والكون والعلم)) والصنف الثالث لا يصح أن يفعلهُ إلا مبتدأ، ولا يقع متولداً وهو ((الارادة والكراهية والظن والنظر وما كان من باب الاعتقاد الذي ليس بعلم)) أي الذي لا يحصل باستدلال<sup>(١)</sup> وهذا يعني أن الصوت من أفعال الانسان التي تحصل نتيجة ((الاعتماد))، ((والسبب المولد عند شيخنا أبي هاشم رحمه الله للفعل في غير محله أو في محله في غير محاذاته ليس إلا الاعتماد، وربما مرّ في كلام شيخنا أبي علي رحمه الله أن الاعتماد والحركات جميعاً يولدان))<sup>(٢)</sup>. ويعقب الدكتور محمد عابد الجابري على هذه القضية قائلاً: ((من هنا ارتباط التولد بالاعتماد عند المعتزلة وقد ذهب بعضهم إلى القول أن المولد هو الاعتماد فقط)) (وإن كل ماتعدى محل القدرة فالاعتماد يولده فقط). بمعنى أنك إذا ضربت شخصاً فما يجب أن ينسب اليك هو فعل الضرب فقط لأن الله أقدرك عليه عندما اردته، أما الألم الذي يحس به المضروب فليست أنت الذي فعلته أو ولدته بل ولده ((الاعتماد)) أي ((الضغط أو الثقل النازل على المحل المضروب من الجسم. ومثل ذلك الشخص إذا رمى حجراً فلقى هذا الحجر في طريقه حجراً آخر فتدحرج به فاصاب شخصاً فجرحه، فالجرح هنا سببه ((الاعتماد)) الذي في الحجر الثاني والذي ولده فيه اصطدامه مع الحجر الاول- وقد اختلفوا هل المسبب تولده الحركة أو يولده الاعتماد وحده، فقال ابو هاشم ((أن المتولدات التي تعدّيها عن محل القدرة عليها يولدها الاعتماد فقط دون الحركات)). وهكذا فالكلام يولده اعتماد اللسان في نواحي الفم وليس حركة اللسان))<sup>(٣)</sup>.

وقد اشار ابو هاشم الى أن في الكلام حاجة الى المحل حسب دون حاجته الى الحركة هذا إذا ما تعلق الامر بالكلام الالهي الذي لا يحتاج إلا الى المحل حسب<sup>(٤)</sup>. (أمّا إذا كان من فعلنا فلحاجتنا إلى

(١) بنية العقل العربي ١٩٥-١٩٦.

(٢) المغني ١٤/٩.

(٣) بنية العقل العربي ١٩٩. وينظر: المغني ٥٤/٩.

(٤) ينظر: المغني ٣١/٥.



الأسباب والآلات لا يصح وجوده إلا مع الحركة وفي آلة مبنية ضرباً من البنية<sup>(١)</sup>. أمّا القاضي فيرى أنّ بالكلام حاجة إلى الحركة وإن لم تكن مباشرة ((وقد يبين أنّ الكلام إنّما لم يوجد منا إلا مع الحركة، لأنها تجري مجرى السبب له، من حيث كان الاعتماد لا يولده إلا إذا وقع على سبيل المصاكة، وهذا يوجب مفارقة الحركة له، فهي وإن لم تكن بنفسها سبباً فهي مصححة لكون الاعتماد مولداً، وما لا يتم توليد السبب إلا به صارت الحاجة إليه كالحاجة إلى نفس السبب))<sup>(٢)</sup>.

ثم أكد القاضي الفكرة نفسها وهو يتحدث عن السبب المولد للصوت - ولا سيما أنّ الكلام عند القاضي هو جنس صوتي إذ قال: ((إنّما يتولد عن الاعتماد بشرط المصاكة، وهي عبارة عن تأليف مخصوص واقع عقيب حركات متوالية أو حركات يقلّ السكون بينها على ما ذكرناه، فلفقد الشرط ينبغي توليد الاعتماد، لا لأنّ الحركة هي المولدة))<sup>(٣)</sup>.

وإذا ما رجعنا إلى أبي علي الجبائي نجد أنّ الحركة عنده لازمة ضرورية لوجود الكلام معللاً ذلك ((بأنّ في فقد الحركة وزوالها زوال الصوت، لأنّ الطست إذا نُقِرَ فَطَنَ سَكَنَ طَنِئَهُ بزوال الحركة، ولأنّ الواحد منا لا يمكنه إيجاده إلا مع الحركة، وإن لم تكن سبباً له، وذلك يقتضي حاجته إليها))<sup>(٤)</sup>.

وإذا تأملنا قول أبي علي الجبائي لاحظنا أنّه ملبس في تحديد حاجة الكلام إلى الحركة. فمرة يؤكد هذه الحاجة ومرة أخرى يؤكد أنّ الصوت هو الذي يحتاج إلى الحركة ولا سيما أنّ أبا علي قد فرق بين الكلام والصوت إذ قال: ((إنّ الحروف غير الاصوات وإنّ الكلام هو الحروف))<sup>(٥)</sup> لذلك نجد

(١) المغني ٣١/٥.

(٢) المصدر نفسه ٣٤/٥.

(٣) شرح الاصول ٥٤١.

(٤) المغني ٣١/٧.

(٥) المصدر نفسه ٧/٧.



القاضي نفسه يشعر بهذا التناقض حيث قال: ((ولست أدري: أيقول في الصوت والكلام المجامع لهما جميعاً: إنهما يحتاجان إلى الحركة أم الصوت فقط؟ والكلام يُحتمل فيه، ولا اقطع على مذهبه))<sup>(١)</sup>.

واكبر الظن أنّ في نهاية ما نقله القاضي عن أبي علي ما يدلّ على أنّه يريد حاجة الكلام إلى الحركة إذا كان مسموعاً إذ إنّ القاضي يقول عنه: ((ولا يوجب حاجته إلى الحركة إذا كان مكتوباً أو محفوظاً))<sup>(٢)</sup>. وما المكتوب والمحفوظ سوى الكلام عند أبي علي، وهذا يدلّ على أنّ أبا علي يرى في الصوت وسطاً ناقلاً للكلام، إذا إنّ المسموع منه لا بدّ أن يكون بوساطة الصوت وهذا خلاف ما قاله أبو هاشم والقاضي في أنّ الكلام هو الصوت المقطّع أو الحروف المنظومة. وفي هذا يعلّق الاستاذ علي فهمي خشيم قائلاً: ((وحين قال أبو علي إنّ الكلام يحتاج في وجوده في الحل إلى الحركة والبنية المخصوصة، فإنّه في رأبي قصد بلاريب ضرورة وجود الاداة Instrument التي تحدثه والوسط Medium الذي ينتقل فيه - إذا كان صوتاً - كالقلم وما فيه من لسان وحنجرة وحبال صوتية، ثمّ حركة معينة من مخارج الحروف فيكون الكلام الذي ينتقل في الهواء عن طريق الموجات الصوتية، لكنّه لا يقصد نفس الشيء بالنسبة للغائب - اعني الله جلّ وعزّ وتنزّه عن ذلك - كما قد يفهم من قول الشهرستاني في ((نهاية الاقدام))<sup>\*</sup>. وإنّما هو يعني بهذا - دون شك - ضرورة وجود المادة والوسط قبل أن يحدث الله كلاماً في ((محل)) - وهو التعبير الذي استعمله الشهرستاني في ((الملل والنحل)) - فإنّ كلام الله حادث وليس قديماً عند الشيخ والمعتزلة عموماً، وهو عرض يحدث في ((محل))<sup>(٣)</sup> كما أنّ عدداً من شيوخ القاضي يؤكّدون احتياج الكلام إلى الحركة وهذا مادعا القاضي نفسه إلى القول: ((إنّه لو احتاج إلى الحركة لكان لاوجه له إلا أنّ الحركة سبب فيه، وليس كذلك فإنّ سببه على الصحيح من المذهب إنّما هو الاعتماد بشرط الصكّة التي يرجع بها إلى تأليف بين

(١) المغني ٣٢/٧.

(٢) المصدر نفسه ٣١/٧.

\* قال أبو علي ((شرط البنية المخصوصة التي يتأتى منها مخارج الحروف شاهداً وغائباً)) ص ٢٨٨.

(٣) الجبائيان ١١٨-١١٩.



جسمين صليبين عقيب حركات متوالية، أو حركات تقلُّ السكنات بينها، وإنما كان هكذا لأنه يوجد بحسب الاعتماد الذي وصفناه، يقلُّ بقلته ويكثر بكثرتِه، فلو جاز والحال هذه أن يكون سببه غيره لكان لا يمكننا أن نثبت شيئاً من الأسباب<sup>(١)</sup>. كما ان القاضي يتخذ من الجوزة مثلاً يؤكد فيه عدم حاجة الكلام إلى الحركة إذ ((إننا إذا ضربنا جوزةً على سندانة فآنا نسمعُ منها صوتاً، فقد وجد الصوت ولا حركة، ولو كان محتاجاً إليها لم تجد ذلك))<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح الاصول ٥٤٠-٥٤١.

(٢) المصدر نفسه ٥٤١.



## ٤- المعتزلة والاستدلال

بعد أن عرفنا طبيعة الكلام وماهيته عند المعتزلة بوجه عام وطبيعته وماهيته عند القاضي بوجه خاص لابد أن نسلط الضوء على الكيفية التي دافع بها المعتزلة عن افكارهم السالفة الذكر ولا سيما تلك المتعلقة منها بالكلام. وقد تدفعنا الضرورة الى ذكر حدّ الكلام عند المعتزلة بوجه عام لنبيّن بعده رأي القاضي بوجه خاص منطلقين الى الكيفية الاستدلالية التي وصل بواسطتها المعتزلة الى تثبيت احكامهم. يقول القاضي في حدّ الكلام: ((ونذكر حقيقة الكلام وأنه الحروف المنظومة والاصوات المقطّعة))<sup>(١)</sup> والذي يبدو أن هذا التعريف لا يحدد حقيقة الكلام في نظر القاضي إذ أن نظم الحروف والاصوات المقطّعة يعنيان الشيء نفسه وهذا مذهب أبي هاشم كما نقله لنا القاضي إذ قال: ((الحروف المنظومة هي الاصوات المقطّعة، والاصوات المقطّعة هي الحروف المنظومة... فيكون في محدّد تكرارٍ لافائدة فيه))<sup>(٢)</sup>. وفي الحق ان القاضي أراد أن يعرف الكلام تعريفاً دقيقاً باستعمال آلة المنطق والنظر العقلي اللغوي في استخلاص نتيجة مفادها إنه لافرق بين دلالة الحروف المنظومة ودلالة الاصوات المقطّعة من خلال نقطتين اساسيتين استعملهما للبرهنة على صحة قوله: ((إنّ الاصوات المقطّعة لو كانت امراً زائداً على الحروف المنظومة لصحّ فيها طريقة الانفصال إذ لا علاقة، ولأنّ الحروف جمع، واقل الجمع ثلاثة، وهذا يقتضي أن لا يكون الحرفان كلاماً، وليس كذلك، فإنّ قولنا: مرّ، سس، وقلّ، وكلّ، حرفان مع أنه كلام))<sup>(٣)</sup>.

فيتضح لنا أن القاضي استعمل المنطق اللغوي لدعم فكرته من خلال تركيب المفردة نفسها معتمداً في ذلك بنائها الحرفي على وفق التعريف الاول لحقيقة الكلام-الذي كان بؤرة نقاشه-

(١) المصدر نفسه ٥٢٨.

(٢) شرح الاصول ٥٢٨.

(٣) المصدر نفسه ٥٢٨.



مُخرجاً البناء الثنائي للمفردات من دائرة الكلام إذا ما قسنا الأمر على ما جاء في التعريف ((الحروف المنظومة...)) فاتخذ من الجمع دليلاً في اخراج البناء الثنائي - كما اسلفت - طبقاً لمنطق اللغة نفسها، إذ إنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة. بيدَ أنَّ القاضي ينتهي إلى رفض هذا التعريف إذا ما أريد به دقة التحديد إذ قال: ((الاولى أن تقول في حدّه: ((هو ما انتظم من حرفين فصاعداً، أو ماله نظام من الحروف مخصوص))<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أنه يُدخل في الكلام البناء الثنائي للمفردة إذ كان قد أُغفلَ على وفق التعريف الاول لحقيقة الكلام - وهو رأي المعتزلة بوجه عام سوى القاضي وأبي هاشم - مما جعل القاضي يحدد حقيقة الكلام بأنه ما انتظم من حرفين فصاعداً، وماله نظام من الحروف مخصوص. بيدَ أنَّ القاضي لم يترك الأمر على هذا النحو، فقد أشار إلى المفردات ق، ع... وعدّها من الكلام لأنها تدخل في دائرة المفردات ثنائية البناء مدلاً على صحة قوله إذ قال: ((فلا يلزم على هذا أن لا يكون قولهم ق، ع، كلاماً؛ لأنَّ ق، ع حرفان. يبين لك ذلك، إذا وقفت عليه، فإنك تقول في الوقف، ق، ع، ويدلك على هذا هو أنهم نصّوا على أنه لا يصح الابتداء إلا بالمتحرك، ولا الوقف إلا على الساكن، فلولا أن: ق، ع حرفان والآ فكيف يصحُّ الابتداء به والوقف عليه، فصحَّ ما قلناه))<sup>(٢)</sup>. فيتبين لنا أنَّ القاضي اتخذ من القواعد اللغوية دليلاً على صحة رأيه، إذ استعمل قاعدتي الابتداء والوقف اللغويتين للتدليل على وقوع المفردات - ذوات الهيئة الدالة على الحرف الواحد في دائرة التركيب الثنائي أو البناء الثنائي للمفردة. مما يجعل تعريفه السالف الذكر شاملاً لحقيقة الكلام ((فإنما قول مَنْ طعنَ على ما ذكرناه من وجوب أن يكون الكلام من حرفين أو من حروف بقوله إنَّ الحرف الواحد قد يكون كلاماً، كقولهم ق، ع، وما شاكلهما، وبقوله إنَّ أهل النحو قد

(١) شرح الاصول ٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٥٢٩.

\* ينظر: الجمل في النحو ٣٠٩-٣١٠.



قسموا الكلام الى اقسام جعلوا احدها الحرف، فكان الحرف الواحد عندهم كلاماً، ويوجب عليكم ايضاً أن تثبتوا الكلام كلاماً، وأن لم يقد بأن توجد فيه هذه الصفة التي ذكرتموها. فالجواب عنه: أن طريقهم تقتضي المنع مما سأل عنه، لأنه لا بد من شيء يقع به الابتداء، ومن شيء يقع عليه الوقف والسكون، فكيف يجوز هذا في الحرف الواحد؟ ويبين هذا انهم في غالب احوالهم يجعلون الكلام ما يفيد ومجرد قولهم ق، ع لا يفيد، فلم يصح أن يكونا كلامين، وكان غرضهم بقولهم في اقسام الكلام: وحرف جاء لمعنى أن يثبتوا: ما إذا تألف بعضه الى بعض كان كلاماً، لا انهم أرادوا أن الحرف \* بمجرده هو كلام لأنهم في الاسم ايضاً لا يجعلونه كلاماً إلا بعد أن ينضاف اليه الفعل، أما ما لا يفيد فقد سموه كلاماً، ولكنهم إنما تكلموا في أحكام ما قد وقعت المواضعة عليه، لا فيما يسمى كلاماً مطلقاً<sup>(١)</sup>. هذا الاختلاف بين المعتزلة في ادخال الحرف الواحد في دائرة الكلام مرة - كما يرى ذلك أبو علي الجبائي - واخراجه اخرى كما يرى ذلك القاضي قاذ كلاً من الطرفين إلى الاستدلال بأقوال اللغويين - على وفق هوى كل منهم - لذلك لم يكن الكلام الذي يبدأ من الحرفين فصاعداً - عند القاضي - متحققاً عند أبي علي الجبائي الذي يرى ((أن الحرف الواحد يكون كلاماً) واعتلّ بقول اهل اللغة: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى<sup>\*\*\*</sup>) وهو عند غيره حرفان كالقول (لا مثلاً)<sup>(٢)</sup>. ومن جهة اخرى فقد اختلف القاضي مع أبي هاشم فيما يُعدّ من الكلام أو لا يُعدّ منه، وكذلك خالف النحويين في تعريفهم للكلام. فقد اورد القاضي أن أبا هاشم يشترط في الكلام أن يكون مفيداً وهذا رأي النحويين. بيد أن القاضي يرى أن التركيب الجملي أو البناء الجملي سواء اكان مفيداً أو غير مفيد داخل في دائرة الكلام، إذ إن الكلام لو كان يشترط الفائدة لكانت

\* لا يعني الحرف عند النحويين أنه يشكّل كلاماً لمفرده، إذ أن ((ما كان على حرف فلا سبيل الى التكلّم به وحده)) المقتضب

١٧٤/١، وينظر: في الكلمة ١٨.

\*\* ينظر: الجملي في النحو ١.

(١) المحيط بالتكليف ٣٠٧.

\*\*\* مقالات الاسلاميين ٢٤٨.

(٢) الجبائيان ١٨٨.



الأشارة وعلامة الرأس، واستعمال الايدي من الكلام. وهذا يدلُّ على أنَّ القاضي يفرِّق بين الكلام المنطوق والاشارات التي تخرج من دائرة الكلام. ثمَّة فصل -إذن- بين الكلام والاشارة عند القاضي إذ يجعلُ الكلام أوسع من الإشارات وهذا ما سنبينه بعد حين. لذلك يُدخِلُ المهمل والمستعمل تحت دائرة الكلام إذ ((لا يجبُ أن يكون مفيداً بخلاف ماذهب اليه شيخنا أبو هاشم، والآن كانوا لا يعدّون المهمل من اقسام الكلام وقد عرّوه منه<sup>(١)</sup>). ثمَّ يضيف القاضي قائلاً: ((وأيضاً فلو كان الكلام هو ما يفيد على ما يحكى عن أبي هاشم، لكان يجبُ في عقد الاصابع والاشارة بالرأس أنه يكون كلاماً، ومعلوم خلافه. فهذا هو حقيقة الكلام، ولا فرق بين أن يكون مهملاً أو مستعملاً<sup>(٢)</sup>)).

كما أنَّ انبناء المفردة المتكون من حرفين لا يجب فيه أن يكون الحرفان مختلفين -كما زعم أبو هاشم- لذلك يقول القاضي: ((فهذا هو حقيقة الكلام، ولا فرق بين أن يكون مهملاً أو مستعملاً، أو أن لا يكون حرفين مختلفين على مامرّ لأبي هاشم في بعض المواضع، لأنَّ المركب من حرفين متماثلين قد يكون كلاماً أيضاً، ألا نرى أنَّ قوله صلى الله عليه ((ما أنا من ددٍ ولا الدد مني)) \* كيف كان كلاماً مع تركبه من دالتين؟ وهكذا فإنك تسمعُ الناس يقولون: كك لهذا الحيوان المخصوص، وشش لهذا العدد المخصوص، وسس للرنّة، وكك للبعوض، وأشباه ذلك أكد من أن يأتي عليه العدد والحصر<sup>(٣)</sup>)).

وقد استند القاضي إلى منطق أهل اللغة أنفسهم في التدليل على ضم المفيد وغير المفيد تحت دائرة الكلام ((لأنَّ أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل لا يفيد -لأنه لم يتواضع عليه- وإلى مستعمل مفيد، فلو كان ما ذكرته صحيحاً لم تصح منهم هذه القسمة. ولأنَّ الكلام يصير مفيداً بالمواضعة، ويكون الكلام صحيحاً، وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاماً كاملاً، كما لا تأثير له في

(١) شرح الاصول الخمسة ٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٥٢٩.

\* الدد: اللهو واللاعب، والحديث ((في النهاية في غريب الاثر لابن الاثير)).

(٣) شرح الاصول الخمسة ٥٣٠.



كونه صوتاً. ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة: تواضع العرب على الكلام فحصل مفيداً بالمواضعة<sup>(١)</sup>.

بيد أن الشائع بين النحويين أن الكلام هو الذي يدل على فائدة وإلا فهو ليس من صنف الكلام ولا يدخل في دائرته. كما أن القاضي لم يغفل تصور النحويين هذا إذ قال: ((فأما ما قاله النحويون من أن الكلام هو ما يكون مفيداً، والمفيد هو ما تركب من حرفٍ واسم أو اسم واسم كقولك زيد قائم، أو من فعلٍ واسم كقولك قام زيد، فأنما يعنون به الكلام الاصطلاحي دون اللغوي))<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني ١٠/٧.

(٢) شرح الاصول ٥٣٠.



## ٥- علاقة الكلام بالإشارة والكتابة

أما علاقة الكلام بالإشارة، وعلاقة الكلام بالكتابة كانت من المحاور الأساسية في التفكير الاعتزالي إذ أشار القاضي إلى أنَّ الإشارة غير قادرة على استيعاب الفهم العام أو حاجات الإنسان بهيئاتها الواسعة وعلى النقيض منها الكلام الذي استوعب التفكير الأنساني بوصفه المعبر الأساسي عنه. كما أنَّ الكتابة تعدُّ في درجة أدنى من الكلام إذ إنَّ الإفادة من الكتابة لن تتحقق ما لم يكن الكلام ((وإذا قد عرفت حقيقة الكلام، فاعلم أنَّه من نعم الله تعالى العظام، لأنَّه به يتصور الأفهام والاستفهام، ولا يقوم غيره هذا المقام ولا شيء يتسع اتساع الكلام، لأنَّ الذي يشبهه الحال فيه ليس إلاَّ عقد الأصابع والأشارة بالرأس، ولا شك أنَّه لا يتسع اتساعه، فمعلوم أنَّ الأخرس لا يمكنه أن يدلَّ على توحيد الله تعالى وعدله، ولا يتأتى منه ذلك على الحد الذي يتأتى من المتكلم، وأما الكتابة فأنَّه وإن عظم الانتفاع بها إلاَّ أنها لا تبلغ درجة الكلام، وأيضاً فإنَّ الفائدة بها ترتب على الفائدة بالكلام، فلو لا أنَّه تعالى بفضلِه وسعة جوده ألهمنا المواضعة على ذلك، وإلاَّ كنا لا نتمكن من شيء من هذه الأشياء التي ذكرناها))<sup>(١)</sup> بيد أنَّ الأمر سيكون مختلفاً عند أبي علي الجبائي الذي صورَّ الحروف بأنها الكلام وأنَّه أي-الكلام- حال في السطور<sup>(٢)</sup>. لذلك تكون الكتابة في المقام الأول عند أبي علي ولا بدَّ من التذكير أنَّ الاستطراد في هذه الموضوعات ولا سيما الاستطراد عند القاضي إنما كان تمهيداً عن قضية القدم والحدوث أو ما يسمى بـ(الخلق) ومن ثمَّ معرفة كلام الله المتمثل بالنص القرآني الكريم. فقد اختلف المعتزلة مع الأشاعرة في التحليل والتفسير ومن ثمَّ اختلفوا في النتائج المختلفة التي بها يتميز بعضهما من بعضهما الآخر، فيما امتدَّ الخلاف ليشمل سائر الفرق.

(١) شرح الاصول ٥٣٠.

(٢) بنظر: البحث ٥٨.





فيكون لنا ان نقول ان المذاهب الكلامية-ومنها المعتزلة- لم تخض في البحث اللغوي او الدلالي خوفاً القصد منه بيان الدرس اللغوي المتعلق به، انما كان بحثها بحثاً عقيدياً معتمداً في اسسه ثنائية اللفظ/المعنى والعلاقة بينهما وما يتبع ذلك من مباحث لغوية او دلالية تعينهم على ما تذهب اليه عقيدتهم. ومن الواضح ان المعتزلة نزعوا الى اعادة صياغة الكينونة التي تقع فيها هذه الثنائية الى ان تكون كينونة واحدة تظهر في العرض الذي هو النظم، اما الكلم نفسها فلا تمثل المسألة الدلالية الكبرى في اعتقادهم.



## المبحث الثاني-الكلام النفسي

انَّ قضية ((الكلام النفسي)) من الموضوعات الكلامية التي صارت مثاراً للاحتجاج والجدل، لاسيما انَّ ثمة مَنْ يرفض وقوعه على مستوى الكلام الالهي منه والبشري.

بيد انَّ هذا التفكير المتعلق ((بالكلام النفسي)) كان قد تَصَلَّ على ايدي الاشاعرة، نتيجة لسلوك عقيدي متعلِّق بقضية -خلق القرآن- ولا سيما انهم يقولون بقدوم القرآن فكان من واجبه ان يجدوا مخرجاً لهذا القدم فكان ((الكلام النفسي)) وسيلتهم في الامر. ومن اجل التوضيح اجد ان ابدأ بعرض موجز للرؤية الاشعرية المتعلقة بهذه القضية.

ذكر الباقلاني ((انَّ حقيقة الكلام على الاطلاق في حق الخالق والمخلوق إنما هو المعنى القائم بانفس، لكن جعل لنا دلالة عليه تارة بالصوت والحروف نطقاً، وتارة بجمع الحروف بعضها الى بعض كتابة دون الصوت ووجوده وتارة اشارة ورمزاً دون الحروف والاصوات ووجودها))<sup>(١)</sup>. فيتبين لنا انَّ الباقلاني جعل كل ما هو خارج حدود النفس سواء اكان، حرفاً مسموعاً أو مكتوباً او اشارات دالة، صورة للحقيقة الكامنة في النفس المتحققة بـ ((الكلام النفسي)).

وقد اكد الباقلاني هذا الفهم بوصفه اول مَنْ رَدَّ على المعتزلة قولهم -انَّ الكلام هو المسموع- إذ قال: ((انَّ الكلام الحقيقي هو المعنى الموجود في النفس لكن جعل عليه امارات تدلُّ عليه. فتارة تكون كلاماً بلسان على حكم اهل ذلك اللسان وما اصطلحوا عليه وجرى به وجعل لغة لهم...))<sup>(٢)</sup>. ولم يتوقف الاشاعرة عند هذه الحدود إذ رفضوا ان يطلق مصطلح ((الكلام)) على غير ((المعنى النفسي)) الا تجاوزاً. وهذا ما صرَّح به الجويني -معبراً عن راي اصحابه كذلك- إذ قال: ((ومن اصحابنا مَنْ قال: الكلام الحقيقي هو القائم بالنفس، والعبارات تسمى كلاماً تجاوزاً، كما تسمى علوماً

(١) الانصاف ٩٥.

(٢) المصدر نفسه ٩٤. وينظر الاتجاه العقلي في التفسير ٧٩-٨٠.



تجزأ، إذ قد يقول القائل سمعتُ علماً وأدركتُ علوماً، وإنما يريد إدراك العبارات الدالة على العلوم، وربّ مجاز يشتهرُ اشتهاً للحقائق<sup>(١)</sup>.

كما أكد الغزالي أنّ الكلام هو المعنى النفسي الذي هو مدلول دلّت عليه الصيغ العلامية المسموعة والمرئية ((وقد قيل أنّه حديث النفس، أو نطق النفس، أو مدلول امارات وضعت للتفاهم وهو الاصح))<sup>(٢)</sup>.

بعد هذا العرض الموجز لمفهوم الكلام النفسي - مؤصلاً عند الاشاعرة - لابدّ من معرفة المفاهيم الاعتزالية في هذا الخصوص - وهي مهمة البحث - ومن ثمّ طبيعة العلاقة بين الالفاظ والمعاني عندهم انطلاقاً من هذه المفاهيم المستندة الى اسس عقيدية - كما اسلفت - لقد ذهب المعتزلة الى أنّ الكلام الحقيقي إنّما هو هذا الكلام المسموع المتحقق على هيئة الفاظ مسموعة ومرئية - على الرغم من الخلافات الجزئية الدائرة ضمن هذا التصور تلك التي اشرنا اليها في حقل ((الحقيقة الكلامية)) - ومن ثمّ رفض مفهوم ((الكلام النفسي)) بوصفه حديثاً عائماً لا يستند الى أدلة مقنعة، ولا سيما أنّ المعتزلة قد سلكوا منهجاً استدلالياً في التوصل الى الحقائق - على وفق ما يدعون - فمعرفة الاشياء عن طريق الاكتساب والاضطرار بوصفهما دليلين للتوصل الى الحقائق لم تتحقق انّ لم تكن مفقودة عند اولئك الذين اثبتوا ((الكلام النفسي)) فقد ادعوا اثبات ما لا طريق الى اثباته<sup>(٣)</sup>.

وهذا يؤدي الى ((الآنثق بحقائق الاسماء، وان يُدعى فيها ما لا دليل عليه، وفي ذلك ارتكاب التجاهل في الاسماء والمعاني جميعاً. وما ادى الى ذلك وجب الحكم بفساده))<sup>(٤)</sup>. فيتبين لنا من ذلك أنّ القاضي يذهب الى أنّ محاولة التفتيش عن الحقيقة اينما وجدت في الاسماء أو في المعاني - إنّما يجب فيها مراعاة مبدأ الدليل الذي يؤكد تلك الحقائق، أمّا والامر لا يستند الى دليل فلا يمكن القول بآية حقيقة

(١) الارشاد ١٠٧.

(٢) المنحول ١٠١.

(٣) ينظر المغني ١٤/٧، وينظر: الهيظ بالتكليف ٣٠٧.

(٤) المغني ١٤/٧.



إن لم نقل غياب الحقائق تماماً. من هذا يتبين أيضاً أن القاضي يحكم على أولئك الذين قالوا ((بالكلام النفسي)) إنهم ممن غابت عنهم الحقيقة وتمسكوا بما لا دليل عليه ((فاذا صحت هذه الجملة فمن إدعى أن الكلام ليس هو هذا المعقول، وأنه معنى في القلب لم يُشَرِّ به الى سائر ما عقلناه من افعال القلوب، فقد إدعى اثبات معنى لا سبيل الى معرفته باضطرار ولا بدليل، فيجب نفيه، ولذلك الزم الشيوخ قائل هذا القول تجويز معانٍ أخرى سوى ما قاله، وان يحصل ذلك المعنى الذي في النفس منبئاً عن الآخر، فإن الاصوات أيضاً هي معنى في النفس دون هذا المعقول، وان هذا المعقول دلالة عليه، وكذلك القول في سائر اجناس الاعراض - وفي ذلك ابطال ما عقلناه وعرفنا حكمه - واثبات ما لا سبيل الى معرفته، وفي هذا من الجهالات ما لا خفاء به))<sup>(١)</sup>.

أن ما ذكره القاضي على وفق النصوص السالفة الذكر إنما هو رأي المعتزلة عامة، إذ إن هذا التصور هو تصور جميع المعتزلة فيما يتعلق ((بالكلام النفسي)) وقد أكد ذلك القاضي نفسه عندما قال: ((لذلك الزم الشيوخ قائل هذا القول تجويز اثبات معانٍ أخرى سوى ما قاله...))<sup>(٢)</sup>. إذ إن لفظة ((الشيوخ)) إنما تعني شيوخ المعتزلة ومن ثم سيكون عندنا اجماع اعتزالي على تصور هذه الحقيقة، أعني رفض فكرة ما يسمى بـ ((الكلام النفسي)). وقد قبل هذا الرفض برفض اشعري مقابل ممثلاً بقول أبي بكر الباقلاني: ((قد وهمتم علينا في قولكم إننا لم نعقل كلاماً إلا حروفاً واصواتاً، لأننا لم نعقل قط ذلك. لأن الكلام فيما بيننا إنما هو معنى قائم بالنفس يُعبّر عنه بهذه الاصوات المسموعة تارة وبغيرها أخرى. وتقول العرب: في نفسي كلام أريد أن ابدية لك. وقال الاخطل:

حتى يكون مع الكلام اصيلا

جعل اللسان على الفؤاد دليلا

لا يعجبك من اثر حظّه

أن الكلام من الفؤاد وانما

(١) المغني ١٥/٧.

(٢) المصدر نفسه ١٥/٧.



فأخبر أنّ الكلام في النفس يكون وإن عبر عنه باللسان<sup>(١)</sup>. وهذا ما فنده القاضي إذ قال: ((فأمّا قول القائل: في نفسي كلام فالغرض به انبأؤه عن عزمه على ذلك، وهو بمنزلة أن تقول: في نفسي لقاء زيد أو الخروج إلى مكة، فلا متعلق لهم بذلك))<sup>(٢)</sup> لذلك - يزعم البحث - أنّ كلاً من الطرفين معتزلة واشاعرة لم يكن همهم الوصول إلى تصورات لغوية محايدة تهدف إلى بناء نظري قائم على الدقة والعلمية بل كان همهم الاساسي أن يدافعوا عن عقائدهم من خلال النظرات التي قد تصل إلى التقاطع مع المنطق اللغوي نفسه. وانطلاقاً من هذا يمكن لنا أن نقول أنّ الكلام عند المعتزلة هو هذا الكلام المعقول ومن ثم فإنّ المبدأ العام الذي يجمعهم هو رفضهم لما يسمى بـ ((الكلام النفسي)) إذ إنّ ((الكلام نفسه لا يدلُّ على أمرٍ آخر في القلب ينبئ عنه))<sup>(٣)</sup>. لذلك لم يكن الكلام بالمفهوم الاعتزالي سوى عرض محسوس، وبذلك يختلف عن العلم الذي تنبئ عنه الإرادة. فهو - إذن - يمتاز بمعقوليته ووجوده ومن ثمّ عدم غيبته. بيد أنّ سؤالاً ما يبقى قائماً - ألّمة موازنة بين الرأي الاعتزالي والرأي الاشعري في ضوء ما تقدّم؟.

يعتقد - البحث - أنّ كلاً من الفريقين يتحدث عن هذه القضية من وجهة نظر مختلفة عن الأخرى، ولاسيّما أنّ عقيدة كل منهما تقرض عليه قولاً معيناً - فالاشاعرة لا يرفضون الكلام الظاهر - كما يرونه المعتزلة - إنّما يؤكدون - أي الاشاعرة - أنّ ثمة كلاماً ظاهراً معقولاً موجود فعلاً ((والكلام اللفظي حادث، ولانزاع بين الشيخ الاشعري والمعتزلة في حدوث الكلام اللفظي وإنّما نزاعهم في اثبات الكلام النفسي وعدمه))<sup>(٤)</sup>. هذا الكلام المنفذ الفعلي إنّما هو امارات على معنى حقيقي مخزون في النفس، وهذا ما ذهب إليه الاشاعرة بالاجماع فضلاً عن أنّهم يفصلون فصلاً حاداً بين الالفاظ والمعاني. ومن جهة أخرى سنجد الأمر لا يختلف - من زاوية معينة - تتمثل في أنّ المعتزلة

(١) التمهيد ٢٥١.

(٢) المحيط بالتكليف ٣٠٨.

(٣) المغني ١٥/٧.

(٤) البحث الدلالي عند الغزالي ١٣.



يفصلون بين الالفاظ والمعاني كذلك\*، ومن ثمَّ فإنَّ ثمة معاني لم تكن مخزونة في النفس وقديمة- كما اشار الى ذلك الاشاعرة- إذ إنَّ المعتزلة يرون في مَنْ قال ((في نفسي كلام)) أنَّه يرتبُ المعاني قبل خروج الكلام ((وقولهم: فلان يرتبُ الكلام في نفسه ثمَّ يتكلَّم به. يعنون به أنَّه يرتبُ معنى الكلام، والّا كان قولهم ((ثم يتكلَّم به)) ناقضاً له، لأنَّ مارتَّب وفعل لا يجوز ان يفعل من بعد))<sup>(١)</sup>. هذا الترتيب الاعتزالي للكلام قوبلَ بترتيب اشعري له ولكن بمفهوم المعنى النفسي وصولاً الى الملفوظ منه ((وامّا كلام الآدميين فيقال للعبارة المحصلة المنظومة الصادرة عن الفكر النطقي، والحدس العقلي، قبل القاء القول عليه، كلام. فما دام المعنى مخفياً مستوراً في حجر الفكر يُسمى نطقاً. فاذا صدرَ عن الفكر ودنا عن القول يسمى كلاماً. فاذن النطق يحتاج الى مخرج ومؤدٍ ليصير كلاماً، والكلام يحتاج الى عبارة ونظم ولفظ ليصير قولاً، والقول يحتاج الى حركة وآلة وقطع صوت ليصير حديثاً، والحديث يحتاج الى قلب ذكي وسمع فهيم فيرجعُ اليه كما بدا ليصير سماعاً، وهذه المراتب انما تنتظم في حق الآدمي لأنَّه مركب زماني، تظهرُ افعاله واقواله بالدفعات في اوقات الزمان))<sup>(٢)</sup>.

امّا المعتزلة فيرون أنَّ ثمة معنى مخفياً مرتبطاً بطريقةٍ ما بالتصورات اللفظية الدالة عليه ليتكون الكلام- بوصفه وحدة متكاملة- بعد اجراء عملية الترتيب عليه. أي أنَّ ترتيب المعاني انما هي عملية ترتيب لما هو متصور من الاشكال اللفظية الدالة على تلك المعاني، ومن ثم لم يكن ثمة كلام نفسي بمعزلٍ عن تلك العملية التصورية المستندة الى دوال خارجية معبرة عن ذلك المعنى الذي يصبح كلاماً بعد ان تُجرى عليه عملية الترتيب تلك- بيد ان مبدأ الفصل بين الالفاظ والمعاني عند المعتزلة ومن ثم القول بعملية الترتيب التي تخص المعاني يجعل التفسير المتعلق بهذه القضية تفسيراً يشتملُ على غموض، إذ إنَّ المعتزلة يقولون بالفصل بين الالفاظ والمعاني، لأنَّ الامر عندهم متعلق بنشأة اللغة وما

\* وهو يتحدث عن فصاحة الكلام يقول القاضي: ((أنَّ المعاني لا يقع فيها ترايد، فاذاً يجب ان يكون الذي يعتبر الترايد عند الالفاظ، التي يعبر بها عنها، على ما ذكرناه)). المغني ١٦/١٩٩-٢٠٠. وهو امر يشير الى الفصل بين المعاني والالفاظ عند المعتزلة.

(١) المغني ١٨/٧.

(٢) المعارف العقلية ٥٢.



تشمّل عليه من المواضعة. ((يبين ذلك ان حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع اليه كتعلق العلم والقدرة بما يتعلقان به))<sup>(١)</sup>. كما ان تفسيرهم ((للكلام النفسي)) بأنه عملية ترتيب-التي تعني تقطيع الحروف- إنما يدفع التأمل الى ان يلمح فكرة عدم الانفصال بين الالفاظ والمعاني ولا سيما انهم اكدوا ان الكلام هو ((ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة))<sup>(٢)</sup>. إذ ارادوا تأكيد أن ((النص القرآني الكريم)) هو كلام الله المخلوق المتكون من هذه الاصوات المسموعة والحروف المنظومة كيما يرفضوا القول بقديم القرآن. لذلك اجد ان فكرة الفصل بين الالفاظ والمعاني كانت متعلقة بمرحلة المواضعة-التي تعني ان الالفاظ المفردة هي دلالات أو امارات على مدلولاتها، إذ ان فكرة الفصل هنا ستعلق بالدال والمدلول حتى وان كان المدلول غير محسوس لأن عملية الوضع ستطول هذه الجردات لتضع لها اسماً ايضاً. لذلك ستكون العلاقة بينهما علاقة انفصال ولا سيما ان الامر محصور بمفهوم الإشارة. فاذا انتقلنا الى التأليف سنمثّل امام مفهوم ((المعنى)) الذي-اجد-أنه يرتبط بالالفاظ بعلاقة عدم انفصال إذ ان ((الكلام)) عند المعتزلة هو هذا المعقول المسموع-كما اسلفنا- كما انهم رفضوا-الكلام النفسي-الذي يعني المعنى القديم المخزون بالنفس لذلك لن يكون المعنى بوصفه شيئاً منفصلاً مستقلاً-ولا سيما أنه نتاج من نتاجات التأليف أو النظم الكلامي - لن يكون متحققاً عند المعتزلة.

لذلك لم يكن مفهوم المعنى عندهم مفهوماً واضحاً أو مستقراً لا سيما انهم يفصلون بين الالفاظ والمعاني ليجعلوا المعنى في المرتبة الاولى في الاهمية ومن ثم تأتي مرتبة الالفاظ. كما انهم يعلقون عملية ترتيب المعاني-التي هي عملية اجرائية داخلية خفية-بالتصورات الفكرية للاشكال اللفظية مما يوحي للتأمل ان المعنى لا يمكن ان يقبض عليه-بوصفه كياناً مستقلاً عن الالفاظ، على وفق مفهوم

(١) المعنى ١٦٠/٥.

(٢) المصدر نفسه ٦/٧.

\* لم يكن غموض المعنى مقصوراً على حقبة رمنية معينة إذ ان هناك جدل ونقاش كبير محتدم حول تعريف (المعنى) علم اللغة الاجتماعي



الانفصال بينهما - معزولاً عن التصور اللفظي الدال عليه مما يثير الشكوك حول نقاء فكرة الانفصال عندهم. وخلاصة القول في هذا الشأن أنّ فكرة الانفصال بين الالفاظ والمعاني عند المعتزلة هي فكرة معلنة تمّ تأكيداها في اغلب نصوصهم واقوالهم. بيداً اننا نجد أنّ جملةً من افكارهم المتعلقة بالجانب العقيدي تصطدم بما هو معلن من الاحكام اللغوية لتقودهم بالنتيجة الى شيء من التعارض.

بيد أنّ من الممكن ان نضع ايدينا على تحليلات قد تكون اكثر دقة فيما يتعلق بعلاقة اللفظ بالمعنى من خلال ما يتجلى عن الفائدة الكلامية عند ابي الحسين البصري المعتزلي ممثلة بعمل اتصال المعاني بعضها مع بعضها الآخر بعد أن اقرّ أنّ الفائدة الاولى من الكلام تتحقق في الالفاظ المفردة في اثناء عملية الوضع - وبعد ان تعلّقت الفائدة باتصال المعاني بعضها مع بعضها الآخر يؤكد البصري أنّ هذا الاتصال او التعلق امّا ان يكون اسم مع اسم او اسم مع فعل. كما أنّ الامر الذي نريد تأكيد هـنا، هو ماذا يعني الكلام بهذا المفهوم. اهو الفاظ تحققت الفائدة فيها حسب؟ ثمّ كيف تتحقق هذه الفائدة إذا ما تعلق الامر بعملية التأليف؟ ثمّ اين محل المعنى من هذا كلّ؟

اكبر الظن أنّ الامر لا يخلو من التعقيد، فقد اشار المعتزلة - ومن ضمنهم البصري - الى أنّ الالفاظ المفردة التي نتجت عن المواضعة إنّما تحقق الفائدة - لكن ايّ ضربٍ من الفائدة؟ أهي فائدة اشارية محض ام انها ذات معنى؟ ولا سيما أنّ الالفاظ التي تعلّقت بالاعلام هي وحدها التي قالوا - اي المعتزلة - عنها انها لا تفيد الا الدلالة. فهل هي خالية من المعنى؟ لاجل هذا قلنا أنّ هذه العلاقة لا تخلو من التعقيد. بيداً أنّ ابا الحسين البصري يرى أنّ اتصال المعاني بعضها مع بعضها الآخر لا يتحقق الا بوساطة الالفاظ في اثناء عملية التأليف. وهو امر يشير الى أنّ عملية المواضعة الاولى لا تنتج سوى ((ادلة)) - بالمعنى العلامي لها - على وجه عام ومن ثمّ تأتي عملية التأليف لتحقيق بوساطتها العلاقة القائمة بين الالفاظ والمعاني - ولا اقول معانيها - إذ لا يحقّ لنا ابتداءً ان نقول عن الالفاظ انها وضعت لمعنى، إنّما يجب القول انها وضعت لتدلّ على مسمياتها.



أما المعنى فهو أبعد من أن يكون بهذا الضيق، إذ لابد له من عملية التأليف، وهذا ما أشار إليه البصري وهو يتحدث عن مفهوم الكلام، إذ قال: ((أنا قد نصفُ الكلام بأنه مفيد، ونعني أنه موضوع لفائدة، أو أنه مستعمل فيها. وهذا ما حصل في اللفظ المفرد، وقد نعني بذلك أنه يفيد اتصال المعاني بعضها ببعض. وهذا لا يكون في اللفظ المفرد لأنه لا يفيد اتصال بعض المعاني ببعض، ولا يفيد تصوُّره معناه، لأنَّ معناه متصوَّرٌ لنا قبل اللفظ. والكلام المفيد اتصال بعض المعاني ببعض، وتعلق بعضها ببعض))<sup>(١)</sup>. وهو امر يعني أنَّ تصوُّر الفائدة في اللفظة -وهي مفردة- عملية مستقرَّة بعد الوضع، لكنها لا تعني إفادة المعنى -بمفهوم المعنى الذي اشرنا اليه من قبل، لأنه يضيق ليصبح دليلاً وليس معنى. وفي هذا إشارة كذلك الى أنَّ كلَّ الالفاظ المفردة في الوضع الاول إنما تقوم بمهمة الافادة بمعنى الدليل والاشارة -لذلك يدلُّ ما قاله القاضي عبد الجبار من قبل- في الكلام النفسي -من أنه عملية ترتيب للمعاني بطريقة خفية، يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ المقصود منه هو عينه الذي قصد اليه ابو الحسين في عملية التأليف لأنَّ عملية الترتيب تستند الى عملية تأليفية لحروف خفية هي نفسها التي يتم تقطيعها مسموعة ومرئية. لذلك يمكن وصف الترتيب بالخفاء في حين يكون التأليف ظاهراً مسموعاً)) (ومتى جعل القوم الدلالة على اثبات المعنى في النفس ظهور هذا المسموع فالذي يتعلق به هذا المسموع هو العلم به أو القصد اليه أو الفكر فيه وليس الكلام عندهم بشيء من ذلك، والذي يفعله احدنا قبل اظهار هذه الحروف من كلام يديره في نفسه أو حروف يقطعها، فذلك هو من جنس ما يظهره ولكنها حروف خفية، ولو كان معنى في النفس لما احتيج الى ضرب من التقطيع كالعلم والارادة وغيرهما، وبعد، فلولا أنَّ الكلام هو ما ذكرناه لكان لا يتصور في نفسه ما هو على شكل هذه الحروف، فهذا من ادل الاشياء على أنه من جنس ما يظهر، وأنه ليس بمعنى في النفس، كما ثبت مثله فيمن يريد الكتابة لأنه تصوَّر في نفسه اشكال ما يكتبه، ولم يكن لاحد ان يجعل الكتابة معنى في

\* وهي اشارة اخرى الى فكرة الفصل بين الالفاظ والمعاني.

(١) المعتمد في اصول الفقه ٢٠.



النفس))<sup>(١)</sup>. فكأنَّ المعاني بالمفهوم الاعتزالي عبارة عن مزيج تصوّري للالفاظ الدالة على مفهوم كانت قد وضعت ازاءها لتدلّ عليها ومن ثمَّ تستمدّ معقوليتها منها. هذه المعقوليّة للالفاظ المفردة تمثّلُ المعنى بالمفهوم الاعتزالي بعد ان تخضع لعملية الترتيب أو التّأليف. ومن اجل ذلك يزعم البحث ان علاقة اللفظ بالمعنى بوصف هذا الاخير مدلولاً، تكون علاقة انفصال لتحوّل الى علاقة عدم انفصال بمفهوم المعنى المتحقق بعد عملية الترتيب أو التّأليف.



## المبحث الثالث-الحكاية والمحكي

لقد تباينت آراء المعتزلة في قضية الحكاية والمحكي ((فالذي يقوله ابو هاشم واصحابه، والجعفران من قبل، ومذهب ابي القاسم، والاشيذية\*، ان الحكاية غير المحكي لما كان الكلام عندهم من قبل الاصوات وهي لا تبقى، فلم يكن بد من القول بذلك))<sup>(١)</sup>. لذلك اجد من المناسب ان نضع موازنة بين المصطلحات المستعملة من قبل المعتزلة انفسهم لكي نصل الى حقيقة الامر، إذ ان الحكاية عندهم مصطلح يقابل مصطلح الصوت، وكلاهما مفعول لفاعل، او ان كلا منهما لا يعدو كونه صفة فعل للمتكلم وهو فاعل الصوت الذي يقابل الحكاية التي تتصف بأنها عرض زائل استمدت عرضيتها من الصوت نفسه. الامر الذي يقتضي-بالضرورة-ان يكون المحكي شيئاً آخر غير الحكاية التي اصبحت منتهية حال انتهاء التكلم بها. وهو امر يدعو الى القول ان الكلام عندهم يتحقق متزامناً مع حدوث الاصوات وينتهي بانتهاؤها وامر الانتهاء واقع-بالضرورة-لما يتصف به الكلام من الزوال، الامر الذي يعني ان الحروف التي تتحقق بها الكتابة ليست سوى ((امارة للصوت))<sup>(٢)</sup>. ولم يكن هذا التحليل بعيداً عن التفكير الاعتزالي إذا ما قلنا انه امتداد طبيعي لكي نونة تفكيرهم العقيدية التي رفضت ما يسمى ((بالكلام النفسي)) او ان يوجد كلام مخزون في النفس سابق لمرحلة الصوت المنطوق، لينتهي بهم الامر الى ان القرآن الكريم مخلوق غير قديم، إذ هو عندهم ليس سوى الاصوات المسموعة.

يبقى لنا ان نعود الى المحكي لنحدد محله في التفكير الاعتزالي، ولا سيما إذا قورن بالحكاية التي اصبحت ملازمة للصوت، الامر الذي ينزع بنا الى القول ان المحكي عندهم\*\* يعود-بالضرورة-الى

\* الاشيذية: فرقة من فرق المعتزلة وهم من اتباع اخشد ابن ابي بكر تلميذ محمد بن عمر الصيمري وهم يكفرون ابا هاشم واتباعه (المحيط بالتكليف ٤٢٥).

(١) المصدر نفسه ٣٢٧.

(٢) المغني ١٩١/٧.

\*\* طائفة من المعتزلة يرون ان الكلام هو الصوت المسموع.



المستمع أو المتلقي، إذ إنَّ عملية السمع ليست سوى تلقي المحكي - من قبل متكلِّمٍ أو حاكٍ جديد - الذي أصبح - أي المحكي - مختلفاً تماماً عن الحكاية الزائلة مع زوال الصوت. ولكي يتوضَّح الأمر على نحوٍ آخر نقول: إنَّ الصوت يعني الكلام والعكس صحيح أيضاً. بيد أننا - ونحن نتحدَّث عن الحكاية والمحكي - أمام متكلِّمين اثنين، لذلك كان ثمة صوتان قد زال الأول منهما وهو كلام المتكلم الاصيل - المبتدئ - لما يتصفُّ به الصوت من الزوال، ليمثِّل الصوت الثاني المحكي في هذه الثنائية. ثمَّ ينتهي الأمر بذلك إلى وجود صوتين مختلفين، ثمَّ كلامين مختلفين وصولاً إلى تحقق أنَّ الحكاية غير المحكي. الأمر الذي رفضه أبو علي الجبائي الذي يرى أنَّ الحكاية هي المحكي. لذلك يقول في مَنْ تلا كتاب الله تعالى: ((إنَّ المسموع منه هو كلام الله في الحقيقة))<sup>(١)</sup>. ويؤكد القاضي هذه الفكرة عند أبي علي فيقول عنه: ((وكذلك قوله في مَنْ حفظه أو كتبه، أنَّ كلامه تعالى هو الموجود في الحقيقة - وكان يجوزُ على الكلام البقاء في أماكن كثيرة لعينه. ويقول أنَّه يوجد مع الصوت مسموعاً ويوجد مع الحفظ محفوظاً، ومع الكتابة مكتوباً وإنَّ كان عيناً واحدة))<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي يؤكد نزوع أبي علي لمسيرة رأي عامة المسلمين، وهو أمرٌ دعا الاسكافي إلى التفتيش عن الدوافع التي وقفت وراء رأي أبي علي في هذه القضية، فوجد أنَّ الذي دعاه إلى ذلك إنما كان ((متابعة المسلمين على قولهم: أنَّ هذا كلام الله، وظنَّ أنَّه لا يتمُّ إلاَّ بأنَّ يبقى، فقال فيه بمثل ما حكيناه، من أنَّ الحكاية هي المحكي))<sup>(٣)</sup>. الأمر الذي جعل الاسكافي يقول بأنَّ الحكاية غير المحكي إذا ما تعلَّق الأمر بالكلام البشري<sup>(٤)</sup>. ولم تنحسر متابعة رأي عامة المسلمين عند أبي علي حسب، فقد وقع فيها طائفة من المعتزلة الذين أثبتوا أنَّ الحكاية غير المحكي، إذ ((ثبتوا على ما دلَّ عليه الإجماع من قول المسلمين من أنَّ هذا هو كلام الله على

(١) المغني ١٨٧/٧.

(٢) المصدر نفسه ١٨٧، وينظر: المحيط بالتكليف ٣٢٨، وينظر: مذاهب الاسلاميين ٣٠١.

\* يقول الإمام أبو حنيفة أنَّ القرآن ((كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ وعلى اللسان مقروء، وعلى النبي عليه الصلاة والسلام منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابنا له مخلوق، وقرائتنا له مخلوق، والقرآن غير مخلوق)) (القول الموفى ١٤).

(٣) المحيط بالتكليف ٣٢٧.

(٤) المصدر نفسه ٣٢٨.



الحقيقة، لأنَّ العرف قد جرى بمثل ذلك في اضافة الكلام والشعر والخطبة وغيرها الى مَنْ بدأ بها اولاً<sup>(١)</sup>. بيد أنَّ هذه المتابعة وقعت على سبيل التجوز لأنَّ اصحابها اكدوا أنَّ الحكاية غير المحكي، الأمر الذي يتناقض مع رأي عامة المسلمين الذي ذهبوا فيه الى أنَّ كلام الله هو المسموع على الحقيقة، مما جعل هذه المتابعة مختلفة في جوهرها عن متابعة أبي علي الجبائي التي كانت متابعة على مستوى الفكر لأنَّه جعل الحكاية عين المحكي. ولم يكن أبو علي ضمن هذا التحليل بعيداً عن الصواب، لأنَّ الكلام عنده هو الحروف وليس الاصوات، لاسيما أنَّ الحروف عنده تختلف عن الاصوات ايضاً، إذ أنَّ الحروف ثابتة غير زائلة. وهو امر يقود الى أنَّ الحكاية تعني المحكي نفسه. ولم يختلف الامر إذا ما تعلّق بالنص الالهي عنه إذا ما تعلّق بالنصوص البشرية.

بعد هذا العرض الموجز للمفاهيم العامة عند المعتزلة عن الحكاية والمحكي، اجد أنَّ من المفيد أنَّ أبين التصورات الما قبلية التي إنبت عليها تحليلاتهم في الحكاية والمحكي، إذ أنَّ هذه القضية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمفهوم ((الكلام)) عند كل من أبي علي والعلاف من قبل، اللذين وجدا أنَّ الكلام هو الحروف ليصل الأمر عند أبي علي أنَّ الكلام حالٌّ في السطور\*. وأنَّ زيادةً في التأمل يدفع المتأمل نفسه للرجوع الى تعليق الاستاذ علي فهمي خشيم الذي اكَّد فيه نزوع أبي علي الجبائي الى متابعة الرأي القائل بالكلام المخزون، لأنَّ الكلام عنده الحروف، وهو رأي اشعري خالص يتعدُّ كلَّ البعد عن التصورات المفهومية الاعتزالية. لذلك كان ثمة تقاطع واضح بين أبي علي الجبائي وطائفة كبيرة من المعتزلة، وعلى رأسها القاضي وأبو هاشم، وهي طائفة وجدت أنَّ الكلام إنما هو الصوت المسموع المنظوم ضرباً من النظم. وكانَّ الامر يعني -عندهم- أنَّ المكتوب من الحروف ليس سوى امارات على الكلام. وهو امرٌ يدفعنا الى تحليل قد يكون اكثر تفصيلاً لكي نصل الى توضيح قضية الحكاية والمحكي في خضمِّ مفهومات متباينة عند المعتزلة انفسهم. فقد يتعلّق الامر بالمتكلّم والمتلقي بمعنى أنَّ الاصوات

(١) المحيط بالتكليف ٣٢٧.

\* ينظر: البحث ٥٨.



المنظومة الصادرة عن المتكلم يُحكم عليها بالزوال حال انتهاء المتكلم من الكلام لتظهر بصورتها الذهنية بعد أن تمت عملية السماع من قبل المتلقي. أنَّ عملية الاتصال هذه تتكون من متكلم ومتلق تتوسطهما مادة الكلام المؤلفة من الاصوات، وقد يتبع هذا تدوين الكلام بوساطة الحروف التي تُعدُّ امارات على الكلام عند المعتزلة سوى العلاف وابي علي الذين اعتبروا الحروف كلاماً.

لنفترض ضمن هذا التحليل أنَّ عملية الاتصال الاولى تكونت من متكلم نطلق عليه (م<sup>١</sup>) ومستمع نطلق عليه (س<sup>١</sup>) تتوسطهما مادة الكلام ولنطلق عليها (ك<sup>١</sup>).

ولابدَّ لنا أن نفهم أنَّ (م<sup>١</sup>) يحتلُّ موقع الفاعل لأنَّه انتج (ك<sup>١</sup>) التي سيستفيد منها (س<sup>١</sup>). وإذا ما اراد (س<sup>١</sup>) أن ينقل لنا (ك<sup>١</sup>) سوف يتعذَّر عليه ذلك تماماً لأنَّ (ك<sup>١</sup>) عند المعتزلة ليست سوى صوت زائل، إذ إنَّ الصوت عندهم عرض زائل، بمعنى أنَّ (س<sup>١</sup>) إذا أراد أن ينقل لنا (ك<sup>١</sup>) سينتقل (ك<sup>١</sup>) ليصبح (ك<sup>٢</sup>) الذي هو فعل لـ (س<sup>١</sup>) بعد أن كان فعلاً لـ (م<sup>١</sup>). وبهذا يمثل (ك<sup>٢</sup>) مصطلح المحكي الذي أصبح شيئاً آخر مختلفاً عن (ك<sup>١</sup>) الذي يمثل الحكاية، لنخلص الى نتيجة مفادها أنَّ الحكاية غير المحكي عند مَنْ عدَّوا الكلام من جنس الاصوات. لذلك يكون الامر مختلفاً مع العلاف وابي علي لانهما ذهبوا الى أنَّ الكلام إنما هو الحروف عينها، إذ إنَّ (ك<sup>١</sup>) الذي يمثل فعل المتكلم (م<sup>١</sup>) هو عينه (ك<sup>٢</sup>) الذي يمثل فعل (س<sup>١</sup>). الامر الذي يؤدي الى تلاشي (ك<sup>٢</sup>) لتصبح عينها (ك<sup>١</sup>) في الحالتين.

وينزغ ابو علي الى تأكيد مغايرة الحروف للاصوات من خلال مخرج الحروف نفسها، إذ إنَّ الصوت عنده ((قد يختلف الحروف لا تختلف باختلاف المخرج فعلمت أنَّ الذي يختلف غير الذي لا يختلف وكذلك القول في الكتابة والمكتوب))<sup>(١)</sup>.

بيد أنَّ هذا التمييز بين الحروف والاصوات الذي استند اليه ابو علي الجبائي ليظهر أنَّ الحروف غير الاصوات، كان قد رفضه ابو هاشم عندما تصدى للموازنة بين النغم والحروف إذ قال: ((وامَّا

\* س ١ ينتج فعلاً على جهة الاحتذاء حسب.

(١) المغني ٢٠٦/٧.



النغم فهي نفس الحروف ويكون من بعض الناس احسن لصفاء مخارجه. والحرف المستحسن غير الذي لا يستحسن، وإن كانا جميعاً نوناً أو ياءً، لأنه لا يجوز أن يحسنَ لمعنىً يحلُّ فيه، فأمّا شدة الصوت فقد تكون لتزايد اجزاء الحروف، ويمكن أن تكون لقوة الاسباب<sup>(١)</sup>. ثمَّ يبيّن أبو هاشم أن تزايد اجزاء الحروف تقتضي زيادة الحروف نفسها ثمَّ أن زيادة الاجزاء اقوى من القول في قوة الاسباب، إذ إنَّ قوة الاسباب إنَّ لم توجب زيادة الحروف لم يكن لها تأثير<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد القاضي متابعة ابي علي لابي الهذيل العلاف في قضية الحكاية والمحكي إذ يقول: ((فقد صحَّ بهذه الجملة أن ما اعتمدَ عليه الشيوخ -رحمهم الله- ابو الهذيل وابو علي ومن تبعهما لا يصح - وإذا بطلَ ذلك بطلَ القول ببقاء الكلام وصحة وجوده في اماكن))<sup>(٣)</sup>. ثمَّ يؤكد القاضي أن طائفة من شيوخ الاعتزال كانوا قد خالفوا أبا الهذيل وأبا علي، يقول: ((فأمّا الذي كان يقوله شيخنا ابو هاشم رحمه الله، وكان يذهبُ اليه الجعفران ومن تبعهما، وبه يقول ابو جعفر الاسكافي، فهو إنَّ القارئ لا يُسمع منه إلا ما فعله، والقراءة هي المقروء، والكلام هو الصوت الواقع على وجه. وكذلك القول في مَنْ يُنشِدُ بعضَ شعر امرئ القيس، ويحيل وجود الكلام في اماكن؛ لأنه الصوت، فأمّا الكتابة فعندها انها اشارة للصوت))<sup>(٤)</sup>. ثمَّ ظلَّ الجدلُ دائراً بين اقطاب المعتزلة بشأن الحكاية والمحكي لينزع كلُّ منهم -على هدى تصوراتهِ المفهومية- الى الدفاع عن افتراضاته على نحوٍ أو آخر. الأمر الذي دفع ابا علي الى القول ((أنَّ القراءة غير المقروء)) مستنداً الى تحليل عقيدي، ينزعُ الى ((أنَّ القرآن ليس بقبیح، ولا يجوز كونه قبيحاً، وقراءة القرآن قد تقبحُ من الجنب فيجبُ أن تكون القراءة غير المقروء))<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ٢٠٦/٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٠٦/٧.

(٣) المصدر نفسه ١٩١/٧.

(٤) المصدر نفسه ١٩١/٧.

(٥) المغني ١٨٨/٧.



وتبني هذه الفرضية كذلك على تصويره لمفهوم الكلام الذي يعني عنده الحروف، إذ إن وجود الكتابة-النص القرآني المكتوب-تعني وجود كلام الله على الحقيقة. فيلزم على هذا التأسيس أن تكون القراءة غير المقروء لمتابع فرضيته أن الحكاية هي المحكي، وهذا يعني أن أبا علي يرى أن المتلقي لا يسمع صوتاً حسب، إنما يسمع كلام الله الذي ينتقل عبر الصوت مثلما هو موجود في المكتوب من الكلام. الأمر الذي يتقاطع مع تصور القاضي لهذه القضية نتيجة لاختلافهما في النظر إلى مفهوم الكلام الذي يعني عند القاضي الصوت المقطع المسموع الموصوف بعرضيته الزائلة. لذلك كانت الحكاية عنده غير المحكي، لأنّ الحاكي لا يرتبط بزمن واحد مع صاحب الحكاية\*، إذ إن دور الحاكي يكون واقعاً في زمن آخر بعد انتهاء زمن الحكاية. بمعنى أن زمن الحاكي يبدأ على انقضاء زمن الحكاية. الأمر الذي يجعلنا أمام زمنين مختلفين، زمن الحكاية ومن ثم يأتي بعده زمن الحاكي، إذ إن التعاقب الزمني في الحكاية والمحكي مستمد من الطبيعة الصوتية المنظمة تعاقبياً عند القاضي. ويستند أبو هاشم إلى الثابت نفسها التي استند إليها القاضي بعده ليؤسس أن تكون القراءة هي المقروء، لأنّ المقروء يكون-بالضرورة-فعل للقارئ ومن ثم فهو ليس بكلام الله على الحقيقة، إذ إنه يكون حكاية لكلام الله سبحانه فتكون الحكاية غير المحكي. ويقودنا هذا التحليل إلى أن القراءة التي تعلقت بالنص المكتوب تتحول إلى نص مسموع يمثل حكاية كلام الله، بمعنى أن النص المكتوب لا يتضمن الكلام سوى أن يكون دلالة عليه، لذلك تعني القراءة المقروء نفسه لانهما لا ينتميان إلى حقيقة كلام المتكلم على الابتداء. الأمر الذي يفضي إلى أن تكون قراءة كلام الله هي كلام الله-اعني المقروء منه-تجاوزاً في أن يكون المكتوب كلام الله لأنه-أي المكتوب-دلالة عليه حسب، إذ إن هذه القراءة مستمدة من المكتوب الذي هو اشارة على كلام الله الذي انقطع عند انقطاع الصوت الذي سُمع به بادئ الأمر من قبل الملائكة الذين قاموا بكتابته في اللوح المحفوظ، لأنّ الله تعالى ((يفعل كلاماً في الابتداء تسمعه

\* الحكاية هنا تعني النص المنشأ على جهة الابتداء ليتسنى للحاكي أن ينقل هذا النص على أنه حكاية.



الملائكة ثم تكتبه في اللوح المحفوظ، فيقال على جهة المجاز: أنه يكتبه في اللوح، كما قيل إن علم الشافعي في هذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

ويجري هذا التحليل على الكلام البشري مثلما هو مع الكلام الالهي. بيد أن الأمر يكون معكوساً تماماً عند العلاف وأبي علي لانهما فهما الكلام أنه الحروف ومن ثم فإن المكتوب يتضمن الكلام، إذ إن الكلام حال في المكتوب كما هو حال في المحفوظ والمسموع. لذلك كانت القراءة عندهما غير المقروء لانهما لو كانا شيئاً واحداً لما كان القرآن معجزاً، إذ إن ((القارئ لكلام غيره لو كان ذلك فعله لا مكنته فعل مثله، لأن كل من فعل شيئاً على قصد، وعلم أنه لا يتعذر عليه فعل

(١) المغني ٢٠١/٧، ويقود هذا النص إلى أن ثمة علاقة بين كلام الله سبحانه واللوحة المحفوظ بوصفه محلاً لكلامه، إذ إن مفهوم اللوح المحفوظ يقود بالضرورة إلى أن يكون الكلام المتعلق به جنساً كتابياً حسب. بيد أن الكتابة ليست سوى مرحلة لاحقة على المسموع من الكلام إذ ما قلنا انها اشارة عليه حسب. لذلك ترى طائفة من المعتزلة أن الله سبحانه اسمع الملائكة كلامه لتقوم بكتابته في اللوح المحفوظ، وهو أمر يتقاطع مع نظرة الإمام علي (ع) القائمة على افتراض أن الله سبحانه مثل كلامه للملائكة في اللوح المحفوظ، إذ إن الله سبحانه ((يقول من اراد كونه: كن فيكون. لا بصوت يقرع، ولا بنداء يسمع، وإنما كلامه سبحانه فعل منه انشاء ومثله)) (شرح نهج البلاغة ٨٦/١٣ = الأمر الذي قاد ابن أبي الحديد إلى القول: ((فإن قلت ما معنى قوله عليه السلام (ومثله)؟ قلت: يقال: مثلت له كذا تمثيلاً، إذا صورت له مثاله بالكتابة أو بغيرها، فالباري مثل القرآن لجبريل عليه السلام بالكتابة في اللوح المحفوظ فانزله على محمد صلى الله عليه وآله. وايضاً يقال: مثل زيد بحضرتي إذ حضر قائماً، ومثله بين يدي زيد أي احضرته منتصباً، فلما كان الله تعالى فعل القرآن واضحاً بيننا كان قد مثله للمكلفين)) (شرح نهج البلاغة ٨٦/١٣). لذلك كان سبق القول في كيفية ان تحقق الكلام الالهي في اللوح المحفوظ أمراً مثيراً لطائفة من المعتزلة الذين اكدوا الجنس الصوتي للكلام الالهي. الأمر الذي قادهم إلى القول ((فيقال على جهة المجاز: أنه يكتبه في اللوح، كما قيل إن علم الشافعي في هذا الكتاب)) (المغني ٢٠١/٧). على الرغم من الفارق الكبير بين الكلام الالهي وعلم الشافعي المستند إلى قدرة بشرية. بمعنى أن كلام الشافعي تحقق بوصفه جنساً صوتياً أول مرة ثم ضمن كتاباً ما على هيئة رموز كتابية، الأمر الذي يتقبل حمل علم الشافعي على المجاز في وجوده في هذا الكتاب، في حين أن المشكلة الرئيسة تكمن مع الكلام الالهي عندما يتعلق الأمر بطريقة الانتاج أو الفعل ومن ثم السمع أو النقل لكي يتحقق مكتوباً في اللوح المحفوظ ومن ثم يمكن حمله على المجاز أو لا يمكن.

\* وقد يستند هذا التحليل إلى قول الإمام علي (ع) المتعلق بالكلام الالهي المتحقق مكتوباً في اللوح المحفوظ، إذ إن الله سبحانه ((انشاء ومثله)) (شرح نهج البلاغة ٨٢/١٣) وهو أمر يقود إلى أن الملائكة تعاملت مع نص مكتوب تضمن كلاماً من غير أن يمر حالة السمع أو التصويت، إذ إن كلام الله تمثل للملائكة مكتوباً، لذلك يمكن القول أن أبا علي الجبائي استند إلى هذا الفكرة ليضمنها النصوص البشرية المكتوبة، الأمر الذي اقتضى منه أن يقول بوجود الكلام مع المكتوب ولا سيما أن نظرتة إلى النصوص القرآني الكريم تتطلب مثل هذه الافتراضات.



مثله، فكان يجب أن يمكن قارئ كتاب الله ومنشد شعر امرئ القيس أن يأتي مثلهما<sup>(١)</sup>. ويتبع هذا أن الحكاية عندهما هي المحكي، الأمر الذي جعل أبا هاشم يفرق بين الابتداء والاحتذاء ليفند رأي أبي علي في هذه القضية، لذلك يرى أن الذي اعتمده أبو علي ((من أن مَنْ فَعَلَ شيئاً يأتي منه فعلٌ مثله فغلط، وذلك أن الفاعل قد يفعل الشيء على وجه الاحتذاء وإن لم يتمكن من فعل مثله على وجه الابتداء))<sup>(٢)</sup>. وهو امرٌ يشير على نحوٍ أو آخر إلى أن المحكي ليس سوى عملية ((تصوير سمعي)) - إن تساوق لنا التعبير - للنص المكتوب أو المحفوظ، إذ إن مهمة الحاكي في هذه العملية لا تتعدى أكثر من أن يمتلك جهازاً نطقياً سليماً يؤدي وظيفة الصوت المسموع لنقل الرموز الكتابية الدالة على الحكاية الزائلة إلى أذن المتلقي الذي يسمع صوتاً حسب، من دون أن يتضمن هذا الصوت مفهوم الكلام كما تحقق في الحكاية أوّل مرة. لذلك يحتلّ الحاكي - هنا - دوراً آلياً ثانوياً. الأمر الذي جعل النص القرآني الكريم محافظاً على اعجازه وفصاحته، لأنّ الحاكي لكلام الله بهذا الوصف لا يستطيع أن يأتي بمثله على جهة الابتداء ((لأنّ الاتيان بمثله في فصاحته وبلاغته يحتاج إلى علوم لا يحتاج إليها الحاكي، لأنه يجب كونه عالماً بالحروف ونظمها على وجه تتألف منها الكلمات، وضم الكلمات على وجوه تكون فصيحةً بليغة، وكل ذلك مما لا يحتاج إليه الحاكي، ولذلك يتلقى الصبي الحروف والكلمات ولا يتمكن من الفصاحة. وكذلك القول في الاعجمي والامي))<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا النحو يُحكم على المحفوظ كذلك لأنّ ((الحفظ هو العلم بكيفية وصف الكلام وترتيبه، يبين ذلك أن مَنْ علّم ذلك حصل حافظاً، ومن لم يعلمه لم يحصل حافظاً. وإنما سُمّي حفظاً لأنه يمكنه مع ذلك أداء ما علمه على الوجه الذي علمه، ولذلك لا يُسمى العلم بالاشخاص وماشاكلها حفظاً، لما لم يصح هذا المعنى فيه. وإنما يمكنه أداء المحفوظ على هذا الوجه من حيث علمه. ولذلك قلنا: إن أثبات كلام مع

(١) المغنى ١٨٧/٧ - ١٨٨.

(٢) المصدر نفسه ١٨٩/٧.

(٣) المصدر نفسه ٢٠٣/٧.



الحفظ لا وجه له، لأنَّ العلم إذا انفرد وآلات الكلام سليمة يمكنه أن يأتي بالكلام. فإذا صحَّ ذلك فيجب أن يمكنه ذلك، وإن لم يحصل في قلبه كلام<sup>(١)</sup>.

لقد أصبح واضحاً أنَّ القراءة تتعلق بالنص المكتوب المرتبط بالفاعل الغائب، وهو الفاعل الحقيقي الذي فعل الكلام على جهة الابتداء، لتصبح الرموز الكتابية دلالة عليه حسب، إذ لا شيء آخر يربط بينهما. لأنَّ الكتابة في واقع حالها لا تتضمن الكلام الذي انقطع بانقطاع الصوت. وهذا يعني أنَّ القراءة والمقروء لا ينتميان إلى الفاعل المبتدئ للكلام (منشيء الكلام)، لتصبح القراءة مجرد عملية فك للرموز الكتابية ومن ثمَّ تحويلها إلى أصوات مسموعة، يمثِّل فيها القارئ دور المؤدي حسب. بمعنى أنَّ الكتابة تمثِّل عملية ((الترميز)) ليقوم القارئ الذي شارك الرمَّز في التواضع على تلك الرموز - بفك عملية الترميز هذه لتتحول إلى صوت مسموع يمثِّل عملية القراءة التي تتصف بانها خالية من (الكلام الحقيقي) على وفق مفهوم أبي هاشم واتباعه للكلام. لذلك كانت القراءة والمقروء شيئاً واحداً فقدَّ فاعله الحقيقي (المبتدئ) ليكون القارئ فاعلاً محتدياً ليس له إلا الصوت. الأمر الذي يعزِّز دور المتلقي أو السامع الذي يجب أن يكون على وعي تام بقصد القارئ الذي ينتج أصواتاً حسب. ليحتلَّ المتلقي دور المحلِّل لعملية السماع تلك.

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ فرضية القراءة والمقروء تقترن بفرضية أخرى تتمثِّل في الحكاية والمحكي التي تخضع إلى التحليل نفسه لينتج حكماً مغايراً يؤكد أنَّ الحكاية غير المحكي، لأنَّ الحكاية تنتمي - ضمن هذا التحليل - إلى الفاعل المبتدئ للكلام في حين ينتمي المحكي إلى الفاعل المحتدي. لذلك نعود فنقول أنَّ قصد القارئ يجب أن يحتلَّ موقع الصدارة في تحليل هذا الافتراض استناداً إلى ما يقوله القاضي بعد أن يفترض محاوراً موهوماً: ((فان قال: فعلى أية وجه يحصل الإنسان عندكم حاكياً لكلام غيره؟ قيل له: لا يجوز كونه حاكياً إلا وهو قاصدٌ إلى أن يحتدي على كلامه، لأنَّه إن لم يقصد ذلك لم يكن بأن يكون حاكياً لكلامه أولى من أن يكون حاكياً لكلام غيره. وقد يوصف بأنه حاكٍ إذا كان



الذي يقرؤه قد اشتهر كونه كلاماً لبعض المتكلمين، فيوصف كل من قرأه بأنه حاكٍ  
 لكلامه<sup>(١)</sup>. لذلك يقرن القاضي صفة الامر، والخبر بالمتكلم المتبدئ الذي يقصد في كلامه -  
 بالضرورة- الى كليهما ليقصيهما -بعد حين- من الكلام المنشأ على جهة الاحتذاء. إذ ((لا يجب إذا قلنا  
 أن الحاكى قد فعل كلاماً أن يكون أمراً بما كان من ذلك امراً، لأن الامر والخبر إنما يحصلان كذلك  
 بالقصد والارادة، فاذا لم يقصد الحاكى ذلك لم يجب كون كلامه أمراً<sup>(٢)</sup>). بيد أن هذه الاحكام لم  
 تستقم عند ابي علي الذي فهم الكلام على أنه الحروف. الأمر الذي يقود الى وجود كلام حقيقي في  
 المكتوب والمحفوظ، لذلك تكون القراءة عنده غير المقروء، والحكاية عين المحكي. وقد سبقت الاشارة  
 الى هذه المفهومات الجبائية في ثنايا البحث. ولا بد أن نبين الشروط التي وضعها ابو هاشم الجبائي في  
 إيراد الحكاية، إذ إن ((من أتى بمثل كلام من حكى كلامه، وزاد على ذلك شيئاً من تنوين وغيره، لم  
 يخرج من أن يكون حاكياً لكلامه، كما لا يخرج من ذلك إذا وصل الحكاية بكلام آخر، وإن كان  
 المحكي ذلك عنه لم يصله به. فأمّا إذا غيّر حركات الحروف بأن يسكن الدال من ((زيد))، وكانت في  
 كلام المحكي عنه متحركة برفع او نصب أو جر، فإنه لا يكون حاكياً لكلامه، لأن الحرف الساكن  
 غير الحرف المتحرك، لأنه لا يجوز أن يتحرك بمعنى غيره، لا ستحالة حلول الاعراض فيه. ولذلك يحتاج  
 في المتحرك الى أن يضم شفثيه ولا يحتاج في الساكن الى ذلك، وهذا لا يكون الا وقد اختلف  
 مخرجهما، وذلك يوجب تغايرهما. وكذلك القول في الحرف المفتوح أنه غير المضموم<sup>(٣)</sup>). أمّا القاضي  
 فقد حصر الحكاية في نقل الحروف او الالفاظ. أمّا الذي يحكي كلام غيره على جهة المعنى فقط فإن  
 ذلك يأتي على جهة المجاز والتوسع ((وقد يقال: أنه حاكٍ لكلام غيره حتى أتى بمعنى كلامه، وإن لم  
 يأت باللفظ على الوجه الذي أورده. ويقال أيضاً أنه قول غيره. وكل ذلك توسع لما ادى الثاني معنى

(١) المغني ٢٠٤/٧.

(٢) المصدر نفسه ٢٠٢/٧.

(٣) المصدر نفسه ٢٠٥/٧.



الاول، فصار كأنه هو، واجرى عليه اسمه، والّا فالظاهر من الحكاية أنه يراعى فيها الحروف دون غيرها. فمتى اتى الحاكى بمثل الحروف التي اتى بها الاول على ذلك الترتيب والنظام فإنه يكون حاكياً، والّا لم يكن حاكياً لكلامه؛ وإن جاز أن يوصف بأنه حكى معنى كلامه<sup>(١)</sup>.



# الفصل الثالث

## التحول الدلالي ومظاهره عند المعتزلة

توطئة

المبحث الاول: المواضعة والقصد وصلتهما

بالتحول الدلالي

المبحث الثاني: الحقيقة والمجاز

المبحث الثالث: المشترك اللفظي

المبحث الرابع: الاسماء الشرعية





## توطئة

توضَّحَ لنا مما سبق أنَّ التحول الدلالي يمثِّلُ عند المعتزلة جزءاً من كينونة الكلام، وقد سبق أن اشرنا الى تعبير القاضي عبد الجبار في أنَّ المجاز والاستعارة يرجعان الى ذات الكلام وثمة عبارات اخرى ستردُّ بعد حين تنزِعُ بنا الى التسليم بأنَّ هذا الامر كان من مسلمات البحث الدلالي عند المعتزلة، ومن هذه العبارات ((انَّ الاسم الواحد قد يختلف مسماه بحسب اللغات لما اختلفت المقاصد فيه، فلولا أنَّه يتعلّق بالمسمى بحسب القصد لم يصح ذلك فيه، ولذلك يصحُّ تبديل الاسماء من مسمّى الى سواه بحسب القصد))<sup>(١)</sup>.

وما ذهبَ اليه القاضي ايضاً من أنَّ ((الكتابة... تبعٌ للكلام)) أنَّ هذا الفصل يحاول تتبع موضوعات تتعلق على نحوٍ ما بهذه المسألة، اعني مسألة التحول الدلالي ومركزيتها في البحث الدلالي الاعتزالي.



## المبحث الاول-المواضعة والقصد وصلتهما بالتحول الدلالي

اظنّ أنّ من المهم أن ابين العلاقة بين نظرية المواضعة الاعتزالية والتحويلات الدلالية التي ستحصل نتيجة لظهور النصوص اللغوية بوصفها اشارات بالمعنى السيموطيقي إذا ما تعلق الامر بالمفردات، وق يتخطى هذا الامر الحاجز المفردى الى النص العباري ليصبح هو ايضاً دالاً سيموطيقياً لما في دلالة ((القصد)) التي اسس عليها القاضي ما ستسفر عنه النصوص اللغوية بشقيها الألهي والبشري من قيمة دلالية لا تقتصر على الاشارة بل تتخطى هذا الحاجز الى الصفة الدلالية الواسعة- بمفهوم النص العباري- كيما يتوافق هذا التفكير مع النتائج الاعتزالية اللاحقة التي أكدت تميز النص اللغوي من سائر العلامات الدلالية- بوصفه نصاً متسعاً يتسع لأغراض تتجاوز في قيمها الحدود البيانية للنص اللغوي لتحقيق اهدافاً اخرى سواء أكانت أدبية أو غير ادبية لما تتصف به. اللغة من قدرة على التحويلات الدلالية المتمثلة بالمجاز والاستعارة والكناية والاشتراك وجملة المظاهر الدلالية الاخرى التي يعدها القاضي من ذات الكلام أي من كينونته.

((وانما اختار اهل المواضعة الكلام في ذلك دون غيره، لأنه أوسع باباً من غيره، فيتشعب بمقدار ما يحتاج اليه من الاسماء للمسميات، وذلك يتعذر فيما عداه من الافعال، ولأنه يدرك، فهو أقرب الى أن تعرف به المقاصد من غيره من الافعال))<sup>(١)</sup>.

ولابد من الاشارة الى أنّ المواضعة إنما تحصل في المحسوسات ((المشاهدات)) وهذا يقود الى التمكن من لغة ((متواضع)) عليها تتيح لنا أن نضع اسماءً للأشياء المجردة بعد أن تمت المواضعة على المشاهدات، أو لعلنا من خلال القياس على الشاهد نستطيع أن نضع اسماءً ((للغيبات)) المجردات، إذ ((إنّ المواضعة إنما تقع على المشاهدات وما جرى مجراها، لأنّ الاصل فيها الاشارة، على ما بيناه. فاذا ما ثبت ذلك، فيجب، متى اردنا التكلم بلغة مخصوصة، أن نعقل معاني



الاصناف والاسماء فيها في الشاهد، ثم ننظر، فما حصلت فيه تلك الفائدة نُجري عليه الاسم في الغائب. وهذا في بابه بمنزلة معرفة ماله اصل في الشاهد في أنه يجب أن يُعلم أولاً ثم يُبنى عليه الغائب، نحو ما بيناه في الاستدلال بالشاهد على الغائب<sup>(١)</sup> وهذا يعني أن اصل المواضعة إنما تعتمد على الاشياء الحسية المدركة والمشاهدة، بمعنى أن الاشياء التي يمكن ادراكها بالحواس هي التي ستقع عليها المواضعات. أما المجردات فستخضع للتواضع بوساطة الالفاظ التي اصبحت دلالات اشارية عوّضت عن مسمياتها. ولذلك تكون عملية التواضع على الاشياء المجردة عملية لاحقة على المرحلة الاولى من التواضع على الاشياء المشاهدة<sup>(٢)</sup>.

ثم تتأكد عملية التابع في المواضعات انطلاقاً من المفردات التي وضعت إزاء الاشياء المشاهدة أو المرئية لتحقيق في المجردات ومن بعد هذا تتم عملية التأليف التي قد تكون اشد غموضاً من سابقتها - اعني عملية التواضع - بيد أن القاضي يرى أن الامر على نحو ما خلاف ذلك، فعملية التأليف هذه عنده تكون أيسر على من تمكن من المواضعة، ولعلنا نجد تفصيل هذا الامر عنده على نحو واضح في تعليقه الذي افترض فيه أن سائلاً سأل: ((فكيف يصح أن تدعو المواضعة على الحروف وتفصيلها والاسماء والافعال وكيفية ترتيبها... قيل له: أن من عرف صحة المواضعة على الاسماء واختلافها، علم عند التأمل صحة مثله في الحروف، لأنه إذا واطأ غيره علم أن قوله زيد اسم لشخص معين وعمرو اسم لشخص معين وأن الضرب اسم لفعل معين وأن من فعله يُقال له ضرب فهو ضارب، وعلم أن الاشتراك في هذا الفعل قد يقع في هذين الشخصين، لم يمتنع أن يوضع غيره على أنه إذا اراد الاخبار عنهما بأن غيرهما ضربهما أن يدخل في اسميهما حرفاً مخصوصاً نحو الواو والفاء فتقول ضرب فلان

(١) المغني ١٨٦/٥ - ومن غريب القول أن الدكتور علي عبد الواحد وافي يستهجن القول بنظرية المواضعة التي تتعارض مع النواميس العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية، كما ان القائلين بها لم يبينوا لنا ((بوضوح كيف امكن التواضع على الكلمات الدالة على الحروف والدالة على المعاني الكلية مع أن هذه الامور ليس لها في الخارج مدلول حسي يشير اليه المتواضعون)) نشأة اللغة عند الانسان والطفل، هامش ٣٤.

(٢) ينظر: الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية ١٢٧-١٢٩.



زيداً وعمراً، وذلك مما يتأتى من أحدنا في الحركات التي المواضعة عليها أغمض<sup>(١)</sup>. ولعل من المناسب بعد هذا أن يتمّ تبيان اللوازم الأساسية التي اعتمدها التفكير الاعتزالي في الاحكام اللغوية التي- طالما- خضعت الى التفكير العقيدي الذي قد يصل به الامر الى قسرية الاحكام اللغوية، إذ إنّ الكلام الالهي جعل من النص البشري- اللغة- تابعاً مطواعاً لكل الاحتمالات التي تبتعد عن الموضوعية شيئاً من الابتعاد. لذلك يكون من المفيد أن نبيّن الانطلاقة الاولى التي بدأ معها التحليل والتفسير اللغويين فيما يتعلق بالمفردات اللغوية أو المركبات وما يتبع هذا من احتمالية أن تكون- المفردات والمركبات معاً- قد خضعتا لقانون((العلامة)) أو الإشارة ومن ثمّ الابتعاد عن احتمالات التحولات الدلالية التي تتصف بها- عادةً- العلامات اللغوية ولاسيما المركب منها. بهذا المعنى لا تعود النصوص اللغوية غير علامات أو اشارات، وبهذا تفقد خاصيتها الدلالية شأنها في ذلك شأن العلامات غير اللغوية. لذلك من الواجب أن نكشف عن الاسباب التي أدت بالتفكير الاعتزالي الى هذه الاحكام.

إنّ القضية الأساسية في هذه الموازنة تكمن في((المواضعة)) وما يصحبها من الإشارة مضافاً اليها قضية((القصد)) عند القاضي فقد أكد المعتزلة أنّ وجود الالفاظ اللغوية متعلق بنظرية المواضعة التي تفرض أن تكون علاقة الالفاظ بمدلولاتها علاقة اعتباريّة، بيد أنّ الخيط الرابط بينهما يتمثّل في((القصد)) الذي يفترض أن يترافق مع الإشارة سواء أكانت جارحة أو سواها. وقد ربط المعتزلة دلالة الكلام بالمتكلم وحاله((وإنما اعتبر حال المتكلم لأنه لو تكلم به ولم يعرف المواضعة، أو عرفها ونطق بها على سبيل ما يؤديه الحافظ، أو يحكيه الحاكي، أو يتلقنه المتلقن، أو تكلم به من غير قصد لم يدل، فإذا تكلم به وقصد وجه المواضعة فلا بدّ من كونه دالاً، إذا علّم من حاله أنه يبين مقاصده ولا يريد القبيح ولا يفعله. فاذا تكاملت هذه الشروط فلا بدّ من كونه دالاً ومتى لم تتكامل فموضوعه أن يدل، وإن كان متى وقع ممن ليس هذا حاله لم يصح أن يُستدلّ به))<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني ١٦٢/٥-١٦٣.

(٢) المصدر نفسه ٣٤٧/١٦.



هذا الامر يؤكد ما ذهب اليه البحث من أنَّ المعتزلة - ومنهم القاضي - لا يخرجون في تحليلاتهم وتفسيراتهم عما تفرضه عليهم عقيدتهم، إذ إنَّ التفكير بوجوب تنزيه القرآن عن المطاعن يفرض عليهم تحليلاً يتوافق - ضرورةً - مع الدفاع عن هذه العقيدة - لذلك نجد القاضي يفترض فكرة - القصد - التي ستصبح مرتكزاً أساسياً للوصول الى وجوب ترفع القرآن بما هو نص لغوي عن كل الشبهات. وهذا لا يتأتى إلا بافتراض القاضي فكرة - القصد - التي ستفضي الى الاعتقاد قبل كل شيء بأنَّ قصد الله سبحانه يكون بالضرورة حسناً ومن ثمَّ فإنَّ النص القرآني يكون تابعاً لمعرفة سابقة بقصد الله تعالى.

لقد انسحب هذا التفكير على الاحكام اللغوية البشرية مع الفارق الكبير بين النص القرآني الذي صدر عن الذات الالهية والنصوص البشرية التي تصدر عن الانسان، بمعنى أنَّ قصد المتكلم لا يظهر إلا من خلال النص نفسه. لذلك يرجحُ البحث أنَّ فكرة القصد عندما تتعلق بالنص البشري لا تخرجُ عن وجوب عقلانية المتكلم حتى يمكن الحكم على هذا النص أو ذاك أنَّه صادرٌ من متكلم قصد به معنىً لكلامه. هذه الهيمنة لفكرة - القصد - في النص اللغوي دفعت القاضي في أن يساوي بين سلطة القصد من قبل أهميتها وسلطة الحكم الشرعي، يقول في هذا الصدد: ((إننا نعتبرُ في اللغة مقاصدهم، كما نعتبر في الاحكام مراد النبي، صلى الله عليه، فكما يجبُ الرجوع في ذلك اليه، فكذلك يجبُ الرجوع فيما يختلف فيه من الأسماء والأوصاف اليهم. وإذا ثبت ذلك بأن وجد عنهم نصٌ فيه اتباع، وإن لم يوجد ذلك استدللَّ بكلامهم عليه. والنص المنقول عنهم قد يكون مقطوعاً به؛ وقد يكون بنقل الثقة ولا يقع العلم به، وكلاهما يحسنُ العمل به. يبين ذلك أنَّ اجراء الاسم هو عملٌ كالحكم، فإذا صحَّ تلقي فروع الاحكام من جهة أخبار الآحاد، حسن ذلك في الاسماء. وكذلك يحسنُ من العامي الرجوع إلى العالم في تفسير القرآن، كما يحسنُ منه الرجوع إليه في الأحكام، ولذلك عملُ في تأويل القرآن على أخبار الآحاد والاجتهاد، كما عمل بمثلِه في الاحكام - والاستدلال يجري في انقسامه الى هذين الضربين مجرى النص، بل الحال فيه أظهر. ولذلك استدللَّ أهلُ العلم في الاسماء بحكايات العرب



وتمثلوا فيه بالشعر، وإن لم يكن ذلك مقطوعاً به من جهة العقل<sup>(١)</sup>. هذه الموازنة بين أهمية القصد بوصفه لازمة مشروطة في فهم النص اللغوي ومن ثم صحة الأخذ به، والحكم الشرعي ومن ثم الرجوع إلى العالم لفض الالتباس إنما مرجعه القيمة المتزايدة لفكرة-القصد- سواء تعلق الأمر بالاسماء المفردة ام بالتركيبات، إذ إن عملية الوضع الاولى للاسماء المفردة لم تكن لولا ملازمة الاشارة لها مما يؤكد إيمان المعتزلة بالمواضعة- هذه المواضعة التي اقترنت بالاشارة- استلزمت- بالضرورة- قصد الواضع أن يكون هذا الاسم لهذا المسمى. لذلك تبين أن فكرة القصد عند القاضي إنما ولدت مع المواضعة الاولى ((إعلم أن الاسم إنما يصير اسماً للمسمى بالقصد، ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسماً له أولى من غيره- وهذا معلوم من حال من يريد أن يسمى الشيء باسم، لأنه إنما يجعله اسماً له لضرب من القصد. يبين ذلك أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع اليه كتعلق العلم والقدرة. بما يتعلقان به، فلا بد من أمر آخر يوجب تعلقه بالمسمى، وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والارادة. يؤيد ذلك أن الاسم الواحد قد يختلفُ مسماه بحسب اللغات لما اختلفت المقاصد فيه، فلولا أنه يتعلق بالمسمى بحسب المقصد، لم يصح ذلك فيه، ولذلك يصحُ تبديل الاسماء من مسمى الى سواء بحسب القصد<sup>(٢)</sup>)).

العلاقة- اذن- التي تربط الاسم بمسماه هي علاقة اعتبارية تستند الى القصد الذي لا يتم الا بمعونة الاشارة ((واما اول المواضعات فلا بد فيه من تقدم الاشارة التي تخصص المسمى، لأنه لا يمكن ان يقال أنه يخصصه بالكتابه، لانها تبع للكلام<sup>(٣)</sup>). من هنا نستنتج ان العلامات اللغوية ما كانت لتكون لولا المواضعة المؤسسة على فكرة القصد. بمعونة الاشارة، وبهذا اكتملت الالفاظ اللغوية بوصفها علامات بالمفهوم السيميوطيقي. إذ إنها لا تتعدى الدلالة الاشارية- هذا التحليل يتقاطع بعض التقاطع- على

(١) المغنى ١٩٧/٥.

(٢) المصدر نفسه ١٦٠/٥.

(٣) المصدر نفسه ١٦٤/٥.



مستوى الترتيب- مع التحليل الذي اقامه الدكتور نصر حامد ابو زيد المتمثل بالمواضعة مقرونة بالاشارة إذا ما تعلق الامر بالالفاظ المفردة. أما فكرة ((القصد)) فقد ارتبطت عند ابي زيد بالتركيب ((وإذا كانت العلامات اللغوية في حالة افرادها لا ترتبط بمدلولاتها الا ارتباط مواضعة واصطلاح، فإن التركيب اللغوي ((لا ينبغي)) عن مدلوله بمجرد ((المواضعة)) بل لابد من اعتبار ((قصد)) المتكل، فالكلام))<sup>(١)</sup>. من المؤكد ان فكرة ((القصد)) ترتبط بالتركيب إذ ان الكلام ((قد يحصل من غير قصد فلا يدل، ومع القصد فيدل ويفيد- فكما ان المواضعة لابد منها، فكذلك المقاصد التي بها يصير الكلام مطابقاً للمواضعة))<sup>(٢)</sup>. لكن المواضعة التي حصلت في الالفاظ المفردة بمعونة الاشارة لم تكن لتكون الا بوجود ((القصد)) كذلك، ((اعلم ان الاسم انما يصير اسماً للمسمى بالقصد، ولولا ذلك لم يكن بان يكون اسماً اولى من غيره))<sup>(٣)</sup>. لذلك لابد من الاشارة الى ان نصوص القاضي التي تكررت وتعددت في غير موضع في مؤلفاته قد تثير شيئاً من اللبس، لذلك يزعم البحث ان فكرة القصد قد بدأت بوصفها ارهاصاً اولياً مع المواضعة التي تتعلق- أصلاً- بالالفاظ المفردة ومن ثم أصبحت مظهراً حتمياً في التركيبات لتعود بالنتيجة إلى محصلة موحدة تجمع كلاً من الالفاظ المفردة والتركيبات تحت مفهوم العلامة السيميوطيقية، بمعنى ان علاقة النص اللغوي بوصفه دالاً ستصبح علاقة اشارية حسب من غير أن يستوعب الاحتمالات الدلالية التي يفترض ان تكون في النصوص اللغوية، من هنا يتساوى النص اللغوي ((الركب)) والالفاظ ((المفردة)) في كونهما دالين اشاريين حسب. هذا الاستنتاج يبني على علاقة النص اللغوي بالتكلم، إذ ان المتكلم يحتل موقع ((النص)) ان لم نقل زاد عليه وذلك على وفق ما يقتضيه مصطلح ((القصد)) عند القاضي، بمعنى ان التفكير العقيدي المرتبط بالنص القرآني يقتضي أن يحتل المتكلم موقع النص نفسه ليكون بديلاً

(١) مدخل الى السيميوطيقا ١٠٤.

(٢) المغني ١٥/١٦٢. وينظر: مدخل الى السيميوطيقا ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه ١٦٠/٥.



عنه، إذ إنَّ المتكلم في ((النص القرآني)) هو ((الله عزَّت قدرته))، لذلك يجب أن لا تعتمد معرفة قصد الله على النص القرآني نفسه وإنما يستدلُّ عليه خلال المعرفة العقلية التي تؤكد أنَّ الله حكيم لا يصدر عنه إلا ما هو في موقع الحكمة والاحسان والمعروف. هذا الاهتمام في أسبقية العقل في الاستدلال على الله - جلَّت قدرته - أمر كان قد أكَّده الجعفران على وفق ما نقله عنهما الشهرستاني: ((إنَّ العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع، وعليه يعلم أنَّه أن قصَّر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبة عقوبة دائمة. فاثبتا التخليد واجباً بالعقل))<sup>(١)</sup> ومن أجل ذلك يربط الكلام بحال المتكلم ((وإذا علِم من حاله أنَّه يبين مقاصده ولا يريد القبح ولا يفعلُه... فلا بدَّ من كونه دالاً))<sup>(٢)</sup>. ويؤكد الدكتور نصر حامد أبو زيد أنَّ ((دلالة الكلام لا يمكن أن تستبين إلا بمعرفة قصد المتكلم، أو لنقل بمعرفة المتكلم وصفاته الذاتية وصفات أفعاله (المعرفة العقلية)، إمَّا أن يقع كلام الله دلالة قبل تلك المعرفة العقلية فذلك من الذي لا يتصوره المعتزلة))<sup>(٣)</sup> ويستند أبو زيد في هذا التحليل إلى النص الآتي: ((إنَّ المتعلِّق بمثل ذلك لا يخلو أن يزعم أنَّ القرآن دلالة على التوحيد والعدل، أو يقول: لا تعلم صحة دلالة إلا بعد العلم بالتوحيد والعدل، وبينا فساد القول بالاول، بأن قلنا: إنَّ مَنْ لا يعرف المتكلم ولا يعلم أنَّه ممن لا يتكلم إلا بحق لا يصح أن يستدلَّ بكلامه، لأنَّه لا يمكن أن يعلم صحة كلامه إلا بما قدَّمناه، لأنَّه لا يصحُّ أن يعلمه بقوله: إنَّ كلامه حق، لأنَّه إذا جوزَ في كلامه أن يكون باطلاً ويجوز في هذا القول أيضاً أن يكون باطلاً، وإذا وجب تقدّم ما ذكرناه (العلم بالتوحيد والعدل) من المعرفة ليصحَّ أن يعرف أنَّ كلامه تعالى حق ودلالة))<sup>(٤)</sup>. هذا التحليل يقودنا إلى القول بأنَّ المعتزلة ممثلين بالقاضي - لم يجعلوا للنص القرآني الكريم أثراً في المعرفة والدلالة لأنَّ اهتمامهم كان موجهاً لقصد المتكلم الذي انشأ هذا النص، فمعرفة الله سبحانه - تغني عن الرجوع إلى النص

(١) الملل والنحل ٧٠.

(٢) المغني ٣٤٧/١٦، وينظر: مدخل إلى السيميوطيقا ١٠٤.

(٣) مدخل إلى السيميوطيقا ٨٤-٨٥.

(٤) المغني ٣٩٤/١٦-٣٩٥، وينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل ٦٥.



القرآني. إلا أنَّ الأمر لم يكن بهذا الضيق من التحليل ولا سيما أنَّ ((آيات القرآن المحكمات التي استشهد بها المعتزلة على صدق مقولاتهم العقلية ومبادئهم الخمسة قد تبدو في مثل هذا التصور من قبل الدلالة المكررة، لأنها لا تدلّ في رأيهم الأعلى ما يمكن الوصول إليه بالأدلة العقائية. من هنا كان لابدّ للمعتزلة أن يحددوا لهذا النمط من النصوص القرآنية دوراً وأن يبحثوا لورودها في القرآن عن حكمة - وكانت الحكمة التي وصلوا إليها أنَّ هذه النصوص تقوم بوظيفة إثارة العقل ودفعه للنظر والاستدلال - إنه عزّ وجلّ إنّما خاطبنا بذلك ليعثّ السائل على النظر والاستدلال بما ركّب في العقول من الأدلة أو لأنّه علم أنَّ المكلف عند سماعه والفكر فيه يكون أقرب إلى الاستدلال منه لو لم يسمع بذلك، فهذه الفائدة تُخرجُ الخطاب من حدّ العبث<sup>(١)</sup>. بيد أنَّ البحث يضربُ إلى أنَّ ما تقدّم من تحليل وتفسير لقضية ((القصْد)) إذا ما تعلقَت بالتركيب إنّما لا يتعدى كونه التماس مخرج لما آلت إليه الأفكار العقيدية من أحكام قد تكون مخوفةً بالمخاطر إذا ما تعلق الأمر بالنصوص اللغوية البشرية - لذلك نجدُ القاضي نفسه يتراجع في توظيف فكرة ((القصْد)) لتصبح النصوص البشرية عنده في حالة توتر مستمر لأنها هي التي ستكون منطلقاً للتحليل اللغوي الذي يُفضي إلى معرفة قصد المتكلم. وبهذا المعنى تتغيّر علاقة ((النص)) بالمتكلم ليتحوّل النص اللغوي من دالٍ عقلي - إذا ما تعلق بالكلام الإلهي - إلى دالٍ لغوي عندما يتعلق الأمر بالنصوص اللغوية البشرية. وبهذا يكون النص اللغوي البشري مستوعباً لكلّ التحولات الدلالية، إذ يكون الكلام ((أقرب إلى أن تعرف به المقاصد من غيره من الأفعال))<sup>(٢)</sup>. ولذلك يكون الكلام - النص اللغوي البشري - خاضعاً للتحولات الدلالية التي تتخطى في أهدافها القيمة الإشارية - السيميوطيقية - ليصبح النص في حالة توتر دائم ولا سيما أنّه يستوعبُ كلّ الحاجات الانسانية من معارف ودلالات ((وانّما اختارَ اهل المواضع الكلام في ذلك دون غيره، فيتشعبُ بمقدار ما يحتاج إليه من الأسماء للمسميات، وذلك يتعذر فيما عداه من

(١) اشكاليات القراءة وآليات التأويل، وينظر متشابه القرآن ٢٤/٤.

(٢) المغني ١٦٢/٥.



الأفعال<sup>(١)</sup>. ومن هنا نستطيع أن ننتهي إلى جملة من النتائج التي تأسست على فكرة المواضعة والقصد-قد نصل بها إلى فهم طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول-الاسماء والمسميات، في أنها لا تعدو أن تكون علاقة اعتبارية ترتبط بالمواضعة والقصد حسب، زيادةً على أن هذه المواضعة قد تحققت في الأشياء المشاهدة المدركة مما يشير إلى عينية التفكير الاعتزالي فيما يتعلق بالمواضعات. وكذلك فإن العلاقة بين النص العباري والمتكلم تظل متأرجحة في تأصيل من ستؤول إليه الانطلاقة في التحليل والتفسير، فقد يكون للمتكلم الأثر الأصيل في فهم المقاصد واستيعابها، هذا إذا ما تعلق الأمر بالكلام الألهي، ومن ثم ينتقل هذا التأصيل إلى النص العباري الذي يصبح مصدراً للانطلاقة في التحليل والتفسير-على أن البحث يحرز في جانب من هذا التحليل شيئاً من الاحتراز، إذ إن مفهوم القصد حين يتعلق بالنص البشري يكون من بين دعائمه الأساسية-اعني النص-أن يصدر من عاقل يريد من كلامه أن ينتهي إلى غاية معينة بعينها ليصبح المتلقي في مأمن من اللبس في مقصوده.



## المبحث الثاني-الحقيقة والمجاز

إنَّ نظرةً على لغةٍ من لغات العالم-أيّاً كانت هذه اللغة-نكشفُ لنا عند تفرعات وتقسيمات لظواهرها تختلفُ في حجمها وعددها ودقتها، ومن ثَمَّ الوقوف على ظواهر قد تكون مشتركة في أكثر من لغة. الامر الذي يدفعُ الباحث المتخصص الى التدقيق في كل هذه الجوانب التي تختلف في الاهميّة عندما يتعلّق الامر في النظر الى تشكّل اللغة نفسها. بيدَ أنَّ الامر سيختلفُ-من حيث الاهميّة-عندما يتعلّق بقضيّة المجاز\* الذي يشكّل-بعد ان يدخلَ في عمليّة صراع مع الحقيقة التي تُعدُّ مقابلاً له-مظهراً مهماً من مظاهر اللغة. الامر الذي خلق صراعاً ايضاً-ولكن هذه المرة-بين المثبتين لهما من جهة والمنكرين من جهة اخرى-وقد ذهبَ المثبتون الى القول بتدني الحقيقة ازاء المجاز إذا ما تعلّق الامر بالتحويلات الدلاليّة، بوصف هذه الاخيرة نتاجاً مجازياً. إذ إنّ الحقائق لا تتعدى وظيفة الانباء والابانة اللغويتين لتترك ما يسمى بالتوترات اللغوية الى المجاز، بمعنى أنَّ العلامات اللغوية تترك خاصيتها الاشارية لتنتقل-وهي قادرة على ذلك-الى خاصيةٍ اخرى((نابعة من خاصيتها السيمانطيقية، وهي قدرتها على التحول على مستوى المدلول لكي يُصبح بدوره علامة من نوعٍ آخر تشير الى مدلول آخر فيما يعرف بالتحول الدلالي في انماط المجاز المختلفة. وهذا التحول الدلالي لا يحدثُ في العلامة اللغوية في حالة افرادها. وهذا التحول الدلالي ايضاً هو الذي ينقل النص اللغوي من وظيفة الانباء الاجتماعية يجعله يحقق وظائف اخرى ادبيّة))<sup>(١)</sup> لذلك ليس للغة الشعرية من علاقة بالمضمون إذ((لا يوجد لسان شعري إذا كنّا نقصد بكلمة لسان مجموعة الكلمات، ولكن توجد لغة شعرية إذا

\* لمة خطبة للامام علي (ع) يستهلها بقوله: ((ايها الناس إنّما الدنيا دار مجاز)) (شرح نهج البلاغة ٤/١١). يقول ابن ابي الحديد شارحاً هذا القول: ((قوله عليه السلام)): ((دار مجاز))، أي يجاز فيها الى الآخرة، ومنه سُمّي المجاز في الكلام مجازاً، لأنّ المتكلم قد عبّر الحقيقة الى غيرها، كما عبّر الانسان من موضع الى موضع)) (شرح نهج البلاغة ٤/١١) وهو أمر يقود الى أنَّ لفظ المجاز قد تحقق أوّل مرة على يد الامام علي (ع) ثم استعير منه ليُصبح مصطلحاً لغوياً فيما بعد.

(١) مدخل الى السيميوطيقا ١٠٢.



كان المقصود بلغة تأليف الكلمات فيما بينها أي تركيبها في جمل. نحن هنا إذن امام جملة شعرية ليس بفضل مضمونها لكن بفضل بنيتها<sup>(١)</sup>. أي أنّ شعريتها ليست قائمة بالمضمون الاشاري ولكن بفضل النظم. المهم أنّ المجاز هو المقوم التعبيري الحقيقي الذي يبت الحياة في اللغة من خلال حركة امتدادية بين تركيباتها التي تخضع الى تغيرات لا حدود لها كيما تصل اللغة الى ذروة التسامي الادبي. من هنا- ولاهمية الموضوع- اودّ ان اشير الى أنّ هذا المبحث لن يلتزم الجانب التاريخي للمراحل التي مرّ بها المجاز، لأنّ الاهتمام سوف ينصبّ على تاصيل دراسة المجاز عند المعتزلة الذين اثبتوه في اللغة الانسانية وفي اللغة الالهية ممثلة بالنص القرآن الشريف. لذلك يشير ابو الحسن البصري المعتزلي الى الخلافات القائمة بين الناس فيما يتعلق بوجود المجاز أو انعدامه في اللغة، فيرى أنّ اكثر الناس قد ذهب<sup>(٢)</sup> الى ذلك. وحكي عن قوم المنع منه. وليس يخلو خلافهم في ذلك امّا ان يكون خلافاً في معنى، او في عبارة<sup>(٣)</sup>. ولنا ان نشير الى كتاب (مجاز القرآن) لابي عبيدة معمر بن المثنى<sup>(٣)</sup> بوصفه اول كتاب وضع باسم المجاز، لا لأنّ المجاز لم يوجد في اللغة الاّ معه، وانما لتأكيد أنّ ثمة من اثبت المجاز في اللغة. الامر الذي دفع الباحثين- ليكون ابو عبيدة في مقدمتهم- الى تناوله بالدرس والتحليل.

فاكدّ من اجل ذلك أبو الحسين البصري أنّ المجاز اصبح امراً واقعاً في اللغة مفنداً بذلك آراء من رفضوا وقوعه، لانهم لم يستندوا في ذلك الى ما يقنع، إذ أنّ اهل اللغة- عندهم- لم يكونوا استعملوا لفظ المجاز وليكن (حمار) ليدلّ على (البليد) مجازاً. كما أنّهم يرون أنّ لفظة (حمار) قد تكون استعملت في الاصل لتدلّ على (البليد) كما دلّت على (الحمار)، بمعنى أنّها لفظة مشتركة تدلّ على الحمار والبليد على حدّ سواء. وهذا ما رفضه ابو الحسين قائلاً: ((وهذا باطل لأننا كما نعلم باضطرار انهم يستعملون ذلك في البليد، فانّا نعلم انهم استعملوا ذلك، على طريق التبع والتشبيه للبهيمة، وإنّ

(١) بنية اللغة الشعرية ١٤٥.

(٢) المعتمد في اصول الفقه ٢٩.

(٣) ينظر: الاتجاه العقل في التفسير ١٠١.



استحقاق البليد لذلك ليس كاستحقاق البهيمية، لذلك سبق الى الافهام من قول القائل ((رايتُ الحمار)) (البهيمة، دون البليد))<sup>(١)</sup>

كما أنَّ البصري يرى أنَّ المجاز يفارق الحقيقة بما يختص به من مبالغة وحذف وهذا ما لم يتحقق في الحقائق ((ولهذا إذا وصفنا البليد بأنه)) (حمار)) كان أبلغ في الأمانة عن بلاذته من قولنا (بليد))<sup>(٢)</sup>. هذا إذا ما تعلق الامر بالمعنى، أما والخلاف يتعلق بالاسم فللبصري ردوده ايضاً. إذ إنه وجد أنَّ الذين رفضوا وقوع المجاز يستندون كذلك إلى ((أنَّ استعمال اسم)) (الحمار)) في البليد ليس بموضوع له في الاصل وأنه بالبهيمة أحص: لكنَّهُ يقول: لا أسميه مجازاً إذا عني به البليد- لأنَّ أهل اللغة لم يسموه بذلك- بل اسميه، مع قرينته حقيقة))<sup>(٣)</sup> بيد أنَّ أبا الحسين البصري فنَّد رأي المخالف بقوله: ((إنَّ أردت أنَّ العرب لم تسمه بذلك، فصحيح. وإن أردت أنَّ الناقلين عنهم لم يسموه بذلك، فباطل بتلقيهم كتبهم بالمجاز، وبأنهم يقولون في كتبهم: ((هذا الاسم مجاز وهذا الاسم حقيقة وليس، إذا لم تسمه العرب بذلك، يمتنع أن يضع الناقلون عنهم له هذا الاسم. ليكون آلة وأداة في صنائعهم. لأنَّ أهل الصنائع يفعلون ذلك. ولهذا سمى النحاة الضمة المخصوصة ((رفعاً)) والفتحة ((نصباً)). ولم يلحقهم بذلك عيب. وأما تسمية الخصم مجموع الاسم والقرينة حقيقة، فإنه لو صحَّ ذلك لم يقدح في تسمية أهل اللغة الاسم بانفراده)) (مجازاً)).... على أنَّ الوصف بالمجاز وبالحقيقة. يرجع إلى الالفاظ، لأنها هي المستعملة في المعاني دون القرائن- لأنَّ القرائن تكون شاهد حال، وغير ذلك، مما ليس من فعل المتكلم))<sup>(٤)</sup>.

لقد خضعت فكرة الحقيقة والمجاز عند البصري الى عملية كشفٍ دقيقة جعلت الحكم المترتب على عملية الكشف تلك حكماً يشوبه الغموض- لاسيما للقارئ غير المتأمل- إذ إنَّ البصري اكدَّ

(١) المعتمد في اصول الفقه ٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٢٩.

(٣) المصدر نفسه ٢٩.

(٤) المصدر نفسه ٢٩-٣٠.



على نحو واضح وقوع الحقيقة والمجاز في اللغة لقول أهل اللغة أنفسهم ((هذا الاسم حقيقة، وهذا الاسم مجاز))<sup>(١)</sup> - كما أنه بين أن ((الحقيقة ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به. وقد دخل في هذا الحد الحقيقة اللغوية، والعرفية، والشرعية. والمجاز هو ما أفيد به معنى مصطلحاً عليه غير ما اصطلاح عليه في أصل تلك المواضع التي وقع التخاطب فيها))<sup>(٢)</sup> من هنا تبين أن الحقيقة عند البصري تعني ما اصطلاح عليه في أصل الوضع، أما المجاز فهو اللفظ الذي يستعمل في غير ما اصطلاح عليه في أصل الوضع. هذا التفسير يتعلق بالطرف الزمني لعملية الوضع، إذ إن ما تقدم من تعريف لكلا الظاهرتين يتعلق بالمتكلم الذي فتح عينيه على اكتمال اللغة المتحدث بها. الأمر الذي يتيح فضاءً واسعاً للنظر في طبيعة اللغة ومن ثم الحكم على كل من مجازاتها وحقائقها بوصفها شيئاً كائناً امتدَّ به الوقت إلى حيث نكون. بيد أن البصري انفرد بزاوية نظر تعلقت بـ ((آنية)) وجود الكلمات أو بتعبير أدق، فقد ربط بين الالفاظ وزمن حدوثها، إذ إنَّ الواضع الأول عندما يضع لفظة ما لتدلَّ على شيء ما سوف تتجرَّد هذه اللفظة عما يسمى بالحقيقة أو المجاز لأنَّ ((كون اللفظ حقيقةً ومجازاً تبعاً لكونها موضوعاً لشيء قبل استعمال المستعمل، حتى إنَّ استعمالها المستعمل فيما وضعت له، كانت حقيقةً، وإنَّ استعمالها في معنى آخر كانت مجازاً))<sup>(٣)</sup>

إذ إنَّ الواضع الأول لا يمكن أن يتساوى مع مستعمل اللغة نفسها لأنه لم يمتلك لغةً مصطلحاً عليها مما دفع البصري إلى رفض خضوع اللغة في زمن الوضع الأول إلى ما يُسمى بالحقيقة أو المجاز لاسيما أن المجاز تابع إلى وجود الحقائق إذ أنه لا مجاز من دون أن توجد حقائق. بيد أن الأمر سينعكس تماماً إذا ما تعلق الحال بمستعمل اللغة الذي فتح عينيه على لغة متواضع عليها خضعت إلى

(١) المعتمد في أصول الفقه ١٦.

(٢) المصدر نفسه ١٦.

(٣) المصدر نفسه ٣٤.

وقد أشار إلى هذا المفهوم الشوكاني بقوله: ((إنَّ اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة ولا بكونه مجازاً لخروجه عن حد كل واحد منهما إذ الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له)) (إرشاد الفحول



قواعد المتكلمين التي ضمت بين ثناياها الحقائق والمجازات، لذلك يقول البصري: ((فإن قيل: فيجب إذا قال الواضع: سموا هذا ((حائطاً)) أو قال سميتُ هذا ((حائطاً)) أن لا يكون قوله ((حائطاً)) في تلك الحال حقيقة للحائط اقل: كذلك نقول، لأنه لم يتقدم ذلك مواضعة،/ فيكون قد أفادَ بقوله ((حائطاً)) ما اقتضته تلك المواضعة. ولا يكون أيضاً مجازاً، لأنه لم يتقدم مواضعة. بخلاف ما أفاد به الآن، فيكون مجازاً. فإن قيل: فيجب، إذا أفاد المتكلم بكلامه معناه العرفي أو الشرعي، أن يكون مجازاً لأنه غير المواضعة الأصلية اقل: هو مجاز بالاضافة الى المواضعة الأصلية، وليس بمجاز بالاضافة الى المواضعة العرفية، لأنه لم يُقدِّمه في الاصطلاح معنى غير ما وضع له. وكذلك القول في الاسم الشرعي))<sup>(١)</sup> ثم

فصل - اذن - بين زمن الوضع الاول الذي اشار اليه البصري إذ قال: ((أن لا يكون قوله حائط. في تلك الحال حقيقة للحائط))<sup>(٢)</sup>. وبين الزمن اللاحق على عملية الوضع الاول الذي ارتبط بالمتكلمين الذين وجدوا انهم يتكلمون لغة كاملة اصطلاح عليها من قبل. المهم اننا - الآن - امام لغة متواضع عليها امتلكت من العمر الزمني ما يكفي ليسهل الأمر على البيانين ومن هم في رتبهم لان يخوضوا في عملية اجلائية لظواهر اللغة نفسها كما يقفوا على دقائقها الدلالية، لذلك كان للحقيقة والمجاز بوصفهما ظاهرتين لغويتين أثر كبير في التحولات الدلالية. من هنا نناقش فكرة الحقيقة والمجاز بوصفهما ثابتتين في اللغة. وهذا ما اشار اليه ابو الحسين البصري إذ قال: ((اما اثباتهما في اللغة فظاهر في الجملة))<sup>(٣)</sup> ويذكر القاضي آراء بعض المعتزلة في الحقيقة والمجاز لينصر ما يعتقده صواباً ويرفض ما يعتقده دون ذلك إذ نقل تعريفين لأبي عبد الله البصري قال في اولهما: ((وقد حدّ الشيخ ابو عبد الله أخيراً ((الحقيقة)) بأنها ما أفيد بها ما وضعت له. و((المجاز)) بأنه ما أفيد به غير ما وضع له))<sup>(٤)</sup>. بيد ان هذا التعريف لم يرق لابي الحسين البصري لأنه يفتقد إلى قيد الاصطلاح مما يجعله سائياً للتصرف

(١) المعتمد في اصول الفقه ١٦-١٧.

(٢) المصدر نفسه ١٧.

(٣) المصدر نفسه ١٦.

(٤) المصدر نفسه ١٧.



الفردية، الامر الذي يجعل هذا التعريف مرفوضاً عنده. أمّا التعريف الثاني فقد قال عنه البصري: ((وقد حدّ الشيخ ابو عبدا لله رحمه الله اولاً ((الحقيقة)) بأنّه ما أنتظم لفظها معناها من غير زيادة ولا نقصان ولا نقل. وحدّ المجاز بأنّه ما لا ينتظم لفظه معناه أمّا لزيادة أو لنقصان أو لنقل عن موضعه))<sup>(١)</sup>. وقد مثل للزيادة بقوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>\*</sup>. إذ أنّ الكاف زائدة على بناء الجملة التي تمثل الحقيقة قبل الزيادة لتصبح ((ليس مثله شيء)) لذلك نقلت زيادة الكاف الجملة من الحقيقة الى المجاز. كما أنّ النقصان يجري المجرى نفسه إذ مثل له بقوله تعالى ﴿واسئل القرية﴾<sup>\*\*</sup> ويريد به ((واسئل اهل القرية)). أمّا النقل عن الموضع فقد مثل له بجملة ((رأيت الاسد)) وهو يعني الشجاع<sup>(٢)</sup>. ولا بدّ من الإشارة الى ان القاضي عبد الجبار كان رفض هذا الحد لأنه يمثل وصفاً للحقيقة والمجاز وليس بحد<sup>(٣)</sup> ولا سيما أنّ القاضي كان قد أكّد أنّ الحدّ يتناول الماهيات إذ لا علاقة له بما هو خارج على الماهية.

ويخفف ابو الحسين البصري من اعتراض القاضي على تعريف أبي عبدا لله البصري للحقيقة والمجاز مستنداً في ذلك على فكرة التقابل التي تربط بين الظاهرتين إذ ((إنّ المجاز مقابل للحقيقة. فحدّ أحدهما يجب أن يكون مقابلاً لحد الآخر))<sup>(٤)</sup> ومن جهة أخرى فإنّ البصري يقسم الحقيقة على ثلاثة أقسام. القسم الاول يكون بحسب المواضع التي تكون حقيقة فيها، إذ إنّ الحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية تندرج تحت هذا القسم. أمّا القسم الثاني فيندرج تحته ما اسماه البصري بالفائدة المشروطة او المطلقة، إذ إنّ الفائدة المشروطة تتمثل في لفظة ((أبلى)) التي تطلق على السواد والبياض في الخيول فقط. أمّا الفائدة المطلقة فمثل لها بلفظة ((طويل)) التي تدلّ على كلّ ما هو طويل من غير أن تختصّ

(١) المعتمد في اصول الفقه ١٨.

\* الشورى آية ١١.

\*\* يوسف آية ٨٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٨.

(٤) المصدر نفسه ١٩.



بطول معين. أمّا القسمة الثالثة فتمثلت بكيفية الدلالة التي قد تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، بيد أن هذه القسمة الثالثة إمّا أن تدلّ بنفسها كما هي الحال في الاسماء والافعال وأمّا أن تدلّ على طريق التبع كما هي حال الحروف التي تعدّ رابطاً ((لأنّ الحرف إنّما ينبئ عن كيفية اتصال فائدة بفائدة))<sup>(١)</sup> ويفسر البصري فكرة الفائدة انطلاقاً من اللفظ المفرد ليصل الى المنظوم من الكلام إذ إنّ وصف الكلام بأنّه مفيد مستمدّ من الفائدة المتحققة في اللفظ المفرد الذي خضع هو ايضاً الى التواضع او الاصطلاح، الامر الذي يؤدي الى اتصال المعاني بعضها ببعض من خلال الالفاظ المفردة إذ ((نصفُ الكلام بأنّه مفيد، ونعني بأنّه موضوع لفائدة، وأنّه مستعملٌ فيها. وهذا حاصلٌ في اللفظ المفرد، وقد نعني بذلك أنّه يفيد اتصال المعاني بعضها ببعض. وهذا لا يكون في اللفظ المفرد. لأنّه لا يفيد اتصال بعض المعاني ببعض، ولا يفيد تصوّره معناه. لأنّ معناه متصوّرٌ لنا قبل اللفظ. والكلام المفيد اتصال بعض المعاني ببعض، وتعلق بعضها ببعض إمّا أن يكون اسماً مع اسم، وإمّا أن يكون اسماً مع فعل))<sup>(٢)</sup>. وهو أمرٌ يشير الى الاثر الهامشي للمفردة في حالة استقلالها وإلى أنّ هذا الاثر ينقلب الى أثر اساسي في عملية النظم الكلامية لأنها كانت وضعت لفائدة لتكتمل بعملية التأليف المؤسسة على تعلق المعاني بعضها مع بعضها الاخر. لذلك لا تتحقّق فكرة المجاز في الكلمات المفردة التي تختص بالفائدة الاشارية من غير ان نتعدى ذلك الى الفائدة المعنوية، إذ إنّ المعنى يتعلق بالتأليف الكلامي ومن ثمّ فان التحولات الدلالية المتعلقة بالمعنى ستكون مصدراً رئيساً للمجازات اللغوية التي ستصبح مفيدة بعملية التأليف. ثمّ يؤكد البصري أنّ دخول الحرف على الاسم لا يحقق الفائدة وكذلك دخوله على الفعل ((وليس يلتام الفائدة بالحرف مع الفعل، ولا به وبالاسم. لان الحرف إنّما ينبئ عن كيفية اتصال فائدة بفائدة))<sup>(٣)</sup>. كما يبين أنّ اسلوب النداء لم يكن حرفاً لما قرره قبل قليل ((فامّا

(١) المعتمد في اصول الفقه ٢٠.

(٢) المصدر نفسه ٢٠.

(٣) المصدر نفسه ٢٠.



قولنا ((يازيد)) ففيه اخبار امره بشيء، او نهيه عن شيء، أو اخباره عن شيء. معناه: يازيد أقبل، أو لا تفعل، أو هل في الدار عمرو))<sup>(١)</sup>. لذلك يرفض أن تكون هذه الصيغة صيغة نداء ((وقد قيل: إن قول القائل ((يا زيد))، معناه: أنادي زيداً. ولو كان هذا كما قالوا، لكان قد افاد الاسم مع الحرف هذه الفائدة وفي ذلك نقض قولهم))<sup>(٢)</sup>. كما أن البصري رفض أن يسند إلى الفعل حدثاً آخر، كما رفض أن يخضع للنعت ((ولهذا كان قولنا لزيد (انظر حسناً) معناه: انظر نظراً حسناً))<sup>(٣)</sup>. وينتهي البصري إلى أن الخطاب المفيد أمّا ان يكون أمراً وما في معناه أو خيراً أو ما في معناه... فأمّا قاضي القضاة رحمه الله فإنه قسم الكلام المفيد إلى الامر، والنهي، وما في معناه، إلى الخبر))<sup>(٤)</sup> هذا الاستطراد لم يكن خروجاً على مبحث الحقيقة والمجاز لأنه يدخل ضمن تقسيمات الحقيقة التي اقامها البصري. ولا بد من الإشارة إلى أن الحقيقة عند البصري أمّا أن تكون مفردة أو مشتركة إذ ((إن في اللغة الفاظاً مفيدة للشيء ولخلافه وضده حقيقة على طريق الاشتراك))<sup>(٥)</sup> لذلك يجب معرفة الضوابط والأسس التي اعتمدها المعتزلة للفصل بين الحقيقة والمجاز من خلال ما قرره أبو الحسين البصري في عملية الفصل هذه التي تتم بطريقتين. الأولى -نصوص أهل اللغة أنفسهم التي تشير إلى أن هذا النص حقيقة وهذا النص مجاز. أما الاستدلال فهو الطريق الثاني للفصل بين الحقيقة والمجاز وتستند طريقة الاستدلال هذه إلى فكرة المواضع التي تأسست عليها اللغة. وقد بذرت المواضع القدرة عند متكلمي اللغة على التمييز بين الحقيقة والمجاز وذلك من خلال احتزال مقاصدهم المقررة سلفاً<sup>(٦)</sup> وبعد أن قيّد عملية الفصل بين الحقيقة والمجاز بطريقتين اثنتين فقط، رفض البصري أن تكون ثمة طرق أخرى يمكن أن تدخل في تحديد عملية الفصل هذه كما هو الامر مع فكرة (الاطراد) التي تختص بالحقيقة دون

(١) المعتمد في اصول الفقه ٢٠.

(٢) المصدر نفسه ٢٠.

(٣) المصدر نفسه ٢١.

(٤) المصدر نفسه ٢١.

(٥) المصدر نفسه ٢٢.

(٦) المصدر نفسه ٣٢.



المجاز. فعندما نصفُ الرجل الطويل بالنخلة ((مجازاً)) لا يطرّد هذا الوصف في كل طويل، الامر الذي دعا البصري الى رفض هذا الاستنتاج لأمكانية وجود ألفاظٍ أخرى قد تخضعُ إلى فكرة الأطراد في المجاز مستنداً في هذا التحليل الى استحالة الامكانية الاحصائية لالفاظ اللغة كيما يمكن تحديد الحقائق منها دون المجازات، واذا ما تحقق ذلك - جدلاً - سنعلمُ الحقائق من المجازات من غير الاستناد الى فكرة الأطراد نفسها. وبذلك تصبحُ فكرة الأطراد لاغية على وفق هذا التأسيس<sup>(١)</sup> كما فرّق بين الحقيقة والمجاز من خلال امكانية التصرف باللفظ ثنيةً وجمعاً واشتقاقاً، إذ إنّ اللفظ الذي يخضعُ لهذا التصرف سوف يكون متمكناً من معناه ومن ثمّ فهو حقيقة من غير ماريب ولا يرى البصري دقةً في هذا المعيار وإنما هو تقريب ((لأنّ اسم ((الحمار)) إذا وقع على البليد. ثنيّ وجمع، فقيّل في جماعة البلد ((حمير)). وقولنا ((رائحة)) تقع على الرائحة حقيقةً، ولا يشتق منه<sup>(٢)</sup>). ومن الجدير بالاشارة إلى أنّ الآية الكريمة ((واسئل القرية)) أصبحت مثارَ جدل بين اتجاهين. الاتجاه الاول يرى انّ تعلق كلمة بما يستحيل عليها من التعلق يُفضي بالضرورة الى انّ هذه الكلمة مجاز. وقد مثّل البصري الاتجاه الثاني الذي يرى انّ في الآية الكريمة حذفاً ومن ثمّ سيكون التعلق الذي تحدّث عنه الاتجاه الاول تعلقاً بمحذوف وهو ((اهل)) ليصبح تفسير الآية الكريمة ((واسئل اهل القرية)) من هنا نوّكد ما بدأنا به من أنّ البصري قيّد عملية الفصل بين الحقيقة والمجاز من جهة اللغة فقط. إما بنص لغوي مباشر او باستدلال عقلي يوصلُ الى النتيجة نفسها<sup>(٣)</sup>. هذا وقد أخرج البصري أسماء الالقاب من دائرة الحقيقة والمجاز لانها ((لم تقع على مسمياتها المعينة بوضع من اهل اللغة ولا من الشرع، حتى يكون من اتبعهم فيها في أصل موضعهم كان قد استعملها على الحقيقة، ومن استعملها فيه على طريق التبّع كان متجاوزاً بها))<sup>(٤)</sup> أمّا الحكم الثاني فقد تمحورَ حول حدّ كلّ من الحقيقة والمجاز لغوياً أمّا الحكم الثالث فقد اكّد

(١) ينظر: المعتمد في اصول الفقه ٣٢-٣٣.

(٢) المصدر نفسه ٣٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٣-٣٤.

(٤) المصدر نفسه ٣٤.



امكانية وجود الحقيقة مع انعدام المجاز الذي يفتقد هذه الخاصية إذ لا مجاز بغياب الحقيقة. وفي الحكم الرابع يؤكد البصري أنَّ الحقيقة تتجرد عن القرينة لتدلَّ على ما تدلُّ عليه، الامر الذي يفتقده المجاز لأنَّ القرينة هي دليله على المعنى المجازي. ويضمَّن البصري الحكم الخامس في أطراد الحقيقة الذي ينقسم على قسمين. الاول مطلق كما هي الحال مع لفظة ((طويل)) التي تدلُّ على كلِّ طويل. اما القسم الثاني يتمثل في الأطراد المشروط كما في لفظة ((ابلق)) التي تدلُّ على السواد والبياض في الان نفسه اذا ما تعلق الأمر بالخيول فقط. فهي مشروطة -إذن- في نوع معيَّن تمثِّل في الخيول<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أطراد الحقائق عند البصري إلاَّ أنَّه نَبَّه الى ضربين من الموانع، تمثِّل المانع الأول في استعمال الحقيقة في المجاز استعمالاً يوهم المتلقي بمجازية اللفظ الذي هو حقيقة في واقع حاله، نحو وصف الله سبحانه بأنَّه دليل مجازاً، إذ إنَّ الدليل)) بوصفها حقيقة تدلُّ على فاعل الدلالة. وقد مثَّل السمع المانع الثاني في أطراد الحقائق، إذ إنَّ لفظة ((فاضل)) تفيد المدح حقيقةً. بيد أنَّ السمع منع أطرادها في تسمية الله بأنَّه فاضل<sup>(٢)</sup>.

واذا كانت الحقائق تخضع لرعاية معنوية في الاستعمال -اعني التزام الخاصية البيانية- فإنَّ المجاز يخرق هذا الالتزام ليتمرّد على المعنى المباشر وصولاً الى امتيازات ادبيّة تتخطى الحاجز البياني للغة لتؤكد صفتها فوق البيانية. وهذا ما أكّده المعتزلة على لسان القاضي عبد الجبار، إذ ((إنَّ من حق المجاز إذا استعمل أن لا يُراعى معناه كما يُراعى ذلك في الحقائق، لأنَّ ذلك يوجب كونه في حكم الحقيقة))<sup>(٣)</sup>. واذا كانت اللغة -في حدود الحقائق- تعني الاشارة الى الاشياء لتحقيق صفتها العلامية حسب، فماذا -إذن- عن اللغة نفسها عندما تدخل دائرة المجاز؟ يقول الدكتور نصر حامد ابو زيد معقّباً على هذه المسألة: ((فاذا كان الاسم علامة على الشيء، فحين ننقله لنعبّر به عن شيء آخر لمشابهة بينهما في المعنى، فاننا لا ننقله على أنَّه علامة، بل ننقله لنؤكد وجه المشابهة مدحاً او ذماً، دون

(١) ينظر: المعتمد في اصول الفقه ٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٦-٣٧.

(٣) الغني ١٨٨/٥.



انْ ندخلَ الشَّيْئينِ او المعنيتين في حدود بعضهما، والشعراء انفسهم حين يشبهون- والتشبيه مجاز- لا ينبغي لهم انْ يُدخلوا الشيء في حدٍّ غيره))<sup>(١)</sup> وفي الحق انَّ الجاحظ قد اشار الى هذا الامر اشارةً صريحة بقوله: ((وقد يشبّه الشعراء والعلماء والبلغاء الانسان بالقمر والشمس، والغيث والبحر، وبالاسد والسيف، وبالحية والنجم، ولا يخرجون بهذه المعاني الى حدِّ الانسان- واذا ذمّوا قالوا: هو الكلب والخنزير، وهو القرد والحمار وهو الثور، وهو التيس، وهو الذيب،... ثم لا يدخلون هذه الاشياء في حدود الناس ولا اسمائهم، ولا يخرجون بذلك الانسان الى هذه الحدود وهذه الاسماء))<sup>(٢)</sup>. اما علاقة المجاز بالنص القرآني فقد تباينت من فرقة الى اخرى، إذ إنّ تعامل المتكلمين- بصورة عامة- مع النص القرآني يختلف عن تعاملهم مع النصوص اللغوية الاخرى لما للقرآن الكريم من تأثير عقيدي يتعلق بالتفكير الديني. لذلك سوف تكون الاحكام مؤسسة على وفق هذا التفكير وانْ ابتعدت عن المسلمات اللغوية المتفق عليها، ويكون ذلك على الرغم من اقتراب المعتزلة- بوصفها احدى الفرق الكلامية- من التفكير اللغوي المجرّد في النص القرآني الكريم ولو في جانبٍ معيّن منه في كونهم ذهبوا الى انّ الكلام الالهي مشابه للكلام البشري في معظم احكامه، ثمّ نزعوا بعد ذلك الى فكرة ((القصد)) بمعنى التسليم بانّ كل ما يصدر من الله سبحانه يجب انْ يتعدّ عمّا هو قبيح وعمّا هو شر ليصبح تأويل الآيات القرآنية الكريمة محصوراً- بالضرورة- ضمن هذا التفكير. المهم انّ المعتزلة تعاملوا مع قضية المجاز في النص القرآني الكريم تعاملًا عقلياً مستنداً الى تصور لغوي مقبول- ولعلّه بسبب من هذا ((ذهب الجمهور الى انّ الله سبحانه قد خاطبنا في القرآن بالمجاز، ونفى بعض اهل الظاهر ذلك))<sup>(٣)</sup>. لذلك أيّد ابو الحسين البصري وقوع المجاز في القرآن الكريم بوصفه- اي المجاز- اسلوباً لغوياً رصيناً. الامر الذي يشير الى حسن وقوعه في القرآن الكريم ((والدليل على حسن ذلك

(١) الاتجاه العلقي في التفسير ١١٣.

(٢) الحيوان ٢١١/١، وينظر: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي ٢١١.

(٣) المعتمد في اصول الفقه ٣٠.



انَّ انزال الله عزَّ وجل القرآن بلغة العرب يقتضي حسن خطابه إياها فيه بلغتها/ ما لم يكن فيه تنفير كالكلام السخيف المنسوب قائله الى العي. وليس هذه سبيل المجاز، لأنَّ اكثر الفصاحة إنما تظهرُ بالمجاز والاستعارة<sup>(١)</sup>. وقد استدللَّ البصري على وقوع المجاز في القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿جداراً يريد أن ينقض فاقامه...﴾ وكذلك في قوله ﴿وجاء ربك﴾<sup>٢</sup>، وقوله ﴿إلى ربها ناظرة﴾<sup>٣</sup> بيد أنَّ البصري افترضَ جملةً من الاعتراضات قد تكون تجسَّدت في آراء المعترضين-وقد تكون اولى هذه الاعتراضات<sup>(٢)</sup> (انَّ هذه الالفاظ وضعت في الأصل للمعاني التي ارادها الله)<sup>(٢)</sup>. وهذا اعتراض فاسد عند البصري<sup>(٣)</sup>. أمَّا الاعتراض الثاني فقد ذهبَ الى ((انَّ هذا الكلام كان مجازاً في اللغة بهذه المعاني، ثمَّ نُقل اليها بالشرع فصارَ من الحقائق الشرعيَّة))<sup>(٤)</sup>. بيد أنَّ البصري لا يوافق على هذا التفسير لأنَّ الحقائق الشرعيَّة يجبُ أن تكون قد استقرت في اذهان الناس ومن ثمَّ فان سماعها يفضي-بالضرورة-الى المراد منها كما هي حال ((الصلاة)) التي تعني الصلاة المعروفة عند المسلمين، إذ إنَّ سلطة الشرع اختمرت في عقول الناس ليتمكنوا جميعاً من فهم دلالاتها من دون أي ترددٍ يذكر. الأمر الذي لم يظهر في تلك الآيات القرآنية التي استعملت اسلوب المجاز، لأنَّه من المعلوم ((أنَّه لا يسبق الى الأفهام عند سماع قول الله عزَّ وجل: ((إلى ربها ناظرة)) الى ((ثواب ربها ناظرة))<sup>(٥)</sup>. وقد اصبحَ اولئك الذين رفضوا وقوع المجاز في القرآن الكريم ب-((انَّ المجاز لا ينبىء

(١) المعتمد في اصول الفقه ٣٠.

\* الكهف آية ٧٧.

\*\* الفجر آية ٢٢.

\*\*\* القيامة آية ٢٣.

(٢) المصدر نفسه ٣٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٠، ولم اجد تفسيراً لفساد الاعتراض الذي قرره البصري. ولكنني ازعم أنَّه مستمدٌ من دفاع المعتزلة على نحو عام خشية الانحراف بالآيات المتشابهات في القرآن الكريم الى التجسيم.

(٤) المصدر نفسه ٣١.

(٥) المصدر نفسه ٣١.



عن معناه بنفسه. فورود القرآن به يقتضي الالياس<sup>(١)</sup>. بيد أن البصري اتخذ من القرينة الدالة جواباً عن زعم الرافضين ((إذ لا الباس مع القرينة الدالة على المراد))<sup>(٢)</sup>. ومن دعوى الرافضين أن وقوع المجاز في القرآن الكريم يعني العدول عن الحقيقة إلى المجاز وهذا يقتضي عجز النص القرآني الشريف عن التواصل في إطار الحقيقة فقط. الأمر الذي دعا البصري إلى رفض هذا التفكير لأن النص القرآني عدل في كثير من آياته عن الحقيقة إلى المجاز مع تمكنه من الحقيقة. وهذا مظهر في أغلب آياته أيضاً. بيد أن ((العدول إلى المجاز يحسن لما فيه من زيادة فصاحة، واختصار، ومبالغة في التشبيه. ولو لم تكن في المجاز هذه الوجوه، لجاز أن يكون فيه مصلحة لا نعلمها، ولجاز أن يكون المجاز مع قرينته يساوي في الطول كثرة ألفاظ الحقيقة، فيجري العدول إليه مجرى العدول من حقيقة إلى حقيقة))<sup>(٣)</sup> وقد رفض البصري دعوى الرافضين بأن وقوع المجاز والاستعارة في النص القرآني يلزمنا أن نصف الله سبحانه بأنه متجاوز ومستعير في خطابه - تعالى الله عن مثل هذا الوصف - مستنداً في هذا الرفض إلى القرينة العقلية التي هي شأن المعتزلة جميعاً ولا سيما القاضي الذي أكدها في فكرة ((القصد)) التي تفضي إلى معرفة قبلية بقصد الله - هذه المعرفة لا تتحقق إلا بالنظر العقلي. من هنا فإن وصف الله بأنه متجاوز ومستعير لا يستقيم مع القرينة العقلية التي ترفض وصف الله بصفات كهذه - تعالى الله عن هذا الوصف علواً كبيراً.

ثمة - أذن - مستويان من الاستعمال المجازي يمثل النص القرآني الشريف المستوى الأول منه إذ إن الله سبحانه استعمله في النص القرآني لوجوب مصلحة قد نعي جانباً منها لمعرفتنا بالامتيازات الأدبية التي يحققها المجاز في الاستعمال اللغوي. وقد يخفى علينا تفسير تحقق المجاز في النص القرآني إذا ما تجاوزنا الامتياز الأدبي لنحيل الأمر إلى المعرفة القبليّة بالذات الإلهية التي عبر عنها القاضي

(١) المعتمد في أصول الفقه ٣١.

(٢) المصدر نفسه ٣١.

(٣) المصدر نفسه ٣١.



بفكرة ((القصد)) لذلك كان الله سبحانه - وهو مالك اللغة - يستعمل المجاز في النص القرآني الشريف بالطريقة التي يشاء، حتى وإن لم يكن له شبيه معروف في النصوص اللغوية السابقة عليه. لذلك يجب اعتماد النص القرآني الشريف قبل أن تعتمد نصوص أهل العربية إذ ((إنَّ ما لم يثبت في خطاب الله تعالى أنه شرعي منقول من المجاز، فيجب أن نقطع على أنهم قد تكلموا بمثله، كما أنَّ ما تضمنه الكتاب من الحقائق يجب ذلك فيه، كقوله تعالى في وصف الكتاب: ﴿وهذا لسان عربي مبين﴾<sup>\*</sup>، ولا يجب فيه جميع ما تكلموا به من المجاز أن يكون منقولاً إلينا، ولا يجب إذا لم نعرفه أن لا يكون معروفاً عند بعض العرب، ولو انقطع نقله لكان الكتاب يدلُّ عليه/ولو أنَّ واحداً منهم حكى ضرباً من المجاز لعمل بقوله، فاذا شهد القرآن به كان بأن يقطع بذلك أولى. فلا يجب أن يوجد في صريح كلامهم نفس ما وجد في القرآن، لكنهم اذا تكلموا بمثله جاز أن يخاطب الله تعالى به. فاذا استجازوا القول بأنَّ فلاناً جاءني وأنا مشغول؛ ويراد به رسوله بأمره، لم يمتنع أن يقول جلَّ وعزَّ: ﴿وجاء ربك﴾<sup>\*\*</sup>، لان الباب في ذلك واحد كما ذكرناه في القرية. ولذلك متى علمنا من قول رسول الله، صلى الله عليه، مثل ذلك علمنا أنَّ العرب تكلمت به أو بمثله، فلما طعن على ما ذكرناه بذلك))<sup>(١)</sup> تأكيد القاضي هذا نلمسه في تصور فيلولوجي عند واحد من المحدثين هو اسرائيل ولفنسون الذي اختلف مع المستشرقين في النظر الى النصوص التي يجب ان يعتمد عليها بوصفها مقياساً أو مصدراً لمحاكمة اللغة التالية عليها إذ عدَّ ((أنَّ صحف القرآن الكريم هي اقدم صحف مدونه كاملة وصلت إلينا عن اللغة العربية قبل ان تصل إلينا قصائد مدونة من الشعر الجاهلي. فصحف القرآن هي التي يجب البدء بالبحث فيها عن نشأة اللغة العربية))<sup>(٢)</sup>. مستنداً في ذلك الى أنَّ ثمة ((فرقاً بين القديم في ذاته وأقدم مدوّن فقد تكون هناك آثار قديمة دونت قبل آثار أقدم منها. ومع ذلك يجب أن يُتخذ في البحث

\* النحل آية ١٠٣.

\*\* الفجر آية ٢٢.

(١) المغني ١٩٠/٥.

(٢) تاريخ اللغات السامية ١٧٠، وفي الاتجاه نفسه ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية ١٨-١٩.



اللغوي أقدم مدون مقياساً للبحث فيما دوّن بعده ليتمكن الباحث من أن يهتدي الى حقيقة العلاقة التي تربط المدون حديثاً بالمدون قديماً ولكن بعد أن يتميز الأقدم من القديم يجب البدء في البحث عن منشأ اللغة بالأقدم ثم يُتبع بالقديم<sup>(١)</sup> وكان القاضي عبد الجبار قد فرّق بين مستعملي المجاز، وذلك على وفق المعرفة الحقيقية لكليهما - التي تفصل بينهما لتجعل في أحدهما الحرية المطلقة في استعمال المجاز ولتمنع بالمقابل تلك الحرية في الآخر. إذ أنّ معرفة القصد التي اوجبها القاضي في المتكلمين اوجبت عليهم أيضاً أن يحملوا كلام الله عزّ وجلّ - على أنه صادر من قدرة متفردة لا يصدر عنها إلا ما هو حسن. ومن ثمّ لله الحرية المطلقة في استعمال المجاز ((لأنّ الدلالة الدالة على حكمته وأنّه لا يريد بذلك إلا الصحيح في باب ازالة الابهام للخطأ أبلغ من تقييد مُتصّل به، فلذلك حسن منه تعالى ومن الرسول صلى الله عليه))<sup>(٢)</sup> بيد أنّ هذه (الحرية الالهية) في استعمال المجاز قوبلت بالتضييق والتقييد في الكلام البشري إذ إنّ المتكلم يجب أن لا يستعمل المجاز كيفما شاء ((لأنّ الدلالة لم تدل على حكمته، فمتى لم يُفد الكلام ويبين المراد أقام نفسه مقام التهمة، فلذلك لزّمه البيان، ولم يحسن أن يستعمل - فيه - جلّ وعزّ - من المجاز ما ذكره تعالى في الكتاب))<sup>(٣)</sup> من هنا منع المعتزلة القياس في المجاز. فقد رأى ابو علي الجبائي ((أنّ المجاز لا يقاس كالحقائق))<sup>(٤)</sup>. وتبعه في هذا أبو هاشم إذ قال: ((إنّ معنى قولنا إنّ المجاز لا يقاس عليه، أنّ الاستعمال بين الناس إذا كان متعارفاً على حذف شيء هو المراد بكلامهم كقوله ((سل القرية)) يعني اهلها، فليس لأحد أن يقيس على هذا فيقول ((سل الحمار)) يعني صاحبه، إذا لم يكونوا تعارفوا صاحب الحمار وهم يريدونه - فلو كانوا تعارفوا حذف ذكره وهم يريدونه لصحّ أن تستعمل هذه اللفظة كما استعملت اللفظة الاخرى وهو قولهم ((سل الربع))، و((سل الديار)) وإن كان المراد بذلك غير المراد بقولهم ((سل القرية)) لأنّ المراد بهذا

(١) تاريخ اللغات السامية ١٧٠.

(٢) المغني ١٩٣/٥.

(٣) المصدر نفسه ١٩٣/٥.

(٤) المصدر نفسه ١٨٨/٥.



الاستفسار والمراد بقوله ((سل القرية)) هو الاهل، لأن الاستجازة تقع في الفاظ قد تعارفوا حذف المقصود اليها به، فاستغنوا عن ذكرها لعلم المخاطب، وإذا لم يكونوا قد تعارفوا الحذف في بعض الالفاظ، لم يكن لأحد أن يحذف، لأن المخاطب لا يعرف مراده. فهذا هو المعنى في قول أبي علي: ((ان المجاز لا يقاس عليه))<sup>(١)</sup> لذلك أصبحت خاصية الحذف لازمة ضرورة في استعمال المجاز إذ إن التعارف الذي أوجب الحذف جعل الاستعمال المجازي مستنداً الى صفته الاجتماعية التي لم تقتصر على خاصية الحذف وحدها، فالزيادة والنقل تدخلان تحت خيمة الصفة الاجتماعية للمجاز بوصفه ظاهرة لغوية استمدت اجتماعيتها من اجتماعية اللغة نفسها. الامر الذي دفع القاضي عبد الجبار المعتزلي إلى أن يجعل للتعارف الدور الفاعل في تحول الفاظ المجاز إلى حقائق إذ ((إن ما حصل فيه تعارف ظاهر، وإن كان مجازاً في الأصل، وإن استعماله يحسن في القديم من غير سمع لأنه بالتعارف يصير كالحقيقة، وإنما يحتاج إلى سمع فيما لا تعارف فيه ولا حقيقة))<sup>(٢)</sup>. لذلك تابع القاضي عبد الجبار كلاً من أبي علي الجبائي وأبي هاشم إذ قال ((وأما المجاز فأنما يستعمل في الشاهد، واستعمال القياس فيه لا يصح، فلذلك لم يستعمل فيه تعالى المجاز على الاطلاق الآ بورود سمع))<sup>(٣)</sup>. ولنا أن نشير إلى التفاتة أشار اليها القاضي وهو يتحدث عن ظاهرة المجاز التي أصبحت الفاظها أشبه بالحقائق التي استمدت استقرارها من عملية التواضع الأولى ومن ثم فإن الفاظ المجاز أصبحت مستقرة هي أيضاً لأنها شاركت الحقائق - عند القاضي - في الخضوع الى عملية التواضع - لم تكن هذه المشاركة فعلية طبعاً - فجعل القاضي المجاز بمنزلة الاسم المشترك إذ ((إن المجاز قد صار موضوعاً لما استعمل فيه مجازاً، فهو في الحكم بمنزلة اسم يستعمل في أمرين على جهة الاشتراك))<sup>(٤)</sup>. إن عملية التضييق أو التقييد المجازية في الكلام البشري ظهرت على نحو آخر عند الجاحظ، إذ أكد أن للشعراء الجاهليين -

(١) المغني ٥/١٨٨-١٨٩.

(٢) المصدر نفسه ٥/١٨٢.

(٣) المصدر نفسه ٥/١٨٢.

(٤) المصدر نفسه ٥/١٨٢.



فقط - الحق في استعمال التشبيه أو المجاز أو نقل المعنى. الأمر الذي يفرض على الشعراء المحدثين متابعة أسلافهم من الشعراء الجاهليين ومن ثم فلا يحق لهم التصرف في الألفاظ في معانٍ أو تشبيهاتٍ جديدةٍ وكذلك لا يمكنهم القياس على تشبيهات أسلافهم الذين ((سموا الجارية غزالاً، وسموها أيضاً خشفاً، ومهرة، وفاخته وحمامة، وزهرة، وقضيباً وخيزراناً... وليس هذا مما يطرد لنا أن نقيسه وإنما نقدم على ما أقدموا ونحجم عما أحجموا وننتهي إلى حيث انتهوا))<sup>(١)</sup>. ولا بد من الإشارة إلى أن فرض هذه القيود في استعمال المجاز إنما مرجعه إلى المحافظة على المهمة البيانية للغة كما فهمها الجاحظ الذي أطلق العنان لهذه الحرية عندما تعلق الأمر بالبيان الإلهي<sup>(٢)</sup>. لذلك ناقش الجاحظ ردود بعض المفسرين في تفسير الآية الكريمة ((إنها شجرة تخرج من أصل الجحيم طلعه كأنه رؤوس الشياطين))<sup>(٣)</sup>. فقد أكد أن الأجماع على قبح الشيطان هو خير دليل على صحة التشبيه القرآني راداً في ذلك الذين قالوا إن الشياطين معروفة للناس، الأمر الذي يوجب ابتعاد الآية القرآنية الشريفة عن مثل هذا التشبيه. بيد أن الجاحظ اتخذ من الأجماع وسيلة للدفاع عن صحة التشبيه القرآني إذ وجد في التطير الذي استخدمه العرب من مثل قولهم للمرأة الجميلة، قرناء، خنساء، جرباء، دليلاً على قبح الشيطان إذ قالوا للجميل شيطاناً على جهة التطير<sup>(٤)</sup>. ومن الجدير بالإشارة أن النظام رفض أن تكون مهمة اللغة اللبس والغموض ولا سيما في المجالات النفعيّة - المعاملات الرسميّة - لهذا رفض طلاق الكناية مثل ((قول الإنسان: الخلية والبرية، والبنية، أو حبلك على غاربك - لا يقع، وإن قارنته نية الطلاق))<sup>(٥)</sup>. ويؤكد الجاحظ هذه النظرة إذ يرى أن طلاق الكناية يجب أن لا يقع لأن المجاز يجب أن يتعد عن الأمور النفعيّة. أمّا خارج هذه الحدود فيجوز للناس ((أن يضعوا كلامهم حيث أحبوا إذا كان لهم مجاز، إلا في

(١) الحيوان ٢١١/١ - ٢١٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٤٨/١، ٢٨٠/٥.

\* الصفات آية ٦٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٩/٤.

(٤) الانجاء العقلي في التفسير ١١١، وينظر: إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية ٥٣.



المعاملات<sup>(١)</sup>. ويجب أن لا يفهم من هذا النص أن الجاحظ اطلق الحرية في الاستعمال المجازي خارج الحدود النفعيّة من دون أن يُخضع-هذا الاستعمال-الى قيود وضوابط. لذلك لم يترك الأمر سائياً للاستعمال الفردي على نحو عشوائي تبعاً مفهوم المجاز عن حدوده الاجتماعية. ولذلك لا تتم الحرية في استعمال المجاز إلا بشرطين، الأول. أن تكون علاقة بين المعنى المنقول اليه اللفظ والمعنى المنقول عنه. أما الشرط الثاني فيتحقق في اتباع الفرد لاساليب الجماعة، إذ إن حرية النقل-المجاز-هي حق جماعي يفرض على الفرد ان يكون تابعاً للجماعة<sup>(٢)</sup>.

(١) الحيوان ٤/٧٦.

(٢) ينظر: الاتجاه العقلي في التفسير ١١١.



### المبحث الثالث-المشترك اللفظي

تخضع فكرة الاشتراك اللفظي الى مجموعة من التفسيرات قد يكون بعضها متقاطعا مع بعضها الآخر سواء تعلق الامر باسباب النشوء او بمقتضيات اللفظ نفسه، إذ أكد أغلب الباحثين أنَّ لاختلاف اللهجات تأثيراً في وجوده أنَّ من الواجب أنَّ نستطلع آراء المعتزلة في هذه القضية مبتدئين بابي الحسين البصري إذ قال: ((اعلم ان الاسم الواحد اذا كان اسماً لاشياء فأما ان يفيد فيها فائدة واحدة، او اكثر من فائدة واحدة. فالاول لاختلاف في جوازها كلها في حالة واحدة بالاسم. واختلف الناس في الثاني))<sup>(١)</sup>. وهذا يعني ان الخلاف يدور حول الاسم المشترك، فثمة من يؤيد وقوعه في اللغة، في حين يمنع ذلك اخرون لأنَّ الغرض بالمواضعة عندهم ((تمييز المعاني بالاسماء ليقع بها الافهام. فلو وضعوا لفظة واحدة لشيءٍ ولخلافه على البدل، لم يفهم بها احدهما. وفي ذلك نقض الغرض بالمواضعة))<sup>(٢)</sup> فكان الاشتراك اللفظي عندهم امر لا يستقيم مع تلك المواضعة. وقد ذهب القاضي عبد الجبار الى أنَّ المواضعة على الكلام إنما تعني الابانة والكشف والتخصيص، إذ إنَّ هدف المواضعة هو ان تكون الالفاظ دليلاً على مدلولاتها لتحقيق الفائدة الكلامية. ولذلك ينفي القاضي ان يكون اصل الوضع قد خرج عن التخصيص الى الاشتراك لأنَّ ((المواضعة قد خصصت الكلام، بما جعل عبارة عنه، والمتكلم للافادة يتكلم به))<sup>(٣)</sup> أمّا ان يكون المتكلم قد تصرف بالالفاظ فخرج بها عن اصل وضعها المتخصص الى الاشتراك فإنَّ الامر بذلك الوصف يكون مختلفاً، إذ إنَّ الاشتراك قد

(١) المعتمد في اصول الفقه ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه ٢٢-٢٣.

وللمزيد من الاطلاع على مفهوم المشترك واسباب نشوئه والآراء المختلفة التي قيلت فيه سواء اكانت رفضاً له ام اثباتاً عند القدماء، سواء اكانوا لغويين ام اصوليين. للاطلاع على هذه المعلومات ينظر: الصاحبي ٢٦٩، وينظر: الزهر ٣٦٩/٢-٣٨٤، وينظر: الاحكام في اصول الاحكام ٦١-٦٨ وينظر: الاضداد في اللغة ٤٦-٥١.

قد تفيد الاشارة الى ما قاله ابن درستويه في (شرح الفصيح) اذ ذكر لفظة (وجد) بمعانيها التي اصبحت عنده ((من اقوى حُجج مَنْ يزعم أنَّ من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لان سيبويه ذكره في اول كتابه، وجعله من الاصول المتقدمة)) الزهر ٣٨٤/٢ وينظر: سيبويه ٢٤/١.

\* الضمير هنا يعود على المتكلم.

(٣) المغني ٣٥٠/١٦.



حصلَ بعدَ المواضعة. وهو أمرٌ يقودنا الى الظن بأنَّ القاضي يقول بوقوع الاشتراك في اللغة على أنَّه وقعَ في حقبةٍ لا حقبةٍ على الوضع الاول لأنَّ ((موضوع الكلام هو الافادة وازالة الشراكة، فكيف يقال: وضع للاشتراك، وهو انما وضع للفرق))<sup>(١)</sup> وهو امر ((يقتضي الاختصاص))<sup>(٢)</sup> على نحو ما يذهب اليه القاضي. بيد أننا نلاحظ إنَّ معتزلياً آخر هو ابراهيم بن سيار النظام قد تخطى فكرة الشراكة في الوضع الاول ليؤكد أنَّ من شأن اللغة بصورتها العامة ان تباعد عن التورية. وهو كلام قد نزع الى تأكيده الدكتور احمد محمود صبحي في تعليقه على هذه المسألة عند النظام بقوله: ((كان يعيب مَنْ يستخدم التورية في الكلام لانها تحتلُ معنيين وقد يكون المفهوم منها غير المقصود، وكان دقيقاً في تعبيراته وفيما يستخدمه من مصطلحات، الامر الذي جعله في جدله وفي عرض آرائه أقرب الى الفلاسفة منه الى البلغاء والخطباء))<sup>(٣)</sup> وفي الحق إنَّ النظام قد أبرزَ هذا التفكير في كلامه على لفظ (الارادة) التي تتردد عنده بين ان تكون لله وان تكون للبشر<sup>(٤)</sup>. إذ إنَّ ((الارادة لفظ مشترك بين الله والانسان ومن ثمَّ فلنفي ادنى مشابهة بينهما ذهبَ النظام الى إنَّ الله غير موصوف بالارادة على الحقيقة))<sup>(٥)</sup> الامر الذي دفعه الى ان ينسب الارادة الى الله من ثلاثة وجوه حسب الاول يتعلق بالتكوين، إذ إنَّ ارادة تكوين الاشياء هي التكوين. يتعلق الوجه الثاني بافعال العباد، لذلك فإنَّ الله يكون مريداً لافعال عبادِهِ ((واراده الفعل غير المراد لأنَّ الفعل واقع من العبد لا من الله وفقاً لنظرية المعتزلة في حرية ارادة الانسان))<sup>(٦)</sup>. وتمثّل الوجه الثالث بالافعال الالهية المستقبلية عند النظام، فاذا ((وصفَ الله بأنه مريد ان تقوم القيامة فمعناه انه حاكم بذلك مخبر به، وانَّ وصفَ بأنه

(١) المغني ٣٥١/١٦.

(٢) المصدر نفسه ٣٥١/١٦.

ومن اجل التعرف على ما قاله المحدثون في قضية المشترك اللفظي- ينظر: المشترك اللفظي في اللغة العربية. وينظر: دراسات في فقه اللغة ٣٠١-٣٠٩، وينظر: تاريخ اداب اللغة العربية ٤٥، وينظر: تاريخ آداب العرب ١/١٩٣، وينظر: تاريخ علوم اللغة العربية ٣٧، وينظر: الوجيز في فقه اللغة ٣٧٠.

(٣) في علم الكلام ١/٢٢٣-٢٢٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١/٢٢٥.

(٥) المصدر نفسه ١/٢٢٥، وينظر: نهاية الاقدام في علم الكلام ٢٣٨.

\* ينظر: المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية/الفصل الرابع.

(٦) في علم الكلام ١/٢٢٥.



مريد لذلك منذ الازل فمعناه انه عالم بذلك... فحتى لا يكون مريداً لمرادات عبادِه ومن ثم يتأدى الى القول بالجبر، حدّد النظام مفهوم الارادة بالامر وجعل الارادة غير المراد<sup>(١)</sup> الامر الذي دفع طائفة من المعتزلة الى القول بهذه القضية. فكان ابو هاشم وابو الحسن وابو عبد الله قد قالوا بالمنع سواء دلّ اللفظ على شيئين كلاهما حقيقة أو دلّ على شيئين احدهما حقيقة والاخر مجاز<sup>(٢)</sup>. كما أفاد النكاح الوطئ حقيقة والعقد مجازاً بيد أن الشيخ أبا عبد الله حدّد هذا المنع بشروط اربعة، واول هذه الشروط عنده أن يكون المتكلم واحداً. أمّا الثاني فهو أن تكون العبارة واحدة، والثالث أن يكون الوقت واحداً، وينتهي شرطه الاخير بـ «لا تنتظم المعنيين المختلفين فائدة واحدة»<sup>(٣)</sup> وإذا ما انتفى أحد هذه الشروط انتفى المنع ايضاً. بيد أن البصري يوضّح هذه الشروط قائلاً: «(ولأجل اشتراط كون المتكلم واحداً نحو أن يتكلم الإنسان بالقرء ويريد به الحيض، ويتكلم به آخر ويريد به الطهر. ولأجل اشتراط الفائدةين جاز أن يريد الله - عزّ وجلّ - بقوله: ﴿فلم تجدوا ماءً فتيمموا﴾ الماء القراح والنبذ، لأنه يجمعها فائدة واحدة عنده، وهي المائية، ولهذا الوجه لم يُسمّ ماء. ولأجل اشتراط الوقت جوّز أن يتكلم الله سبحانه بالقرء فيريد به الطهر: ويتكلم به في وقت آخر فيريد به الحيض - ولأجل اشتراط كون ما يريده بالمعنيين المختلفين عبارة واحدة، جوّز أن يريد النبي صلى الله عليه الفخذ وبعض الركبة عند قوله: (الفخذ عوره) لأنه انما أراد الفخذ بهذه الكلمة وأراد بعض الركبة لما تعذر عند العقل من أن ستر الفخذ لا يمكن إلا بستر بعض الركبة أن الشيء يجب إذا لم يتم الواجب إلا به»<sup>(٤)</sup> بيد أن ابا الحسين البصري كان قد رفض وقوع الاشتراك في اللغة واجاز وقوعه بالامكان<sup>(٥)</sup> ((والدليل على امكان ذلك، أنه ليس بين ارادة اعتداد المرأة بالحيض وبين ارادة اعتدادها بالطهر ما

(١) في علم الكلام ٢٢٥/١ - ٢٢٦.

(٢) ينظر: المعتمد في اصول الفقه ٣٢٥.

وتجدر الاشارة الى أن المشترك عند اولمان يقع في اكثر من كلمة الا انها متشابهة صوتياً ويفصل بينها السياق لتحديد المعنى - (دور الكلمة في اللغة ٥٤ - ٥٥).

(٣) ينظر: المعتمد في اصول الفقه ٣٢٥.

\* المائدة آية ٦.

(٤) المعتمد في اصول الفقه ٣٢٥.

\*\* الحديث عن الاشتراك هنا يتعلق باصل الوضع. والآن القرينة ستكون كاشفة عن غموضه، ومن ثم فإن وقوعه في لغة التخاطب اليومية سيكون امراً مقبولاً.



يمنع من اجتماعهما لو لم يكن المرید لذلك متكلماً باسم القرء، فيجب أن لا يكون فيهما ما يمنع من اجتماعهما إذا تكلم المتكلم بهذا الاسم. لأن الكلام لا يجعل ما ليس يمتنع ممتنعاً، إذا كان لا يكسب الارادات وغيرها تنافياً ولا ما يجري مجراه. وكذلك القول في استعمال لفظ النكاح في الوطئ والعقد<sup>(١)</sup>. يبدو أن أبا الحسين البصري أجاز وقوع الاشتراك ليدل على المعنيين في آن واحد متخذاً مما اسماء به ((الامكان)) تفسيراً لهذا الوقوع، إذ وجد أن ارادة اعتداد المرأة للطهر هي ذاتها ارادة اعتدادها للحيض الامر الذي يحيل الى دلالة ثنائية المعنى للقرء الذي يدل على الحيض والطهر في الوقت نفسه، بيد أن البصري لم يجز هذا التفسير لغوياً، لأن أهل اللغة منعوا هذا الوقوع الذي يتنافى مع مهمة اللغة البيانية ولا سيما مهمتها في وضعها الاول\* - هذا الامكان الذي فسّر به البصري امكان الدلالة الثنائية لـ ((اللفظة)) الواحدة في وقت واحد ومن مخاطب واحد - كرس في اعتراضه على ما ذهب اليه أبو عبد الله في قوله ((بأن المتكلم لو استعمل الكلمة الواحدة في حقيقتها ومجازها، لكان قد اراد استعمالها فيما وضعت له، وأراد العدول بها عما وضعت له. وذلك يتنافى))<sup>(٢)</sup> هذا الرفض الذي نزع اليه أبو عبد الله كان قد رفضه البصري ملتمساً تفسيراً آخر لكلام أبي عبد الله إذ قال: ((فإن عني بقوله: أنه قد اراد المتكلم العدول بالكلمة عما وضعت له، كما اراد استعمالها فيما وضعت له فذلك صحيح. وإن اراد بذلك أنه قد اراد أن لا يستعملها فيما وضعت له، وهو المفهوم من كلامه، فذلك لا نقول به))<sup>(٣)</sup> وإذا كان لنا أن نتأمل هذا النص فإننا قد نجد البصري قد نزع بآية حال الى وقوع المشترك ليدل على معنيين في آن واحد مستنداً في ذلك الى ما اسماء به ((الامكان)) ممثلاً له - على نحو دائم - بلفظة ((القرء)) التي يراد بها الحيض والطهر لما لارادة الاعتداد من مساواة سواء تعلقت بالطهر او بالحيض. لذلك نجد أنه لا يوافق أبا عبد الله في التفسير المتعلق بهذه القضية، بيد أن ارادة الاعتداد التي استند اليها البصري لا تتساق - في ظن الباحث - مع ما يريد اثباته لأن ارادة الاعتداد ستصبح لفظة ثالثة على كل من الطهر والحيض لأن الاستعداد للقيام بشيء ما

(١) المعتمد في أصول الفقه ٣٢٦.

\* أن الاصل في الالفاظ والمعاني هو أن يكون ((بإزاء كل معنى لفظ يختص به، ولا يشركه في غيره، فتفصل المعاني بالالفاظ ولا تلتبس)) شرح الملوكي في التصريف ٩٦ وينظر: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ١٤.

(٢) المعتمد في أصول الفقه ٣٢٧.

(٣) المصدر نفسه ٣٢٧.



يدخل على كل الاشياء التي يراد القيام بها، فهي بهذا الوصف تكون مفهوماً أو معنى قائماً بنفسه ومن ثمَّ فإنَّ تفسير اشتراك لفظة ((قرء)) بهذا المعنى يصبح قاصراً، إذ إنَّ الطهر لا يجتمع مع الحيض، كما أنَّ إرادة الاعتداد لكليهما لا يغني عنهما الاثنان. ومن اجل ذلك تبقى لفظة ((القرء)) مبهمة غير دالة الا بعد ان تخصص لتدل على احد المعنيين. أمَّا ارادة الاعتداد فليس سوى مخرج اراد به البصري ان يثبت قوله في ((الامكان)). هذا الميل عند البصري -الذي اجد أنه على نحو ما غير مسوَّغ- يظهره مرة أخرى حين يناقش فكرة ((كاف التشبيه)) إذ يقول مورداً رأي المحتجين: ((واحتجوا بان المستعمل للكلمة فيما هي مجاز فيه لا بدَّ ان يُضمَر فيها (كاف التشبيه)، والمستعمل لها فيما هي حقيقة فيه، فلا يُضمَر كاف التشبيه فيها -ومُحال ان يُضمَر الشيء ولا يضمرة<sup>(١)</sup>). بيد أنَّ البصري رفض أن يكون اضمار كاف التشبيه في المجاز حسب ((لأنَّ الإنسان إذا قال: (رأيتُ السباع) واراد به أنه رأى أسداً ورجالاً شجعاناً، فإنَّه لا يمتنع أن يضمَر كاف التشبيه في بعضهم دون بعض. لأنَّ معنى اضمار كاف التشبيه هو ان يقصد باسم الاسد الى ما هو كالاسد))<sup>(٢)</sup>. لكنَّ الجملة التي استشهد بها البصري (رايت السباع) ستكون مثقلة بدلالة عائمة إذا كان القصد جواز ان يكون المتكلم إذ انشأ هذه الجملة انه يريد بها السباع. بمعنى، الحيوانات والرجال الشجعان في آن واحد. وهو أمر يذهب فيه الظن الى الاحتراز، إذ يجب ان يستند المتكلم إلى قرينة بعينها ليدل على ما اراد به هذه الجملة. فاماً أنَّ تدل على الحيوان وحده او تدل على الانسان وحده بعد ان استعار صفة الشجاعة من الأسد. واكبر الظن أنَّ البصري خلط الظروف المحيطة بانشاء هذه الجملة ليخلص الى دلالة واحدة -أزعم انها لم تكن سديدة- لذلك كان ما قاله ابو عبدا لله في هذه القضية أقرب الى الصواب ولا سيما أنَّ جُلَّ التفسيرات تؤيد قوله. بيد أنَّ البصري يرجع ليؤكد عدم وقوع الاشتراك في اللغة، بمفهوم ارادة المعنيين في وقت واحد إذ ((إنَّ اهل اللغة وضعوا قولهم ((حمار)) للبهيمة المخصوصة وحدها، ويجوزونه في البليد وحده، ولم يستعملوه فيهما معاً. الا ترى أنَّ الانسان إذا قال: ((رأيتُ حماراً)) لم يفهم منه أنه رأى البهيمة والبليد معاً؟ ولو قال: رايت حمارين: لم

(١) المعتمد في اصول الفقه ٣٢٧.

(٢) المصدر نفسه ٣٢٨.

\* ينظر: الزهر ٣٦٦.



يعقل منه أنه رأى أربعة اشخاص بهيمنتين وبليديين. وكذلك قولنا ((قرء))، وضعوه للحيض وحده، وللطهر وحده، ولم يضعوه لهما. لأنهم لو وضعوه لهما معاً، لكان المستعمل لهما في أحدهما متجاوزاً، لأنه لم يستعمله على ما وضع له على التحقيق. وكان يجب أن نفهم من قول القائل ((قرءان)) أربعة: طهرين وحيزين. ومن ثلاثة اقراء، ستة. والامر بخلاف ذلك. فصحح أن المتكلم إذا قال للمرأة: ((اعتدي بقرء)) لا يكون مريداً منها أن تعتد بالطهر والحيض معاً، وأنه إنما أراد أحدهما..)).<sup>(١)</sup> هذا النص يدعونا الى القول بأن فكرة الامكان عند البصري لم تكن مسوغة لاسيما أن الاشتراك لا يجوز أن يقع ليدل على معنيين في وقت واحد. وهو تفسير نزع اليه اللغويون، إذ إنهم منعوا وقوع الاشتراك في وقت واحد لأنه يتقاطع مع الصفة البيانية للغة. من جهة أخرى أشار البصري الى ما أسماه الاسم ((المشترك المجموع)) الذي وجد أنه إما أن يكون مثبتاً او منفيّاً كقولنا ((اقراء)) إذ قد يراد ثلاثة اطهار او ثلاث حيض او من هنا ومن هناك، وكذلك في النفي<sup>(٢)</sup> فكان أبا الحسين البصري يرغب في القول بأن اللفظ المشترك - بمفهوم الدلالة على شيئين مختلفين - قد يكون وقع في الوضع الاول، إذ حصر اسباب وقوعه بنقطتين اثنتين حسب الاولى تتمثل في أن تضع قبيلة اسماً ليدل على شيء معين، ويصادف أن تكون ثمة قبيلة أخرى وضعت الاسم نفسه للدلالة على امر آخر مما يؤدي - بعد مرور الزمان واختلاط القبيلتين - الى اشتراك المعنيين في لفظ واحد ليدل على كليهما. اما السبب الثاني فقد تمثل بتبعية المواضعة الى الاغراض، الامر الذي يشير بطريقة ما الى نزوع البصري الى القول بوقوع المشترك بهذا المفهوم في اصل الوضع، إذ إن غرض الواضع قد يكون لاجل التفصيل او لاجل الاجمال، كأن يشاهد زيداً لوناً ولا يريد تفصيله مما يدفع الى أن يوضع اسم يراد به طرف الاجمال<sup>(٣)</sup>. وقد يقترب هذا التفكير مما اشار اليه القاضي عبد الجبار بقوله: ((دائماً وضعوا اللفظ المشترك لابهام، لأنهم قد يحتاجون الى ذلك كما يحتاجون الى

(١) المعتمد في اصول الفقه ٣٢٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٢٩.

\* وهو امر اكده اللغويون عندما تعرضوا للاشتراك والاضداد - تنظر: رسالة الاضداد للمنشي ١٤، وينظر: فقه اللغة - د- عبد الحسين المبارك ص ٥.

(٣) المعتمد في اصول الفقه ٢٣ وينظر: البحث اللغوي عند ابي الحسين البصري ٢.



التخصص))<sup>(١)</sup> ولا بد من الإشارة ههنا الى ان رغبة البصري في اثبات وقوع الاشتراك خارج ما يمليه منطق اللغة تظهر في قوله: ((وليس لاحد ان يتعسف التأويل، فيجعل قولنا ((قرء)) مفيداً للطهر والحيض فائدة واحدة، لأن ذلك انما يسوغ لو امتنع كون ذلك في اللغة))<sup>(٢)</sup> قد يكون هذا النص دالاً على ان البصري يرفض وقوع الاشتراك في الوضع الاول، بيد أن السبب الثاني الذي وضعه لوقوع الاشتراك يشير الى رغبته في أن يكون الاشتراك في الوضع الاول. وهذا ما اشار إليه بالاجمال مرة وبلا مكان مرة اخرى ليلقي باللائمة على منطق اللغة نفسه الذي يمنع وقوع الاشتراك في اصل الوضع. ومن أجل ذلك يذهب الظن الى أن اشارة البصري نفسه في الآ يتعسف أحد في التأويل ليجعل ((قرء)) دالاً على الطهر والحيض دفعة واحدة، انما تأتي نتيجة أنه قد نزع غير مرة الى القول بوقوع الاشتراك بمعنى إرادة المعنيين في وقت واحد، لذلك رجع محتزراً لينبه مما اسماه ((تعسف التأويل)) وقد اشار الى هذه المسألة الدكتور عبدالرسول الزيدي من دون ان تكون تلك الاشارة مستندة الى انعام نظير في ما ذهب اليه البصري، يقول: ((وخلص أخيراً الى أن الاسماء المشتركة ثابتة في اللغة، وليس لأحد ان يتعسف التأويل بشأنها))<sup>(٣)</sup>. ان الباحث يجد أن البصري لم يرد بتعسف التأويل وجود أو انعدام الاسماء المشتركة في اللغة - انما اراد أن لا يفسر قوله في الاشتراك أن يراد ((بالقرء)) مثلاً الطهر والحيض دفعة واحدة)) (وليس لاحد ان يتعسف التأويل فيجعل قولنا ((قرء)) مفيداً للطهر والحيض فائدة واحدة، لأن ذلك انما يسوغ لو امتنع كون ذلك في اللغة))<sup>(٤)</sup>. وما ينبغي الا يفوتنا هاهنا أن نذكر أن ابا الحسين البصري قد عدّ الاضداد من الاسماء المشتركة، إذ إن الاضداد واقعة في اللغة - على وفق رأي اللغويين انفسهم - الأمر الذي يؤكد وقوع الاسماء المشتركة في اللغة كذلك<sup>(٥)</sup>. وهذا يعني أن ((ما ارودناه بخصوص المشترك، يصدق في معظمه على الاضداد، إذ هي نوع منه يتميز بدلالته على معنيين

(١) المغني ٣٥١/١٦.

(٢) المعتمد في اصول الفقه ٢٣.

(٣) البحث اللغوي عند ابي الحسين البصري ٢.

(٤) المعتمد في اصول الفقه ٢٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢٣.





لا اكثر ويكونان متضادين لا مختلفين<sup>(١)</sup> الأمر الذي يفسر خضوع الاضداد الى علل المشترك نفسها، لذلك فإن أكثرهم ((امسك عن الاعتلال لها))<sup>(٢)</sup>.

(١) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ١٦.

(٢) الاضداد-ابن الانباري ١٣، وينظر: مجاز القرآن لابي عبيدة ٣٤/٢، وغريب القرآن للسجستاني ٢٢٢/٢١٣، والالفاظ الكتائية

٢١١-٢١٢، ورسالة الاضداد للمنشي ١٤-١٥.



## المبحث الرابع-الاسماء الشرعية

تخضع قضية الاسماء الشرعية الى العلاقة بين اللغة في كونها معبراً لسانياً لكل الاختلاجات الفكرية و بين الانسان في كونه متكلماً حياً يتطلع الى افضل السبل قدرة على التعبير عن احتياجاته تلك. لذلك يحتم التطور الذي يمر به الانسان-بالضرورة-أن تنشأ طائفة من المعاني تحتاج الى علامات لسانية معبرة عنها. ومن اجل ذلك كان من الطبيعي ان تظهر مع ظهور الشريعة الاسلامية معان جديدة بها حاجة الى علاقات لسانية معبرة عنها فكانت الاسماء الشرعية. بيد ان الأمر يقتضي التمييز بين طريقين، ولا سيما أن الاسماء الشرعية اسماء دالة على معانٍ مستحدثة قد تخضع الى ابتكار اسماء جديدة في ضوء ما يمليه العرف اللغوي- كما يحدث في الابتكارات العلمية والصناعية- وهذا ما لم يكن في الاسماء الشرعية التي خضعت الى الطريق الاخر المتمثل بعملية نقل الاسماء اللغوية من دلالتها الاصلية الى دلالات شرعية جديدة، ولا سيما ان هيمنة الشرع في ترويض هذه الاسماء- كما تصبح اسماءً شرعية- اقوى من هيمنة اللغة نفسها، اذ إن اسماء الشرع اقوى من اسماء اللغة في حالة التنازع ((لأن الشرع اذا اوجب ذلك كان في بابه اقوى مما تقتضيه اللغة))<sup>(١)</sup>. وبذلك يكون الحديث عن الاسماء الشرعية عند المعتزلة حديثاً يعنى بالاسباب والشروط الموجبة لهذه الاسماء، وهو أمرٌ يبعد البحث من ان يكون عرضاً مجرداً، او عملاً إحصائياً، وينقلبُ به الى البحث عن العلل وراء قيام او وجود هذه الاسماء. وقد ذهب أبو الحسين البصري إلى أن شيوخ المعتزلة قد اقرؤا وقوع الاسماء الشرعية بعد نقلها من اللغة. يقول في هذا الصدد: ((ذهب شيوخنا والفقهاء الى أن الاسم اللغوي يجوز أن ينقله الشرع الى معنى اخر. ونفى قوم من المرجئة ذلك))<sup>(٢)</sup> وفي الحق ان المعتزلة لم يتوقفوا عند حدود الاقرار انما حاولوا متابعة العلل التي تجوز نقل الاسماء اللغوية الى الشرع وكان دليلهم في هذا ((هو ما قد ثبت ان اهل الشرع عقلوا معانٍ لم يعقلها اهل اللغة ولا وضعوا لها اسماءً، فلا يمتنع أن ينتزع اهل الشرع من اللغة أسامي لما قد عرفوه بالشرع، بل الحكمة تقتضي ذلك وصار الحال فيه كالحال فيمن أستحدث صناعة من الصناعات ولها آلات مختلفة ليس لها في اللغة اسماء تعرف بها

(١) المغني ٥/١٩٢.

(٢) المعتمد في اصول الفقه ٢٣.



ويقع التمييز بينها وبين غيرها، فكما أن له أن يضع لكل واحد منها اسماً، بل الحكمة تقتضي ذلك، كذلك ههنا))<sup>(١)</sup> ومن بين أهم شروط الاسماء الشرعية ما نقله لنا أبو الحسين البصري بقوله: ((أما الاسم الشرعي فذكر قاضي القضاة أنه ينبغي أن يجمع شرطين: أحدهما أن يكون معناه ثابتاً بالشرع، والآخر أن يكون الاسم موضوعاً له بالشرع))<sup>(٢)</sup> ثم يبين البصري أنه قد يكون اللفظ والمعنى غير معرفين لدى اللغويين، أو يعرفونهما كليهما غير أنهم لم يضعوا الاسم لذلك المعنى وأما أن يكون المعنى معروفاً لديهم والاسم مبهم<sup>(٣)</sup> بيد أن المعتزلة قد اعتادوا أن يسندوا أفكارهم بأدلة عقلية تُفضي إلى الإقناع على وفق تقديرهم. فكانت ((الدلالة على إمكان نقل الاسماء هي أن كون الاسم اسماً للمعنى غير واجب له. وإنما هو تابع للاختيار بدلالة أنتفاء الاسم عن المعنى قبل المواضعة، وأنه كان يجوز أن يسمى البياض سواداً، إلى غير ذلك. فإذا كان كذلك، جاز أن يختار مختار سلب الاسم عن معناه ونقله إلى غيره إذا كان ذلك تابعاً للاختيار. فإن قالوا: لو سلب الاسم عن المعنى وعوض غيره، انقلبت الحقائق: قيل: إنما يلزم ذلك لو استحال انفكاك الاسم عن المعنى. وقد بينا أن الأمر بخلاف ذلك))<sup>(٤)</sup> وإذا كان لنا أن نتأمل نصَّ أبي الحسين البصري فإننا سنجد موقفنا على أمرين، أما الموافقة على كلِّ حال، وأما أن نخضعه إلى تحليل وموازنه، ولاسيما أن نصوصاً أخرى لأبي الحسين نفسه -تتعلق بهذا الموضوع- تجعل من هذه الموازنة ضرورة. إذ أكد أن الذي يبيح انتقال الاسماء اللغوية إلى الشرعية هو أصل المواضعة ومن ثمَّ علاقة الاسماء بمسمياتها، مشيراً إلى أن هذه العلاقة تجيز لنا التغيير والانتقال بالاسماء إزاء مسمياتها، بمعنى أن العلاقة الاعتبارية بين الاسماء ومسمياتها في أصل الوضع تتيح الفرصة بنقل طائفة من الاسماء اللغوية إلى أسماء شرعية. بيد أن الأمر ليس بهذه السهولة إذ أن الحقائق اللغوية ليست حقائق بطبيعة حالها بسبب مما ذكرنا من وجود العلاقة الاعتبارية، إلا أننا تواضعنا على أنها حقائق بالاستناد إلى عملية الوضع اللغوية الأولى. لذلك فصل بين ما يسمى حقائق وبين ما يسمى مجازات. ونتيجةً لهذه الأحكام الموضوعية أصبح من العسير أن نغير الحقائق اللغوية منتقلين باسمائها إلى معانٍ جديدة. وهو أمرُ أكدَّه أبو الحسين البصري نفسه -

(١) شرح الاصول ٧٠٤.

(٢) المعتمد في اصول الفقه ٢٣-٢٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢٤.

(٤) المصدر نفسه ٢٤.



وهو يتحدث عن حقيقة الكلام إذ قال: ((ويجوز أن تتغير الألقاب على هذا الشخص، مع أن اللغة باقية، وإنما جاز ذلك لأن تسميه هذا الشخص ((زيداً)) لم تكن توضع من اوضعي اللغة، حتى إذا سلبناه عنه كنا قد خالفنا لغتهم. وليس كذلك إذا سلبنا اسم الطويل عن الطويل، وعوضناه منه اسم القصير لأن ذلك تغيير لوضعهم، فلم يجر ذلك، مع أننا متكلمون بلغتهم))<sup>(١)</sup> لم يُجز أبو الحسين البصري -أذن- أن نُغيّر بانفسنا الحقائق اللغوية التي أجاز انتقالها عندما تحدّث عن الأسماء الشرعية مما يدفع المتأمل إلى القول أن أمراً ما قد يكون غير متوازن في هذه القضية، بيد أن عدم التوازن هذا يصبح أمراً متوازناً عند القاضي عبد الجبار لأن أسماء الشرع عنده أقوى من أسماء اللغة في حالة التنازع، إذ إن ((الشرع إذا أوجب ذلك كان في بابه أقوى مما تقتضيه اللغة))<sup>(٢)</sup> بل يسوّغ انتقال الألفاظ اللغوية إلى الألفاظ الشرعية لأن المعاني ثابتة والألفاظ متغيرة ((ولذلك جوزنا نقل الألفاظ اللغوية إلى الأحكام الشرعية))<sup>(٣)</sup> ومن جهة أخرى فإن أبا الحسين البصري يرفض أن يكون الاسم الشرعي قد وضع على جهة الاتباع كما هي الحال في ((الصلاة)) فإنها تعني الاتباع لأن هذا ((يقتضي أن لا تسمى صلاة الإمام والمنفرد ((صلاة)) وإن يكون من أطلق اسم الصلاة في الشريعة فأما نعني به ونفهم منه الاتباع. ومعلوم أنه لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال، دون الاتباع))<sup>(٤)</sup> يزداد على ذلك أن أبا الحسين البصري يدافع عن وقوع ((الصلاة)) -بوصفه لفظاً منقولاً من اللغة إلى الشرع- من خلال إخضاعه إلى أنه اسم مشترك ((والصحيح أن يقال: إن قولنا ((صلاة)) نُقل إلى معانٍ مختلفة. وليس يمتنع ذلك، كما لا يمتنع كون الاسم اللغوي مشتركاً بين أشياء مختلفة، وإنما يتخصص ما وضع له قولنا ((صلاة)) بالإضافة أمّا إلى الوقت وإما إلى أحوال المصلي وأحواله أمّا أغراضه، وإما غير ذلك. أمّا الوقت فنحو قولنا صلاة عيد، وصلاة جمعة، وصلاة كسوف، وصلاة ظهر وعصر، وغير ذلك -فإن كل واحدٍ من ذلك يفيد غير ما يفيد الآخر، أما بزيادةٍ وأما بنقصان. وأما أغراض المصلي فنحو صلاة الجنائز. فإن غرض المصلي أن يفعلها لاجل الميت وأما أحواله التي هي الأعراض فضربان: أحدهما حال عذر، والآخر حال سلامة. أمّا حال السلامة فصلاة

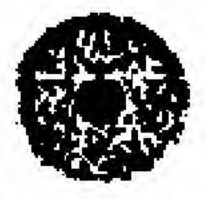
(١) المعتمد في أصول الفقه ١٦.

(٢) المغني ١٩٢/٥.

(٣) المصدر نفسه ١٧٢/٦ - ١٧٣.

(٤) المعتمد في أصول الفقه ٢٥.





الصحيح المقيم الآمن. وأمّا حال العذر فضربان: أحدهما حال تعذر كصلاة الآخرس والمريض والمومئ. والآخر حال مشقة، كصلاة المسافر والخائف. والله اعلم<sup>(١)</sup>)) أما القاضي عبد الجبار فقد فرّق بين أسماء الشرع - بوصفها أسماء منقولة عن اللغة - والأسماء المشتقة بوصفها محدثات ضرورة لمعان جديدة اعتمدت طريق الاشتقاق. لذلك كان ثمة فرق بين النقل والاشتقاق ((لان الأسماء المشتقة هذه سبيلها، ألا ترى أن الضارب لما كان اسماً مشتقاً من الضرب، ووقع من أحدنا الضرب لم يزل عنه هذا الاسم بالندم وغيره؟ وكذلك الشاتم والكاتب))<sup>(٢)</sup> ويأتي هذا التحليل ضمن تقدير معين للأسماء المشتقة ومن ثم يكون التعامل معها في ضوء هذا التقدير إذ إنّ الاسم المشتق يدلّ على معناه حال تنفيذ ذلك المعنى، وهذا يتقاطع مع الاسم الشرعي كما في لفظ المؤمن ((فكان يجب ألا يسمى المرء مؤمناً إلا حال اشتغاله بالإيمان فإنّ هذا هو الواجب في الأسماء المشتقة من الأفعال، ألا ترى أنّه لا يسمى الضارب ضارباً إلا وهو مشغول بالضرب، والمصلي مصلياً إلا وهو في الصلاة، فأما الضرب المتقدم والصلاة التي قد أتى الفراغ عليها، فإنّه لا يشتق له منها اسم، فكان يجب فيمن آمن بالامس ألا يسمى اليوم مؤمناً بل يقال كان مؤمناً، وقريباً من هذا الكلام ما يحكى أن بعض مشايخنا الزم ابن فورك في كلام جرى بينهما أن يؤذن المؤذن ويقول: أشهد أن محمداً كان رسول الله، فارتكب المدبر ذلك وافتضح فأمر به محمود حتى نكل وجرّ برجله))<sup>(٣)</sup>.

وقد علّق الدكتور عبد الرحمن بدوي في ذلك بأنّ الجبائي ((كان يفرّق في الحكم بين أسماء اللغة، وأسماء الدين. فاسماء اللغة مشتقة من الأفعال وتنقضي بانقضاء الأفعال، أما أسماء الدين فيسمى بها الإنسان في حالة فعله وفي حالة انقضاء فعله. ومعنى هذا أن أسماء اللغة تطلق على الأفعال حين وقوعها، أما أسماء الدين فتطلق على الأحوال الراسخة التي أصبحت بمثابة عادات *habitus* وأهميّة هذه التفرقة تظهر في مسألة التسمية بالإيمان -))<sup>(٤)</sup> كما أن الأسماء الشرعيّة هي أسماء لغويّة في الأصل

(١) المعتمد في اصول الفقه ٢٦.

(٢) شرح الاصول ٧٠٣.

\* هو السلطان محمود بن شيكتن الفرتوي المتوفى سنة ٤٢١ هـ.

(٣) شرح الاصول ٧٠٣-٧٠٤.

(٤) مذاهب الاسلاميين ٢٩٨، وينظر: محمد غاليم في هذا الشأن الذي يرى اننا ((نربط باستمرار أسماء المنفذين بما يمارسونه من

افعال: فالملاكم يمارس الملاكمة، والطباخ من يمارس الطبخ، والكاتب من يمارس الكتابة، والمنظر من يمارس التنظير)) (التوليد الدلالي

في البلاغة والمعجم ١١٩).



جاز عليها النقل وهذا الجواز يؤكد ثبوتها وظهورها ومن ثم فهي أسماء نقلت الى معانٍ شرعية أصبحت دالة عليها فقط، الامر الذي يؤكد موت المعنى الاصلي لها، وتوضح هذه الحقيقة في لفظ (مسلم) ((الذي يدل على انه غير مبقي على الاصل، هو انه لو كان مبقي على الاصل لكان يجوز اجراؤه على الكافر إذا انقاد للغير، ومعلوم خلافه، ولكان يجب ان لا يجرى على النائم والساهي لأن الانقياد غير مقصود منهما، ولكان يجب ان لا يسمى الآن بهذا الاسم الا المشتغل به من دون من سبق منه الاسلام))<sup>(١)</sup>. كما ان وجود الاسماء الشرعية تأكيداً من خلال جواز نقلها، إذ إن هذا الجواز يؤكد ثبوتها وظهورها ((لأن الصلاة كان في الاصل عبارة عن الدعاء، والآن صارت بالشرع اسماً لهذه العبادة مشتملاً على هذه الاركان المخصوصة، وكذلك الصوم فقد كان في الاصل عبارة عن الامساك، والآن صار بالشرع اسماً لامساك مخصوص في وقت مخصوص، وكذلك الزكاة كان في الاصل عبارة عن الزيادة والنماء والآن صار بالشرع اسماً لاجراج قطعة من المال مخصوص))<sup>(٢)</sup> بيد أن ثمة موازنة يجريها القاضي بين لفظي مؤمن ومسلم تجعل من كلا اللفظتين تؤديان معنى واحداً إذ ((ان قولنا مؤمن، جعل بالشرع اسماً لمن يستحق التعظيم والاجلال، فكذلك قولنا مسلم، جعل بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم حتى لا فرق بينهما الا من جهة اللفظ))<sup>(٣)</sup> مما يشير الى ان القاضي يؤكد وقوع الترادف في اللغة من غير أي تحرّز مما يتقاطع مع اراء كثيرة - لاسيما اراء في علم اللغة الحديث وجدت ان الترادف لم يكن قائماً او حاصلاً في اللغة بمعنى المطابقة الكاملة في المعنى. بيد ان الشروح التي قدّمها القاضي لتحليل الاسماء الشرعية ومن ثم التأكيد أن جملة من هذه الاسماء تدل على معنى واحد وليس ثمة فرق الا في اللفظ - تدفع القاضي الى الرد على الذين يرون ان في هذه الاسماء فروقاً، مستنديين في ذلك الى نصوص قرآنية كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فالله تعالى فصل بين الايمان والاسلام، فلو كانا جميعاً بمعنى واحد لم يكن للفصل بينهما وجه))<sup>(٤)</sup> - هذه المحاجة التي افترضها القاضي نفسه يفندها بالرجوع الى الدليل اللغوي

(١) شرح الاصول ٧٠٥.

(٢) المصدر نفسه ٧٠٤-٧٠٥.

(٣) المصدر نفسه ٧٠٥.

\* الحجرات آية ١٤.

(٤) المصدر نفسه ٧٠٧.



نفسه)) وجوابنا عن ذلك، أكثر ما فيه أنه تعالى استعمل الاسلام في هذا الموضع على الحد الذي يستعمله أهل اللغة مجازاً، ونحن لا نمنع من وجود المجاز في كتاب الله تعالى، فصار الحال فيه كالحال في المؤمن فقد استعمله الله كثيراً في كتابه وإرادته به ما وضع له في الاصل، نحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾\* الى غير ذلك من الآيات))<sup>(١)</sup>.

ولا يفوتنا أن نذكر أن المعتزلة انفسهم اختلفوا فيما تدل عليه جملة من الأسماء الشرعية من مثل دلالة ((الايمان)) فهي تتضمن أداء الطاعات والفرائض دون النوافل عند أبي علي وأبي هاشم في حين تنضم اليها النوافل على رأي أبي الهذيل العلاف والقاضي عبد الجبار<sup>(٢)</sup> - و((ذهبت الاشعرية الى ان الايمان هو التصديق بالقلب، وهذا كما أنه فاسد من حيث الاعتقاد فهو خطأ من طريق العربية لأن التصديق هو قول القائل لغيره صدقت، وهذا إنما يتصور باللسان دون القلب. وبعد، فلو كان كذلك لوجب فيمن لا يقر بالله تعالى وبرسوله ولا عمل بالجوارح أن يكون مؤمناً بأن يكون قد صدق بقلبه، وذلك خلف من القول. وإنما بنى القوم كلامهم هذا على مذهبهم في الكلام أنه معنى قائم بذات المتكلم، وأنه ليس يرجع به الى ما نعقله من الحروف المنظومة والاصوات المقطعة، وقد افسدنا مقالاتهم هذه وصححنا ما اخترناه في ذلك عند الكلام في الكلام فلا نعيده ههنا))<sup>(٣)</sup> وهذا يؤكد أن تحليل المفاهيم أياً كانت تخضع - في حقيقتها - الى التفكير العقيدي الذي يفرض هيمنته التحليلية على مختلف المسائل، لذلك وجدنا القاضي نفسه يؤكد انقياد التحليل الاشعري في الاسماء الشرعية الى تفكيرهم العقيدي الذي أدى بهم الى القول بالكلام النفسي، كما أن القاضي نفسه يخضع للمنطق نفسه. إذ جعل التصديق في اللسان لأن اللغة عنده مسموعة ومن ثم فهي مخلوقة - اعني الكلام - ليحقق بذلك أن النص القرآني الكريم مخلوق وليس قديم. كما أن القاضي قسم الاسماء على ثلاثة اقسام، شرعي، وعرفي، ولغوي<sup>(٤)</sup>.

\* النساء آية ١٣٦.

(١) شرح الاصول ٧٠٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٧٠٧.

(٣) المصدر نفسه ٧٠٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٧٠٩.



وما يهمننا من هذه القسمة الاسم الشرعي الذي ((ينقسمُ الى ما يكون من الاسماء الدينيّة، وذلك نحو الاسماء التي تجرى على الفاعلين، نحو قولنا مؤمن وفاسق وكافر، والى ما لا يكون كذلك نحو الصلاة، وقد كانت في الاصل عبارة عن الدعاء ثمّ صارت في الشرع اسماً لهذه العبادة المخصوصة، والزكاة فقد كانت في الاصل عبارة عن النماء والطهارة، ثمّ صارت بالشرع اسماً لايخراج طائفة من المال، الى غيرهما من الاسماء نحو الصوم والحج وما شاكلهما))<sup>(١)</sup>.



# الخاتمة



## الخاتمة

تقوم النظرية الدلالية عند المعتزلة على اساس معرفي عقيدي يستندُ-على نحو واضح- الى نظرية قبلية تقود تلك المعرفة الى تبني ثوابت مفهومية تتفق-بالضرورة- على ترسيخ اصولهم الخمسة، إذ إنّ ثمة تفكيراً إعتزالياً نتج عن غير قصد بسبب من تفكير عقيدي خالص، وهو امرٌ قادهم الى النظر الى اللغة على انها حقيقة ظاهرة ورفض كل ما يتعلق بالكلام النفسي الذي دعا اليه الاشاعرة، لذلك نزع المعتزلة الى اثبات جملة من الافتراضات-التي انقلبت بعد حين الى ثوابت راسخة تُعدُّ من اساسيات نظريتهم الدلالية، وقد تجلّت هذه الافتراضات في النظر الى طبيعة الكلام [اللغة] على انه جنس صوتي ظاهر قائم على الانتظام أو ما يسمى بلغة المحدثين ((الصفة الخطيئة)) وهي صفة ميّزت العلامة اللغوية من سائر العلامات الاخلاى.

واذا كانت الصفة الخطيئة تهدف الى تراتبية الحروف زمانياً فإنّ فكرة الانتظام الاعتزالية المتعلقة بالكلام لم تقف عند حد الصفة الزمانية لفكرة الانتظام تلك، إذ إنها تعتمد فكرة الجوهر الفرد في اقامة تلك الفرضية. بمعنى أنّ الكلام القائم على فرضية الانتظام الزماني يقوم ايضاً على فكرة التجاور لبيتعد الكلام عن العلاقات السببية، إذ إنّ مصطلح التأليف يصبحُ امراً طارئاً على فكرة المنظم الكلامي ابتداءً من انتظام الحروف وانتهاءً بانتظام العبارات والجمل. الامر الذي يعني أنّ المعتزلة ينظرون الى مكونات الاشياء نظرة تجزئية قائمة على فكرة التجاور التي تختلف نتيجة لاختلاف طبيعة الاشياء وكيونيتها. ومن الجدير بأن يُشار اليه في هذا الموضع أنّ الافتراض الاعتزالي الذي يجعل من الكلام جنساً صوتياً لم يكن افتراضاً سطحياً هامشياً، إنّما هو افتراض يغوصُ عميقاً في ماهية الكلام-الذي يعني عندهم اللغة- بمعنى أنّ ما يترتبُ على هذا الافتراض يكون عميقاً ايضاً، إذ



إنَّ (المعنى) وهو مصطلح كان وما زال اللغز المحيِّر في تفكير الباحثين و لاسيما المختصين منهم ليس كياناً مادي الوجود أولاً ولا يمكن تحديده ثانياً. بيدَ أنَّ المعتزلة -على الرغم من اختلافهم في النظر اليه- يجمعون تقريباً على أنَّه متحققٌ مع الصوت لا ينفصلُ عنه أو هو مظهرٌ من مظاهره -اعني الصوت- الذي يشكِّلُ جنسَ الكلام وماهيته. وهو أمرٌ يصطدم مع فكرة الكلام النفسي الذي اشاعه الاشاعرة منطلقين -هم ايضاً- من تفكير عقيدي آخر. كما أنَّ الافتراض الاعتزالي في حصر الكينونة الكلامية بالجنس الصوتي تقود الى موقفٍ مثيرٍ آخر يتعلقُ بالنظر الى كل من الدال والمدلول وعلاقة المعنى بهما، اي أنَّ "المعنى" سيتعلّق -بالضرورة- بالدال حسب وهو أمرٌ اكّدتُهُ الفرضيات اللسانية الحديثة.

المهم هنا اننا نريد أن نقول إنَّ الفرضية الاعتزالية القائمة على تحديد طبيعة الكلام على أنَّه جنسٌ صوتي تقود الى نظرات عميقة في العلاقات اللسانية بعضها مع بعضها الآخر. وقد يكون هذا نتيجةً لطبيعة التفكير العقلي الاستدلالي الاعتزالي من جهة. ولأنهم كانوا يخوضون في مسائل عقيدية تحتاج الى التعامل مع ماهيات الاشياء وصولاً الى نظرات معدّة قبلياً من جهةٍ اخرى. ولي انْ اشير ايضاً الى أنَّ النظرات القبليّة تلك لا تقلل من القيمة الاستدلالية العقلية التي تأسّس عليها الفكر الاعتزالي.

هذه المداخلات جاءت مفصّلةً في ثنايا فصول الرسالة ولا سيّما المتعلقة منها بالحقبة الكلامية، لذلك اصبح من الطبيعي أن يخضع النص القرآني الشريف عندهم بوصفه كلام الله، جلّت قدرته، الى شروط العلامة اللغوية كونها وسيلة اتصال بشريّة، أي أنَّ المعتزلة نزعوا الى جعل لغة البشر والكلام الالهي ممثلاً ((بالنص القرآني الشريف)) من جنسٍ واحد يتصفُّ بأنَّه جنسٌ صوتي. ويجدُ الباحث أنَّ الفرق الاساسي بين الخطاب الالهي ((النص القرآني الشريف)) والخطاب البشري يكمنُ في نظرية القصد للقاضي عبد الجبار المعتزلي، وهي نظرية تنطلقُ من المتكلم، ((الله عزّت قدرته))، في عملية التحليل اذا ما تعلّق الامر بالنص القرآني الشريف، في حين تنطلقُ عملية التحليل من النص



نفسه عندما يتعلّق الأمر باللغة الانسانية. لذلك ظهر مبدأ التحول الدلالي عندهم بوصفه محوراً مركزياً في التفاعل اللغوي.

ومن بين الافتراضات الكبرى عندهم أنّ المعنى يتعلّق بالاقوال متعلّق المفردات بالدلالة الاشارية، ولاسيّما أنّ المعنى لم يظهر على أنّه كيان ملموس او ملحوظ، وهو امرٌ يؤكّد أنّ ثمة نظرة اتصال بين المعنى واللفظ، لذلك لم تنحسر ثنائية اللفظ/المعنى بقلب جامد بل اصبحت علاقة متحركة نتيجة حركة المعنى. لاجل هذا جاءت مباحث الرسالة منسجمة مع طبيعة النظرية الاعتزالية العميقة في تحليل الظواهر اياً كانت تلك الظواهر. بمعنى أنّ نظراتهم كانت تنطلق من الماهيات لتترك وراءها الصفات وكل ما يتعلّق بالتفكير الفوقي.



# المصادر والمراجع



## ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

### المصادر الرئيسية للبحث (المصادر الاعتزالية)

- ابو الحسين البصري: محمد بن علي بن الطيّب المعتزلي المتوفي ببغداد سنة ٤٣٦ م.  
- المعتمد في اصول الفقه - تحقيق محمد حميد الله ومحمد بكر وحسن حنفي - ج ١ - المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - دمشق ١٩٦٤ م.

- القاضي عبد الجبار بن احمد الهمداني المعتزلي المتوفى سنة ٤١٥ هـ.  
- شرح الاصول الخمسة - تعليق الامام احمد بن الحسين بن ابي هاشم - تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان - ط ١ - مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة ١٩٦٥ م.

- متشابه القرآن - تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور - القسم الاول - دار التراث - القاهرة.

- المحيط بالتكليف - تحقيق عمر السيد عزمي - مراجعة الدكتور احمد فؤاد الاهواني - الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- المغني في ابواب التوحيد والعدل

♦ الجزء الخامس - الفرق غير الاسلاميّة - تحقيق محمود محمد الخضير - مراجعة الدكتور ابراهيم مدكور - اشراف الدكتور طه حسين ١٩٦٥ م.

♦ الجزء السادس - التعديل والتحوير - تحقيق الدكتور احمد فؤاد الاهواني - مراجعة الدكتور ابراهيم مدكور - اشراف الدكتور طه حسين - ط ١ - مطبعة مصر ١٩٦٢ م.



- ♦ الجزء السابع-خلق القرآن-تحقيق ابراهيم الابياري-اشراف الدكتور طه حسين-ط ١-مطبعة دار الكتب-مصر ١٩٦١م.
- ♦ الجزء التاسع-التوليد-تحقيق توفيق الطويل وسعيد زايد-مراجعة الدكتور ابراهيم مذكور-اشراف الدكتور طه حسين-المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- ♦ الجزء الثاني عشر-النظر والمعارف-تحقيق الدكتور ابراهيم مذكور-اشراف الدكتور طه حسين-المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- ♦ الجزء الخامس عشر-التنبؤات والمعجزات-تحقيق الدكتور محمد الخضير والدكتور محمود محمد قاسم-مراجعة الدكتور ابراهيم مذكور-اشراف الدكتور طه حسين-المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر-القاهرة ١٩٦٥م.
- ♦ الجزء السادس عشر-اعجاز القرآن-تحقيق امين الخولي - وزارة الثقافة والارشاد القومي-مصر.

- النيسابوري:ابو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد المعتزلي
- المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين-تحقيق وتقويم الدكتور معن زيادة والدكتور رضوان السيد-ط ١-معهد الانماء العربي-بيروت ١٩٧٩م.

### المصادر والمراجع العامة

- ابن ابي الحديد:عبدا لله بن هبة لله المتوفى سنة ٦٥٦هـ.
- شرح نهج البلاغة-تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم-ج ١١-دار احياء الكتب العربية-١٩٦١م.
- ج ١٣ دار احياء الكتب العربية ١٩٦١م.
- ابن الاثير:مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ.
- النهاية في غريب الحديث والاثار-تحقيق طه احمد الراوي ومحمود محمد الطناحي-ج ١-ط ١-دار احياء الكتب العربية ١٩٦٣م.





- ابن جني: ابو الفتح عثمان المتوفى سنة ٣٩٢هـ.
- الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - ط ٢ - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٢م.
- ابن حزم الاندلسي: ابو محمد علي بن احمد الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ.
- الإحكام في اصول الأحكام - اشرف الاستاذ احمد شاكر - مطبعة الامام - مصر.
- ابن سيده: ابو الحسن علي بن اسماعيل النمرى اللغوي الاندلسي المتوفى سنة ٤٥٨هـ.
- المخصص - ج ٧ - ط ١ بولاق ١٢١٨هـ.
- ابن فارس: ابو الحسين احمد المتوفى سنة ٣٩٥هـ.
- الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها - تحقيق مصطفى الشويبي - ج ١ - مؤسسة بدران للطباعة والنشر - بيروت ١٩٦٣م.
- ابن القيم الجوزية: شمس الدين ابو عبد الله المتوفى سنة ٧٥١هـ.
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة - تصحيح زكريا علي يوسف - مطبعة الامام - مصر ١٣٨٠هـ.
- ابن يعيش الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـ.
- شرح الملوكي في التصريف - تحقيق فخر الدين قباوه - المكتبة العربية - حلب ١٩٧٣م.
- ابو عبيدة: معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠هـ.
- مجاز القرآن - تحقيق محمد فؤاد سركين - ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨١م.





-احمد سليمان ياقوت

-الدرس الدلالي في خصائص ابن جني-ط١-دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية ١٩٨٩م.

-احمد محمود صبحي

-في علم الكلام-المعتزلة-ط٤-مؤسسة الثقافة الجامعة-١٩٨٢م.

-احمد مختار وعمر

-علم الدلالة-ط١-دار العروبة-الكويت ١٩٨٢م.

-اسرائيل ولفنسون

-تاريخ اللغات السامية-ط١-دار القلم-بيروت ١٩٨٠م.

-الاشعري: الامام ابو الحسن علي بن اسماعيل المتوفى سنة ٣٣٠هـ.

-مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين-تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد-ج١-ط١-١٩٥٠م-

مكتبة النهضة المصرية.

-ج٢-ط١-١٩٥٤م-مكتبة النهضة المصرية.

-امبرتوايكو

-القارئ في الحكاية-ترجمة انطوان ابو زيد-ط١-المركز الثقافي العربي-بيروت ١٩٩٦م.

-الآمدي: سيف الدين ابو الحسن علي بن ابي علي بن محمد بن سالم التغلبي المتوفى سنة ٦٣١هـ.

-الإحكام في اصول الأحكام-ج١-دار الكتب العلمية-بيروت ١٩٨٣م.



-الاباري: محمد بن القاسم بن بشار المتوفى سنة ٣٢٨هـ.

-الاضداد-تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم-دائرة المطبوعات-الكويت ١٩٦٠م.

-الباقلاني: ابو بكر بن الطيب البصري المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

-الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به-تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري-ط٢-

مؤسسة الخانجي-القاهرة ١٩٦٣م.

-التمهيد-عني بتصحيحه ونشره الاب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي-المكتبة الشرقية-

بيروت ١٩٥٧م.

-بالمر

-علم الدلالة-ترجمة الدكتور ميري ابراهيم السيد-دار قطري بن الفجاءة-قطر ١٩٨٦م.

-بيرجيرو

-علم الدلالة-ترجمة الدكتور منذر عياشي-تقديم الدكتور مازن الوعر-دار طلاس ١٩٩٢م.

-التهامي الراجي الهاشمي

-توطئة لدراسة علم اللغة-دار الشؤون الثقافية العامة.

-تيرنيس مور وكريستين كارلنغ

-فهم اللغة-نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي-ترجمة الدكتور حامد حسين الحداد-مراجعة

الدكتور سلمان داود الواسطي-ط١-دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد ١٩٩٨م.





- جابر عصفور

- الصورة الفنيّة في التراث النقدي والبلاغي عند العرب - ط ٢ - دار التنوير - بيروت.

- الجاحظ: ابو عثمان عمرو بن بحر المتوفى سنة ٢٥٥هـ.

- الحيوان - تحقيق عبد السلام محمد هرون - ط ٣ - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٦٩هـ.

- رسائل الجاحظ - ج ٣ - القسم الاول من الفصول المختارة من كتب الجاحظ - اختيار الامام عبد الله

ابن حسان - تحقيق عبد السلام محمد هرون - ط ١ - مكتبة الخانجي - مصر ١٩٧٩م.

- جان جاك روسو

- محاولة في اصل اللغات - تعريب محمد محجوب - تقديم الدكتور عبد السلام المسدي - دار الشؤون الثقافية.

- جان كوهن

- بنية اللغة الشعرية - ترجمة محمد الولي ومحمد العمري - دار توبقال - الدار البيضاء - المغرب.

- جرجي زيدان

- تاريخ أداب اللغة العربية - ج ١ - ط ٣ - مطبعة الهلال - ١٩٣٦م.

- الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية - مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل - دار الهلال.

- جون لاينز

- علم الدلالة السلوكي - ترجمة مجيد الماشطة - دار الشؤون الثقافية العامة - الموسوعة الصغيرة -

العدد ١٧٩ لسنة ١٩٨٦م.

- اللغة والمعنى والسياق - ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب - مراجعة الدكتور يؤئيل عزيز - الشؤون

الثقافية العامة.





-الجويني:امام الحرمين عبدالمملك بن عبدالله المتوفى سنة ٤٧٨هـ  
-الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد-تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم  
الحמיד-مكتبة الخانجي-مصر ١٩٥٠م.

-جيرار جينيت

-مدخل لجامع النص-ترجمة عبدالرحمن ايوب-دار الشؤون الثقافية العامة.

-الرازي:فخر الدين محمد عمر بن الحسين المتوفى سنة ٦٠٦هـ  
--نهاية الايجاز في دراية الاعجاز-تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور محمد بركات-دار  
الفكر-عمان ١٩٨٥م.

-الزجاجي:ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق المتوفى سنة ٣٤٠هـ  
-الجمال في النحو-تحقيق علي توفيق الحمد-ط٤-مؤسسة الرسالة-بيروت ١٩٨٨م.

-سالم شاكر

-مدخل الى علم الدلالة-ترجمة محمد يحياتين-سلسلة الدروس في اللغات والآداب-ديوان المطبوعات  
الجامعية-١٩٩٧م.

-سامي ادهم

-فلسفة اللغة-تفكيك العقلي اللغوي-بحث ابستمولوجي انطولوجي-ط١-المؤسسة العامة  
للدراسات والنشر ١٩٩٣م.



-ستيفن اولمان

-دور الكلمة في اللغة-ترجمة الدكتور كمال بشر-١٩٦٢م.

-السجستاني:الامام ابو بكر محمد بن عزيز المتوفى سنة ٣٣٠هـ

-غريب القرآن-ط٣-دار الرائد العربي-بيروت ١٩٨٢م.

-سيبويه:ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠هـ

-الكتاب/ج١- تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون-دار التعلم ١٩٦٦م.

-سيزا قاسم ونصر حامد ابو زيد

-مدخل الى السيميوطيقا-ج١-ط٢-الدار البيضاء-دار قرطبة.

-السيوطي:عبد الرحمن جلال الدين المتوفى ٩١١هـ

-الاتقان في علوم القرآن-دار الفكر-بيروت ١٩٧٩م.

-المزهر في علوم اللغة وانواعها-ج١-شرح وتعليق جاد المولى-علي محمد البجاوي،محمد ابو

الفضل ابراهيم-دار احياء الكتب العربية.

-الشريف الرضي:ابو الحسن محمد بن طاهر المتوفى سنة ٤٠٦هـ

-تلخيص البيان في مجازات القرآن-تحقيق وتقديم محمد عبد الغني حسن.

-الشهرستاني-ابو الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر احمد المتوفى ٥٤٨هـ

-الملل والنحل-تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل-دار الفكر-بيروت.

-نهاية الاقدام في علم الكلام-نشر الفرد هيوم.





-الشوكاني: محمد بن علي محمد المتوفى سنة ١٢٥٠هـ

-ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول-دار المعرفة-بيروت-١٩٧٩م.

-صبحي الصالح

-دراسات في فقه اللغة-ط١-دار العلم للملايين-بيروت ١٩٨٣م.

-طه الراوي

-تاريخ علوم اللغة العربية-ط١-مطبعة المعارف-بغداد ١٩٤٩م.

-الطيب البكوش

-في الكلمة-دار الجنوب تونس ١٩٩٣م.

-عادل فاخوري

-تيارات في السيمياء-ط١-دار الطليعة-بيروت ١٩٩٠م.

-عبد الحسين المبارك

-فقه اللغة-طبع على نفقة جامعة البصرة ١٩٨٦م.

-عبد الرحمن بدوي

-مذاهب الاسلاميين-ج١-المعتزلة-ط٣-دار العلم-بيروت-١٩٨٣م.

-عبد الرسول سلمان الزيدي

-البحث اللغوي عند ابي الحسين البصري في كتابه المعتمد في اصول الفقه-بحث غير منشور.



-عبد السلام المسدي

-التفكير اللساني في الحضارة العربية-ط٢-الدار العربية للكتاب١٩٨٦م.

-عبد الفتاح كيليطو

-الكتابة والتناسخ-مفهوم المؤلف في الثقافة العربية-ترجمة عبد السلام بنعبد العالي-ط١-دار التنوير-بيروت١٩٨٥م.

-عبد القادر الفاسي الفهري

-اللسانيات واللغة العربية-الكتاب الثاني-دار الشؤون الثقافية العامة.

-عبد القاهر الجرجاني:الامام ابو بكر المتوفى سنة ٤٧٣ هـ

-اسرار البلاغة في علم البيان-تحقيق السيد محمد رشيد رضا-اوفسيت-دار المعرفة للطباعة-بيروت١٩٧٨م.

-عبد الكريم شديد النعيمي

-المشترك اللفظي في اللغة العربية-رسالة ماجستير١٩٧٦م.

-عبد الله الفدّامي

-الخطيئة والتكفير-ط١-النادي الادبي الثقافي-جدة-السعودية-١٩٨٥م.

-علي جابر المنصوري

-الدلالة الزمنية في الجملة العربية-ط١-مطبعة جامعة بغداد١٩٨٤م.



-علي حاتم الحسن

-البحث الدلالي عند الغزالي في ضوء اللسانيات-رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة ١٩٩٤م.

-علي زوين

-منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث-دار الشؤون الثقافية العامة-ط١-١٩٨٦م.

-علي عبد الواحد وافي

-نشأة اللغة عند الانسان والطفل-دار النهضة-مصر.

-علي فهمي خشيم

-الجباثيان-ط١-١٩٦٨م.

-الغزالي: الامام ابو حامد محمد بن محمد المتوفى سنة ٥٠٥هـ

-المعارف العقلية-تحقيق عبد الكريم العثمان-ط١-١٩٦٣م-دار الفكر بدمشق.

-المنحول من تعليقات الاصول-تحقيق محمد حسين هيتو-دار الفكر-دمشق-ط٢-١٩٨٠م.

-فرانسواز ارمينكو

-المقاربة التداولية-ترجمة الدكتور سعيد علوش-مركز الانماء القومي.

-فردينان دي سوسير

-دروس في الالسنية العامة-تعريب صالح القرمادي-محمد الشاوش، محمد عجينة-الدار البيضاء

للكتاب ١٩٨٥م.



- قاسم المومني

-علاقة النص بصاحبه/دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية.مجلة عالم الفكر العدد الثالث ١٩٩٧.

-المبرّد:ابو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر المتوفى سنة ٢٨٥هـ  
-المقتضب-تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة-ج١-عالم الكتب،بيروت.

-محمد الانطاكي

--الوجيز في فقه اللغة العربية-مكتبة الشهاب،حلب-١٩٦٩م.

-محمد بن يسين بن عبدا لله

-القول الموفى-شرح الفقه الاكبر للامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة ١٥٠هـ.

-محمد حسين الياسين

-الاضداد في اللغة العربية-ط١-مطبعة المعارف-بغداد١٩٧٤م.

-محمد عابد الجابري

-بنية العقل العربي-ط١-مركز دراسات الوحدة العربية١٩٨٦م.

-محمد عبد الهادي ابو ريذة

-ابراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية-ط٢-دار النديم-القاهرة١٩٨٩م.



—محمد عمارة

—المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية—ط٢—بغداد—١٩٨٤م المؤسسة العربية للدراسات والنشر—  
بيروت.

—محمد غاليم

—التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم—ط١—دار توبقال—المغرب ١٩٨٧م.

—محمد فؤاد عبد الباقي

—المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم—دار الحديث—القاهرة—١٩٨٧م.

—محمد المصباحي

—دلالات واشكالات—ط١—منشورات عكاظ—١٩٨٨م.

—محمد محمد يونس علي

—وصف اللغة العربية دلاليًا—منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣م.

—محمود السعران

—علم اللغة—ط١—دار المعارف—مصر—١٩٦٢م.

—مصطفى صادق الرافعي

—تاريخ آداب العرب—ج١—ط٤—دار الكتاب العربي—بيروت ١٩٧٤م.



-المنشي: محمد جمال الدين بن بدر الدين المتوفى سنة ١٠٠١هـ  
-رسالة الاضداد-تحقيق الدكتور محمد حسين اليسى-ط١-مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع-  
بغداد.

-نصر حامد ابو زيد  
-الاتجاه العقلي في التفسير-دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة-ط١-دار التنوير-  
بيروت ١٩٨٢م.

-اشكاليات القراءة وآليات التأويل-ط٤-المركز الثقافي العربي-بيروت ١٩٩٦م.

-هانس جورج كادامير  
-اللغة كوسط للتجربة التأويلية - مجلة العرب والفكر العالمي - العدد الثالث ١٩٨٨.

-هدسون  
-علم اللغة الاجتماعي-ترجمة محمد عبد الغني عياد-مراجعة وتقديم الدكتور عبد الامير الاعسم-  
ط١-دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٧م.

-الهمداني: عبد الرحمن بن عيسى المتوفى سنة ٣٢٠هـ  
-الالفاظ الكتابية-تحقيق لويس شيخو اليسوعي-مطبعة الآباء اليسوعيين-بيروت ١٩١١م.

-ياسين خليل  
-منطق اللغة -نظرية عامة في التحليل اللغوي-١٩٦٢م.





- يحيى أحمد

- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة - مجلة عالم الفكر الكويت العدد الثالث ١٩٨٩.

- يوجين نيدا

- نحو علم للترجمة - ترجمة ماجد النجار - مطبوعات وزارة الاعلام - الجمهورية العراقية ١٩٧٦ م.





# Abstract

The semantic theory of the Mutazils is based on a irrational and ideological foundation with a prior view that leads to conceptual firm principles which help to confirm their five fundamentals.

The Mutazils look upon language as salient truth and neglect whatever relates to Psychic speech which is advocated by the Ash-aris. As a result, the Mutazils try to prove a number of assumptions, which turn out to be established firm principles that are considered among the fundamentals of their semantic theory. These assumptions manifest themselves as an acoustic species that depend on what is called by the modernists as the linear quality which is a feature that distinguished the linguistic sign from the other signs.

It is worth mentioning here that the Mutazili assumption that views speech, as an acoustic species is not marginal or superficial but an assumption that goes deeply into the speech essence, i.e. The language essence.

The meaning in their view occurs simultaneously with the speech sound; they are inseparable from each other, i.e. meaning is related to the signifier only.

These discussions are the main axis, round which the thesis revolves, As a result, it is natural for them to subject the Quranic text, which is the





speech of the Almighty God, to the conditions of the linguistic sign as being a human communication medium. The Mutazilis tend to make the language of human and the Divine speech of God as one species an acoustic one. But they make a fundamental distinction between the Divine and the human discourses through the theory of Qasd "intention" Which is introduced by Qadhi Abdul Jabbar the Mutazili. In the process of analysis which is concerned with the Quranic text, this theory stems from the speaker while the process of analysis starts from the text itself when it is concerned with human language. Hence, for them the concept of semantic transformations is the central pivot in linguistic interaction. The thesis consists of a preface, and three chapters. The first chapter discusses the Mutazili semantic theory in general with the modern theoretical approaches. The second chapter deals with the speech essence. The third chapter is concerned with the semantic transformations.

The thesis ends with a conclusion that sums up the findings of the study.

## **The Mutazils' Semantic Research.**



# MUTAZILS' SEMANTIC RESEARCH

A thesis submitted by

***Ali Hatim AL-Hasan***

To

The council of the college of  
Education of Al-Mustansriyah  
University in Partial Fulfillment  
Of the requirement for the  
Degree of Ph.D in Arabic  
And its literature

Supervised by

***Prof. Dr. Galib F. AL-Muttalibi***